

عليه
السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

ظاهرة عمالة الأطفال في الضفة الغربية

وسياسات مكافحتها

إعداد

رائد أحمد محمود زيد

إشراف

أ.د. محمد الفتاح أبو شكر

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في إدارة السياسة الاقتصادية .

بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية

نابلس — فلسطين

1423 هـ — 2002 م

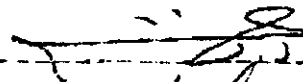
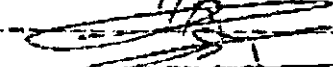
مظاهرة عمالة الأطفال في الضفة الغربية
وسياسات مكافحةها

إعداد
راند أحمد محمود زيد

إشراف
أ.د. عبد الفتاح أبو شحر

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ٢٠٠٢/٥/٢١ وأجيزت

لجنة المناقشة

	(رئيساً)	أ.د. عبد الفتاح أبو شحر
	(معتن خاريجي)	د. أحمد المجد صويلح
	(عضو)	د. فيصل زعنون
	(عضو)	د. محمود أبو الرب

الإهداء

إلى من سلبوا طفولتهم

واغتيلت البراءة في عيونهم

إلى أطفال فلسطين

أهدي هذا العمل المتواضع

المحتويات	الموضوع	الصفحة
الإهداء	أ	
شكر وتقدير	ب	
المحتويات	هـ	
قائمة الجداول	ز	
قائمة الأشكال البيانية	ط	
الملخص بالعربية	ج	
المقدمة	1	
مشكلة الدراسة	2	
أهداف الدراسة	3	
محددات الدراسة	4	
فرضيات الدراسة	4	
المشاكل التي واجهت الباحث	5	
منهجية الدراسة	5	
الدراسات السابقة	8	
الفصل الأول : مفهوم عمالة الأطفال	11	
الفصل الثاني : واقع عمالة الأطفال عالمياً وعربياً	18	
2 - 1 مقدمة	18	
2 - 2 حجم الظاهرة على الصعيد العالمي وتوزيعها الجغرافي	19	
2 - 3 التوزيع القطاعي للظاهرة	26	
2 - 4 التحولات الاقتصادية العالمية وعلاقتها بعمالة الأطفال	27	
الفصل الثالث : خصائص عمالة الأطفال في الضفة الغربية	31	
3 - 1 مقدمة	31	
3 - 2 خصائص عمالة الأطفال	32	
3 - 2 - 1 حجم الظاهرة	32	
3 - 2 - 2 التركيبة العمرية للأطفال العاملين	36	
3 - 2 - 3 توزيع الأطفال العاملين حسب مكان العمل	38	
3 - 2 - 4 التوزيع الجغرافي للأطفال العاملين في الضفة الغربية	39	
3 - 2 - 5 توزيع الظاهرة حسب النشاط الاقتصادي والمهنة	42	
3 - 2 - 6 الحالة العملية للأطفال العاملين	46	
3 - 2 - 7 مستوى التحصيل الدراسي للأطفال العاملين	49	
3 - 2 - 8 ظروف العمل	50	

56	3 - 2 - 9 الواقع الأسري للأطفال العاملين
59	الفصل الرابع : أسباب ودوافع عمالة الأطفال
59	4 - 1 مقدمة
60	4 - 2 العوامل الاقتصادية
64	4 - 3 العوامل الديمغرافية
68	4 - 4 العوامل التعليمية
71	4 - 5 العوامل الاجتماعية والسياسية
75	الفصل الخامس : الآثار الناتجة عن عمالة الأطفال
75	5 - 1 مقدمة
76	5 - 2 الآثار الاقتصادية والاجتماعية
84	5 - 3 الآثار الصحية والنفسية
87	الفصل السادس : الأدوات والإجراءات التنفيذية لمكافحة عمالة الأطفال
87	6 - 1 مقدمة
87	6 - 2 وزارة العمل الفلسطينية
90	6 - 3 وزارة التربية والتعليم الفلسطينية
93	6 - 4 برامج مكافحة الفقر وخلق فرص العمل
99	الفصل السابع : النتائج والتوصيات
109	المراجع
113	الجداول
144	الملخص بالإنجليزية

قائمة الجداول		
الصفحة	الجدول	
114	1 . 1	التنظيمات المتعلقة بالحد الأدنى من العمر اللازم للعمل والتعليم الإلزامي في دول مختارة
115	1 . 2	توزيع الأطفال العاملين في العالم حسب المنطقة، والعدد، ومعدل العاملين فعلا ومعدل المشاركة في قوة العمل
115	2 . 2	توزيع الأطفال العاملين تحت سن 15 سنة في العالم خلال الفترة 1980 — 1990
116	3 . 2	مقارنات دولية لنسبة الأطفال من ضمن الفئة العمرية (10 — 14 سنة) حسب الجنس ومعدل المشاركة في القوة العاملة، للعام 1995
117	4 . 2	مقارنات بين الدول العربية فيما يتعلق بالأطفال (10 — 14 سنة) حسب الجنس والمشاركة في القوة العاملة
118	5 . 2	التوزيع القطاعي لعمالة الأطفال في 26 دولة حسب نوع القطاع والجنس نسبة مئوية
118	1 . 3	توزيع الأطفال العاملين (10 — 17 سنة) حسب العلاقة بقوة العمل (مشارك، غير مشارك) والمنطقة، 1999
119	2 . 3	توزيع الأطفال (5 — 17) سنة حسب نوع التجمع السكاني والعلاقة بقوة العمل (مشارك، غير مشارك)
119	3 . 3	توزيع الأطفال العاملين (5 — 17) سنة في الضفة الغربية حسب الفئة العمرية
120	4 . 3	توزيع الأطفال (5 — 17) سنة العاملين حسب فئات العمر ونوع التجمع السكاني
120	5 . 3	توزيع الأطفال (5 — 17 سنة) العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل
120	6 . 3	توزيع الأطفال العاملين (5 — 17) سنة حسب المنطقة (شمال، وسط، جنوب)
121	7 . 3	توزيع الأطفال العاملين (10 — 17 سنة) حسب المنطقة والجنس، 1999
121	8 . 3	توزيع الأطفال (5 — 17) سنة العاملين حسب المحافظة والجنس
122	9 . 3	توزيع الأطفال العاملين (5 — 17 سنة) حسب النشاط الاقتصادي والجنس
123	10 . 3	توزيع الأطفال (5 — 17 سنة) العاملون حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة (مدن قرى مخيمات)
124	11 . 3	توزيع الأطفال (5 — 17) سنة العاملين حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة (شمال وسط جنوب)
125	12 . 3	توزيع الأطفال العاملين (5 — 17 سنة) حسب المهنة
126	13 . 3	توزيع الأطفال العاملين (5 — 17) سنة حسب الحالة العملية
126	14 . 3	توزيع الأطفال العاملين (5 — 17) سنة حسب الفئة العمرية والحالة
127	15 . 3	توزيع الأطفال (5 — 17) سنة العاملين حسب الحالة العملية والمنطقة
127	16 . 3	توزيع الأطفال (5 — 17) سنة العاملين حسب النشاط الاقتصادي والحالة العملية
128	17 . 3	توزيع الأطفال (5 — 17) سنة العاملين حسب الحالة العملية والالتحاق بالمدرسة
128	18 . 3	توزيع الأطفال (5 — 17 سنة) العاملين حسب عدد السنوات الدراسية والجنس
129	19 . 3	توزيع الأطفال العاملين (10 — 17 سنة) حسب عدد السنوات الدراسية للطفل، 1999

129	توزيع الأطفال (5 - 17) سنة العاملون حسب النشاط الاقتصادي وعدد ساعات العمل الأسبوعية	20 . 3
130	توزيع الأطفال العاملين (10 - 17 سنة) حسب ساعات العمل الأسبوعية	21 . 3
130	توزيع الأطفال العاملين (10 - 17 سنة) حسب الفئة العمرية ومكان العمل ومعدل الأجور ومساكنات العمل الأسبوعية	22 . 3
131	معدل ساعات العمل اليومية ومعدل الأجر اليومي للأطفال (5 - 17) سنة في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل	23 . 3
131	توزيع الأطفال العاملين (5 - 17 سنة) حسب مزايا العمل المقدمة لهم	24 . 3
132	توزيع الأطفال (5 - 17 سنة) العاملون حسب النشاط الاقتصادي والتعرض للإصابة	25 . 3
132	توزيع الأطفال العاملين(5 - 17) سنة حسب عدد السنوات الدراسية لرب الأسرة وعلاقة الطفل بقوة العمل	26 . 3
133	توزيع الأطفال (5 - 17) حسب مهنة رب الأسرة وعلاقة الطفل بقوة العمل	27 . 3
134	نسب الفقر في الضفة الغربية حسب المحافظة ، 1998	1 . 4
135	توزيع الأطفال (5 - 17 سنة) العاملون حسب أسباب العمل والالتحاق بالمدرسة	2 . 4
136	توزيع الأطفال (5 - 17 سنة) العاملين حسب تأثيرات توقف الطفل عن العمل من وجه نظر أسرهم والمنطقة	3 . 4
136	توزيع الأطفال (5 - 17 سنة) حسب علاقة رب الأسرة بقوة العمل وعلاقة الطفل بقوة العمل	4 . 4
137	نسب الفقر في الضفة الغربية حسب حجم الأسرة. 1998	5 . 4
138	نسب التسرب من المدارس حسب المديرية والجنس للعام الدراسي 1999/1998	6 . 4
139	توزيع الأطفال العاملين (5 - 17) سنة غير الملتحقين بالمدرسة حسب سبب ترك المدرسة والجنس	7 . 4
140	توزيع الأطفال(5 - 17 سنة) العاملين كمستخدمين باجر أو لحسابهم الخاص حسب رغبتهم المستقبلية تجاه العمل والدراسة	8 . 4
140	توزيع أصحاب العمل في الضفة الغربية حسب أسباب الطلب على عمالة الأطفال	9 . 4
141	توزيع الأطفال (5 - 17) سنة العاملين حسب الالتحاق بالمدرسة والعلاقة بقوة العمل	1 . 5
141	توزيع الأطفال (5 - 17) سنة العاملين في الضفة الغربية حسب الفئة العمرية وتلقي التدريب	2 . 5
142	توزيع الأطفال العاملين في الضفة الغربية حسب المهنة وتلقي التدريب	3 . 5
143	توزيع الأطفال(5 - 17 سنة) العاملين في الضفة الغربية حسب العلاقة بقوة العمل والأنشطة التي يمارسونها خلال اليوم بالعادة	4 . 5
143	توزيع الأطفال العاملين (دون سن 18 سنة) حسب استخدام العنف ضدهم من صاحب العمل	5 . 5

قائمة الأشكال البيانية		
الصفحة	الشكل	
20	1 . 2	توزيع الأطفال في العالم حسب معدل الأطفال العاملين فعلاً ومعدل المشاركة في قوة العمل
22	2 . 2	توزيع الأطفال العاملين في العالم ممن أعمارهم أقل من 15 سنة خلال الفترة 1980 — 1990
24	3 . 2	معدل مشاركة الأطفال (10 — 14) سنة في القوى العاملة في دول عربية مختارة
27	4 . 2	توزيع الأطفال العاملين في 26 دولة حسب النشاط الاقتصادي
34	1 . 3	توزيع الأطفال (10 — 17) سنة العاملين حسب العلاقة بقوة العمل والمنطقة (شمال ووسط جنوب)
35	2 . 3	توزيع الأطفال (5 — 17) سنة حسب العلاقة بقوة العمل (مشارك ، غير مشارك)
36	3 . 3	توزيع الأطفال (5 — 17) سنة العاملين حسب الفئة العمرية
37	4 . 3	توزيع الأطفال (5 — 17) سنة العاملين حسب الفئة العمرية والمنطقة (مدن قرى مخيمات)
38	5 . 3	توزيع الأطفال (5 — 17) سنة العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل
40	6 . 3	توزيع الأطفال (5 — 17) سنة العاملين حسب المنطقة (شمال ووسط جنوب)
40	7 . 3	توزيع الأطفال (10 — 17) سنة العاملين حسب المنطقة (شمال ووسط جنوب)
41	8 . 3	توزيع الأطفال (5 — 17) سنة العاملين حسب المحافظة والجنس
42	9 . 3	توزيع الأطفال (5 — 17) سنة العاملين حسب النشاط الاقتصادي
43	10 . 3	توزيع الأطفال (5 — 17) سنة العاملين حسب النشاط الاقتصادي والجنس
44	11 . 3	توزيع الأطفال (5 — 17) سنة العاملين حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة (مدن قرى مخيمات)
45	12 . 3	توزيع الأطفال (5 — 17) سنة العاملين حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة (شمال ووسط جنوب)
46	13 . 3	توزيع الأطفال (5 — 17) سنة العاملين حسب المهنة
47	14 . 3	توزيع الأطفال (5 — 17) سنة العاملين حسب الحالة العملية
49	15 . 3	توزيع الأطفال (5 — 17) سنة العاملين حسب عدد سنوات الدراسة والجنس
50	16 . 3	توزيع الأطفال (10 — 17) سنة العاملين حسب عدد سنوات الدراسة
54	17 . 3	توزيع الأطفال (5 — 17) سنة العاملين حسب مزايا العمل المقدمة من صاحب العمل
63	1 . 4	توزيع الأطفال (5 — 17) سنة العاملين حسب أسباب العمل والالتحاق بالمدرسة
63	2 . 4	توزيع الأطفال (5 — 17) سنة العاملين حسب تأثير توقف الطفل عن العمل من وجهة نظر أسرهم
67	3 . 4	معدل الفقر في الضفة الغربية حسب حجم الأسرة 1998

72	توزيع الأطفال (5 - 17) سنة العاملين كمستخدمين باجر أو لحسابهم الخاص حسب رغبتهم تجاه العمل والدراسة	4 . 4
78	توزيع الأطفال (5 - 17) سنة العاملين حسب تلقي التدريب	1 . 5
82	توزيع الأطفال (5 - 17) سنة العاملين حسب العلاقة بقوة العمل والأنشطة التي يمارسونها خلال اليوم بالعادة	2 . 5

المخلص

تتناول هذه الدراسة ، ظاهرة عمالة الأطفال في الضفة الغربية وسياسات مكافحتها ، وذلك في محاولة للوقوف على الجوانب المتعلقة بالظاهرة كافة ، من حيث حجم الظاهرة وأسبابها ، وأيضاً التأثيرات الناتجة عنها .

وتتبع أهمية الدراسة ، من ضرورة بلورة رؤية واضحة المعالم لطبيعة الظاهرة في الضفة الغربية ، وتحديد مدى انتشارها وتغلغلها داخل المجتمع الفلسطيني ، في الوقت الذي تندر فيه الدراسات والبحوث التي تناولت هذه الظاهرة .

وتتركز أهداف الدراسة بصورة أساسية ، في تشخيص واقع عمالة الأطفال في الضفة الغربية وتحليل الجوانب المتعلقة بالظاهرة كافة ، وأيضاً تحديد السياسات الواجب اتباعها للحد من توسعها وانتشارها داخل المجتمع ، والتخلص من الآثار السلبية الناتجة عنها .

واستخدم الباحث أسلوب التحليل الوصفي ، المدعم بالجداول الإحصائية والأشكال البيانية ، وقد اعتمدت الدراسة بصورة أساسية ، على مسح عمل و أنشطة الأطفال من ضمن الفئة العمرية (5 - 17) سنة ، الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في الفترة (تشرين أول - كانون أول ، 1998) ، حيث تم اعتماد نتائج المسح المذكور بصفته مصدراً أساسياً للبيانات والمؤشرات الإحصائية المستخدمة في هذه الدراسة .

وجاءت هذه الدراسة في مقدمة وسبعة فصول ، تم في المقدمة توضيح مشكلة الدراسة ، وأهداف الدراسة ، والمنهجية التي استخدمت في إنجازها ، كما تم عرض بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة .

وفي الفصل الأول ، تناول الباحث مفهوم عمالة الأطفال ، حيث تم توضيح المقصود بعمالة الأطفال ، والمعايير المستخدمة في التمييز بين ما هو مقبول من الأعمال التي يمارسها الطفل ، وما هو غير مقبول منها ، وقد بين الباحث أن عمالة الأطفال ، تشير إلى تلك الأعمال المضرة وغير المقبولة التي تلغي طفولة الطفل ، ويزج إليها الطفل في سن مبكر جداً ، ويكون العمل ساعات طويلة ومقابل أجور منخفضة للغاية ، مما يحرم الطفل من فرصة الحصول على التعليم بالدرجة الكافية كما تشير عمالة الأطفال إلى الأعمال التي يتعرض الطفل خلالها للاستغلال والمعاملة المهينة والقاسية من قبل صاحب العمل .

وفي الفصل الثاني من الدراسة ، تم التطرق إلى واقع عمالة الأطفال على الصعيد العالمي والإقليمي ، بهدف إجراء مقارنات مع بعض الدول الأجنبية والعربية فيما يتعلق بحجم الظاهرة ومدى انتشارها ، كما تم تناول علاقة الظاهرة بالتحويلات الاقتصادية التي شهدتها العالم منذ مطلع العقد الماضي ، مثل العولمة والانفتاح الاقتصادي بين الدول ، وتوضيح الدور الذي تلعبه الدول الصناعية المتقدمة في استغلال عمالة الأطفال بصفقتها وسيلة لتعزيز تفوقها الاقتصادي ، وتثبيت حصتها من السوق العالمي ، في مواجهة العديد من الدول النامية .

وفي الفصل الثالث من الدراسة ، تم تناول الخصائص المختلفة التي تتميز بها عمالة الأطفال في الضفة الغربية ، وذلك من حيث حجم الظاهرة ، والتركيبية العمرية

للأطفال العاملين والتوزيع الجغرافي والقطاعي للظاهرة ، إلى جانب العديد من الخصائص الأخرى ، حيث تبين أن هناك 63600 طفل من ضمن الفئة العمرية (5 - 17) سنة ، يعملون في الأراضي الفلسطينية بما نسبته 6.2 % من إجمالي الأطفال من نفس الفئة العمرية ، منهم 48000 طفل عامل في الضفة الغربية يشكلون ما نسبته 7.4 % من إجمالي الأطفال من العمر نفسه ، وتتركز الظاهرة بشكل رئيس في منطقة شمالي الضفة الغربية بما نسبته 53.8 % ، كما يتركز الأطفال العاملون في الضفة الغربية ، في القطاع الزراعي ، بنسبة 40.8 % من إجمالي الأطفال العاملين .

أما ما يتعلق بالعوامل المسببة للظاهرة ، فقد تم تناولها في الفصل الرابع من الدراسة حيث تم تحليل العوامل الاقتصادية والتعليمية والديمقراطية والاجتماعية والسياسية ، المسببة لعمالة الأطفال ، وقد تبين أن الأوضاع الاقتصادية السيئة التي تعيشها الكثير من الأسر ، تعد عاملاً هاماً في توجه الأطفال للعمل ، كما تلعب ظاهرة التسرب من المدارس دوراً أساسياً في انتشار عمالة الأطفال .

وعالج الفصل الخامس من الدراسة ، طبيعة الآثار السلبية التي تلحق بالطفل العامل وبأسرته ، وبالمجتمع ، وقد تم التركيز على الآثار الاقتصادية لعمالة الأطفال ، حيث تبين أن تأثير الظاهرة على معدلات البطالة السائدة في الضفة الغربية ، وعلى معدلات الأجور الخاصة بالعمال من غير الأطفال ، يعد تأثيراً ضعيفاً ، نظراً لأن 50.4 % من الأطفال العاملين ، يعملون داخل إطار الأسرة من دون أجر ، كما أن 42.5 % من الأطفال العاملين يعملون في المهن الأولية ، التي تعد غير جاذبة للعمالة من غير الأطفال .

وفي الفصل السادس ، تم تناول الأدوات والإجراءات التنفيذية اللازمة لعلاج الظاهرة والحد من توسعها وانتشارها ، حيث تم توضيح الآليات التي تتبعها وزارة العمل الفلسطينية في تعاملها مع عمل الأطفال ، وأيضاً ما وضعتها وزارة التربية والتعليم الفلسطينية من مشاريع للحد من ظاهرة التسرب ، التي تعد من الأسباب الرئيسية في توجه الأطفال للعمل ، بالإضافة إلى برامج مكافحة الفقر ومشاريع خلق فرص العمل ، كأحدى الوسائل التي يمكنها الحد من توسع الظاهرة من خلال الحد من انتشار الفقر بين أفراد المجتمع الفلسطيني .

وفي النهاية ، استعرض الباحث أهم النتائج والتوصيات التي خرجت بها الدراسة ، حيث أكد على أن القضاء نهائياً على عمالة الأطفال ، المرتبطة بالعديد من المتغيرات ، لن يحدث طفرة واحدة ، ولا سيما في ظل قصور الظروف الاقتصادية والاجتماعية الراهنة مما يوجب التعامل مع هذه الظاهرة ، كفريق موحد وبما يفضي إلى وضع سياسات متكاملة في جميع المجالات الاقتصادية والتعليمية والصحية ، والتشريعية ، والرعاية الاجتماعية ، للقضاء عليها من جذورها حيث أن علاج المشكلة لا يمكن أن يتم بواسطة التشريعات القانونية وحدها .

المقدمة

تعتبر ظاهرة عمالة الأطفال من الظواهر العالمية الموجودة في معظم دول العالم وخاصة الدول النامية ، وان كانت تختلف في حجمها وأسبابها وتأثيراتها من دولة لأخرى حيث يعتمد انتشار هذه الظاهرة على مجموعه من العوامل المعقدة والمتشابكة والمرتبطة بالتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي لهذا المجتمع أو ذاك .

وبالرغم من وجود العديد من الاتفاقيات الدولية والتشريعات القانونية الهادفة إلى الحد من توسع هذه الظاهرة وانتشارها ¹ ، إلا أن الواقع العملي والممارسة العملية تعكس انخفاضاً في درجة الحماية المتحققة للأطفال من الاستغلال والاضطهاد الذي يمارس بحقهم .

وتلعب العوامل الاقتصادية دوراً مهماً في حدوث الظاهرة وانتشارها، ويعتبر الفقر وتدهور مستوى المعيشة لبعض الأسر ، من أبرز العوامل الاقتصادية التي تدفع باتجاه ازدياد ظاهرة عمل الأطفال . ولا تقل العوامل الأخرى المسببة للظاهرة خاصة العوامل الاجتماعية والتعليمية أهمية عن العوامل الاقتصادية .

ونظراً للآثار السلبية التي تفرزها هذه الظاهرة على المستويات كافة وخاصة في الدول النامية ذات الاقتصاديات الهشة والتابعة ، التي عانت وما زالت تعاني من هذه الظاهرة التي تنتشر فيها بشكل مقلق ، فقد أدى ذلك إلى تزايد اهتمام هذه الدول بدراسة أسباب الظاهرة وتأثيراتها بهدف التوصل إلى صياغة سليمة لبرامج واستراتيجيات قادرة على مكافحتها والحد من انتشارها .

وقد تضافرت جهود العديد من الأطراف المهمة بالظاهرة من حكومات ومنظمات غير حكومية كم المنظمة العمل الدولية واليونسف والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال ، في التصدي للظاهرة والحد من توسعها وانتشارها .

وفي فلسطين تعتبر ظاهرة عمالة الأطفال وتشغيلهم من الظواهر القديمة ، وبالرجوع إلى عدة عقود ماضية سنجد أن هذه الظاهرة كانت موجودة ومنتشرة داخل المجتمع الفلسطيني بمختلف طبقاته وأماكن سكناه ، فكما نجدها في الريف يمكن أن نجدها في المدن بالإضافة إلى أنها كانت شاملة لكل من الذكور والإناث . وقد كان للعوامل الاقتصادية والاجتماعية التي كانت

¹ يوجد العديد من الإعلانات والاتفاقيات الدولية العالمية التي تناولت موضوع عمل الأطفال ، والتي من أبرزها الاتفاقيات العديدة الصادرة عن منظمة العمل الدولية ، واتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة .

سائدة في تلك الفترة دور مهم وأساسي في وجود الظاهرة وانتشارها، وما زالت هذه العوامل تلعب دوراً مماثلاً في وجود الظاهرة في الوقت الحالي .

ومنذ بداية العقد الماضي ، بدأت هذه الظاهرة تلفت الانتباه إليها بشدة خاصة بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية التي مكّنت من إنشاء العديد من المؤسسات والهيئات المهمة بشؤون الاقتصاد والمجتمع ، والتي كان لها الدور الكبير في إبراز أهمية معالجة هذه الظاهرة وضرورة اتخاذ السياسات الكفيلة بعلاجها وإزالة الآثار السلبية الناتجة عنها ، الأمر الذي جعل من القيام بإجراء الدراسات والبحوث التي تتناول هذه الظاهرة أمراً ضرورياً ومهماً ، وقد أبرزت الدراسات القليلة التي تناولت هذه الظاهرة ما لها من آثار سلبية ومدمرة على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية على صعيد الفرد والمجتمع².

ولغاية الآن يعتبر الاهتمام بهذه الظاهرة من حيث الدراسات والبحوث العلمية قليلاً جداً وغير كاف ، مما شكل حافزاً للقيام بهذه الدراسة للشعور بأهمية التصدي لظاهرة عمالة الأطفال وتسارع انتشارها في المجتمع الفلسطيني . وستكون هذه الدراسة شاملة لجميع الجوانب ذات العلاقة بالظاهرة من أجل التعرف عليها من حيث حجمها وأسبابها وتأثيراتها على المجتمع وعلى الطفل نفسه ، والتعرف أيضاً على آليات التعامل معها وطرق العلاج اللازمة للتقليل من آثارها السلبية على المجالات كافة .

مشكلة الدراسة

تمثل عمالة الأطفال إحدى الظواهر ذات التأثير الخطير على الاقتصاد والمجتمع ، التي بدأت تظهر بشكل واضح داخل المجتمع الفلسطيني منذ بداية العقد الماضي ، نتيجة لما شهدته المنطقة من تطورات سياسية واجتماعية متسارعة ، وما تركته من آثار على مختلف جوانب الحياة في فلسطين .

² الدراسات التي تناولت عمالة الأطفال في الضفة الغربية هي :

— دراسة ميدانية حول تشغيل الأطفال في الضفة الغربية ، التي قامت بها الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال فرع فلسطين، عام 1997
— تشغيل الأطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وهي ورقة عمل مقدمة من اليونسيف إلى المؤتمر الدولي للتشغيل في فلسطين ، عام 1998
— التقرير الوطني حول عمالة الأطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة ، إعداد مرفت رشماوي وهو مقدم لليونسيف .

وهذه الظاهرة ذات أبعاد متعددة ومتداخلة ، والبحث فيها يستدعي تناول المشكلة من مختلف الجوانب والأبعاد ، سواء الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية والقانونية ، كما يتطلب ذلك تحديد حجم الظاهرة ومدى تأثيرها وخطورتها ، وتحديد المتغيرات المختلفة الداخلة فيها والعلاقة بين هذه المتغيرات . وبالتالي فإن المشكلة التي نتناولها هذه الدراسة تتمثل في ظاهرة عمالة الأطفال في الضفة الغربية وتحديد العوامل المختلفة المسببة لها بالإضافة إلى المؤثرات السلبية الخطيرة التي تنتج عنها ، كما تحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية : -

- ما هو حجم ظاهرة عمالة الأطفال في الضفة الغربية ، وما هي خصائصها ؟
- ما هي الأسباب الكامنة وراء وجود ظاهرة عمالة الأطفال وانتشارها في الضفة الغربية ؟
- ما هي المجالات التي يتوجه الأطفال للعمل فيها بشكل خاص ، وما هي ظروف هذه الأعمال وطبيعتها ؟
- ما هي طبيعة التأثيرات التي تتركها الظاهرة على الطفل والمجتمع ؟
- ما هي طبيعة الآثار التي تتركها الظاهرة على الجوانب الاقتصادية المختلفة ؟
- ما هو موقف القانون من عمل الأطفال ؟
- ما هي السياسات والاستراتيجيات والبرامج الوطنية الضرورية لمكافحة الظاهرة والتصدي لها ؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى التعرف على واقع عمل الأطفال في الضفة الغربية وتوضيح الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة وتحليلها من حيث الأسباب والآثار السلبية الناتجة عنها ، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية : -

1. تحديد حجم الظاهرة في الضفة الغربية ، وإبراز الخصائص التي تميزها
2. تحديد المجالات التي يتوجه الأطفال للعمل بها ، والتعرف على ظروف هذه الأعمال وطبيعتها وتأثير ذلك على الطفل مستقبلاً .
3. توضيح الأسباب المختلفة التي تقف وراء وجود هذه الظاهرة وانتشارها في الضفة الغربية

4. إبراز التأثيرات السلبية الناتجة عن الظاهرة على الطفل العامل من النواحي الاجتماعية والنفسية .

5. تحديد الآثار الاقتصادية لعمالة الأطفال من حيث :

— العلاقة بين ظاهرة عمل الأطفال وفرص العمل المتاحة للكبار وبالتالي معدلات البطالة .

— تأثير الظاهرة على معدلات الأجور السائدة في سوق العمل .

— مدى مساهمة عمل الطفل في رفع دخل الأسرة والخروج من حالة الفقر .

— تحديد مدى تأثير عمل الأطفال على عملية تكوين رأس المال البشري .

6. توضيح الجوانب القانونية المتعلقة بهذه الظاهرة وما اشترطه القانون لعمل الطفل .

7. تحديد السياسات الاقتصادية الواجب اتباعها للتخلص من هذه الظاهرة أو على الأقل الحد من انتشارها .

محددات الدراسة

تتمثل محددات هذه الدراسة في أنها تقتصر على أطفال فلسطين المقيمين في الضفة الغربية فقط ، ولن تشمل الأطفال المقيمين في قطاع غزة ، نظرا لطبيعة الأوضاع السياسية السائدة ، التي تحول دون إمكانية الوصول إلى قطاع غزة من أجل الحصول على ما يلزم من معلومات يمكن الحصول عليها باستخدام الاستبيان .

فرضيات الدراسة

تتمثل فرضيات الدراسة بما يلي : —

- يعتبر حجم الأسرة المرتفع ، وحالة الفقر التي تعاني منها الأسرة ، من العوامل المهمة والمؤثرة في توجه الأطفال لسوق العمل .
- يعتبر مستوى التحصيل العلمي المتدني لرب الأسرة ، من العوامل التي تساعد في وجود الظاهرة .

- توجد علاقة قوية بين ظاهرة تسرب الأطفال من المدارس وتوجه الأطفال المتسربين لسوق العمل .
- توجد علاقة طردية بين معدلات البطالة السائدة في المجتمع وبين وجود هذه الظاهرة ، حيث إن ارتفاع معدلات البطالة بين البالغين تعني ارتفاعاً في نسبة الأطفال الملحقين بسوق العمل .

المشاكل التي واجهت الباحث

إن من أبرز المشاكل التي واجهت الباحث في أثناء إنجاز هذه الدراسة ما يلي : —
 — عدم تعاون بعض المؤسسات المهمة بقطاع الطفولة مع الباحث ، وذلك فيما يتعلق بتقديم ما يتوفر لها من دراسات وتقارير حول موضوع الدراسة ، وأيضاً في إعطاء معلومات كافية حول موقف هذه المؤسسات من عمالة الأطفال ، حيث تعتبر هذه المعلومات مهمة جداً للباحث من أجل تقييم الجهود التي تبذلها المؤسسات المحلية في مكافحة هذه الظاهرة .
 — صعوبة التنقل بين محافظات الضفة الغربية ، في أثناء توزيع الاستبيان على عينة من أصحاب العمل ، حيث حالت إجراءات الإغلاق الإسرائيلية للطرق بين مدن الضفة الغربية دون إمكانية الوصول إلى المحافظات الجنوبية ، وتم الاقتصار على محافظات ، جنين ونابلس ، ورام الله .

منهجية الدراسة

أ. جمع البيانات

لقد اعتمد الباحث على مجموعة من المراجع والمصادر الأولية في جمع المعلومات والبيانات اللازمة لإعداد الدراسة ، ومن أهمها :-
 1. مسح عمل و أنشطة الأطفال (5 — 17) سنة (تشرين أول — كانون أول ، 1998) الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، والذي تم نشر نتائجه النهائية في عام 1999 وقد اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على نتائج هذا المسح .

2. مجموعة التقارير الصادرة عن برنامج إحصاءات الطفل التابع للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،الذي قام بإصدار ثلاثة تقارير تحت عنوان أطفال فلسطين قضايا وإحصاءات ، حيث اشتمل كل تقرير منها على فصل خاص عن عمل الأطفال وتشغيلهم .
3. الدراسات والتقارير الصادرة عن منظمة العمل الدولية المتعلقة بعمالة الأطفال في فلسطين
4. مجموعة التقارير والنشرات الصادرة عن اليونيسف المتعلقة بعمل الأطفال في فلسطين
5. مجموعة التقارير والنشرات الصادرة عن الوزارات الفلسطينية ذات العلاقة بموضوع عمل الأطفال ، وخاصة وزارة العمل الفلسطينية .
6. الدراسات السابقة التي قامت بها العديد من المؤسسات المهمة بتشغيل الأطفال في فلسطين ، مثل الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فرع فلسطين ،التي قامت بإجراء دراسة ميدانية حول ظاهرة تشغيل الأطفال في الضفة الغربية
7. مجموعة من الكتب المتخصصة بمواضيع التنمية الاقتصادية واقتصاديات العمل .
8. الدراسات المتعلقة بعمالة الأطفال الصادرة في العديد من دول العالم التي تعاني من هذه الظاهرة ، وذلك للتعرف على تجاربها في مكافحة الظاهرة .
9. استخدام أسلوب المقابلة ، والاتصال بالعديد من الجهات الرسمية وغير الرسمية التي تتوفر لديها معلومات ضرورية للدراسة .
10. المعلومات التي تم جمعها من خلال استبيان تم توزيعه على عينة من أصحاب العمل في الضفة الغربية ، حيث تم اختيار عينة عشوائية عددها (100) مفردة من أصحاب العمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية ، وزعت بالتساوي على ثلاث محافظات في الضفة الغربية هي : جنين ، ونابلس ، ورام الله والبيرة .

ب. أسلوب التحليل

اعتمدت هذه الدراسة في إنجازها على أسلوب التحليل الوصفي ، وذلك بالاعتماد على البيانات والإحصاءات المتعلقة بعمالة الأطفال في الضفة الغربية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وبشكل أساسي على نتائج مسح عمل وأنشطة الأطفال (5 – 17 سنة) الذي يعتبر أحدث ما قام به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من مسح حول الظاهرة ، مع عمل

الفصل الرابع : تناول الأسباب الكامنة وراء حدوث الظاهرة ، والعوامل المختلفة التي تؤدي إلى توسعها وانتشارها .

الفصل الخامس : تناول الآثار المختلفة التي تفرزها الظاهرة ، على صعيد الفرد والمجتمع . حيث تم تحديد الآثار الاقتصادية والاجتماعية والصحية والنفسية لعمالة الأطفال.

الفصل السادس : تناول الأدوات والإجراءات التنفيذية اللازمة لمكافحة الظاهرة ، ودور الجهات الرسمية وغير الرسمية في الحد من توسعها وانتشارها .

الفصل السابع : تناول النتائج والتوصيات التي توصلت لها الدراسة ، والسياسات العلاجية التي إرتأها الباحث من أجل مكافحة الظاهرة ، ضمن الإمكانيات الحالية المتاحة للاقتصاد والمجتمع الفلسطيني .

الدراسات السابقة

يوجد عدد قليل من الدراسات التي تناولت ظاهرة تشغيل الأطفال في فلسطين ، وقد توزعت هذه الدراسات من حيث النطاق الجغرافي لها بين الضفة الغربية وقطاع غزة وبالرغم من قلة هذه الدراسات إلا أنها تعتبر ذات أهمية كبيرة ، من حيث تسليطها الضوء على هذه الظاهرة الخطيرة . ونظرا لقلة الدراسات التي تناولت الظاهرة ، فإن الحصول على قدر كاف منها كان أمرا متعذرا .

ومن الدراسات التي أمكن الحصول عليها ما يلي :

في عام 1998 قامت اليونيسف بإعداد ورقة عمل بعنوان تشغيل الأطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة ، من أجل تقديمها إلى المؤتمر الدولي للتشغيل في فلسطين ، والذي عقد في مدينة رام الله في أيار عام 1998 ، وقد تم خلال هذه الورقة إجراء تحليل وقراءة لبعض الدراسات التي تناولت عمل الأطفال في فلسطين ، حيث استفادت الورقة من الدراسة التي قامت بها الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال فرع فلسطين ، والدراسة التي قامت بها وزارة التخطيط

والتعاون الدولي من خلال برنامج العمل الوطني وسكرتارية الطفل والدراسة التي قام بها اليونيسف³.

وقد أكدت هذه الورقة على ضرورة النظر إلى ظاهرة تشغيل الأطفال على أنها مشكلة اجتماعية يجب تشخيصها ضمن الوضع الاجتماعي - الثقافي للبيئة التي توجد بها الظاهرة وذلك بهدف معالجتها على المستوى المجتمعي ، وكذلك على مستوى صانعي القرار السياسي ولم تعط الورقة الجانب الاقتصادي أهمية كافية ، مع العلم أن العوامل الاقتصادية تعتبر من أهم العوامل التي تقف بقوة وراء توجه الأطفال لسوق العمل في سن مبكرة .

كما أكدت الورقة على أن القضاء على الظاهرة لا يمكن أن يكون نهائياً ، ولكن يجب وضع قوانين وسياسات صارمة لتنظيم عملية تشغيل الأطفال ، كما أشارت إلى النقص الواضح في البحوث والدراسات المهمة بالظاهرة ، حيث أن ما تم إنجازه منها يعتبر غير كاف ، وهناك حاجة ملحة لإجراء دراسات أشمل وأكثر تفصيلاً .

وقد خرجت الورقة بالعديد من النتائج والتوصيات اللازمة لبناء آلية قادرة على معالجة الظاهرة ، حيث أوصت بضرورة توعية الآباء حول خطورة الظاهرة ، وتعريفهم بالتطورات النفسية والاجتماعية والصحية لأطفالهم ، كما أوصت بضرورة إنشاء فرق عمل لتتولى إعداد استراتيجيات وخطة عمل قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد لمعالجة هذه الظاهرة ، كما ركزت على أهمية وضع مشاريع للتخفيف من الفقر الذي يعتبر من أهم مسببات الظاهرة ، كالمشاريع الصغيرة والترويج لها بين الأسر .

وفي العام 1997 ، قامت الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال فرع فلسطين بإجراء دراسة ميدانية حول تشغيل الأطفال في الضفة الغربية بعنوان " تقرير دراسة ميدانية حول تشغيل الأطفال في الضفة الغربية " ، وقد تمحور الهدف الرئيسي للدراسة في فهم الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للأطفال العاملين ، والأسباب الكامنة وراء توجيههم للعمل ، حيث بينت الدراسة أن 52.5 % من الأطفال العاملين في الضفة الغربية يعملون في قطاع الصناعة ، في حين تبلغ نسبة العاملين منهم في قطاع الزراعة 5.2 % كما أشارت إلى أن معظم الأطفال العاملين

³ لم يتمكن الباحث من الحصول على جميع الدراسات المذكورة باستثناء الدراسة التي قامت بها الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال فرع فلسطين ، وذلك بالرغم من الاتصال المكثف الذي تم مع الجهات التي قامت بإجراء باقي الدراسات المذكورة ، والتي كان ردها بعدم توفر هذه الدراسات لديها .

يعملون في مشاريع خارج إطار الأسرة وهم يمثلون ما نسبته 74.3 % . وأرجعت الدراسة أسباب توجه الأطفال لسوق العمل ، إلى سوء الأوضاع الاقتصادية لاسر الأطفال العاملين ، وإلى تسرب الأطفال من المدرسة في سن مبكرة .

وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج والتوصيات ، حيث أكدت على أن القضاء على الظاهرة في فترة قصيرة من خلال التشريعات والقوانين ، هو حل غير واقعي ، وقد يكون ضارا لتناقضه مع مصالح الأسر الفقيرة وحاجاتها ، كما ركزت على ضرورة بلورة سياسة وخطة وطنية فلسطينية متكاملة للتعامل مع الظاهرة ، تتعاون فيها كافة الجهات المهتمة بحماية الطفل .

وفي عام 1997 قامت مرفت رشاوي بإعداد " تقرير وطني حول عمالة الأطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة " بتكليف من البرنامج الدولي لإزالة عمالة الأطفال التابع لمنظمة العمل الدولية (International Programme on the Elimination of Child Labour) (IPEC)

حيث أشار التقرير إلى أن عمالة الأطفال ليست بالظاهرة الجديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، كما قدم التقرير صورة عن وضع الظاهرة في الضفة الغربية وقطاع غزة من حيث أسبابها ، حيث بين أن سوء الأوضاع الاقتصادية التي تعاني منها اسر الأطفال العاملين ، هي السبب الرئيس وراء انخراط أطفال هذه الأسر في سوق العمل ، كما أشار التقرير إلى العلاقة القوية بين ظاهرة التسرب من المدرسة وتوقف العملية التعليمية سواء أكان لأسباب طبيعية أم لأسباب طارئة كما حدث في أثناء الانتفاضة الأولى عام 1987 ، وبين ظاهرة عمل الأطفال .

وقد خلص التقرير إلى مجموعة من النتائج والتوصيات ، حيث أكد على أن إزالة الظاهرة بصورة فورية أمر صعب طالما أن الأسباب المؤدية لها ما تزال قائمة ، كما أشار إلى النقص الحاصل في البيانات المتعلقة بالظاهرة ، وبالتالي فهناك حاجة لعمل إحصاءات جديدة وكاملة حول الظاهرة .

ولم يشمل التقرير جميع الأطفال العاملين ، حيث تم الاقتصار على الأطفال العاملين ممن تقع أعمارهم ضمن الفئة العمرية (12 – 16 سنة) .

الفصل الأول

مفهوم عمالة الأطفال

إن الحديث عن مفهوم عمالة الأطفال يستوجب بداية أن نحدد من هو الطفل ، حيث يعرف الطفل وفقاً للمادة الأولى من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل بأنه كل إنسان لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المطبق عليه⁴.

ويأخذ هذا التعريف بعين الاعتبار اختلاف مفهوم الطفولة من دولة لأخرى ومن مجتمع لآخر ، ففي العديد من المجتمعات لا تنتهي الطفولة بوصول الشخص إلى سن معينة ، حيث أن عملية دخول الإنسان إلى مرحلة النضج والرشد قد تتم في سن مبكرة أو متأخرة عن سن الثامنة عشرة ، مما يعني أن هناك محددات أخرى لمفهوم الطفولة باستثناء العمر .

وعند الحديث عن عمالة الأطفال تبرز في الأذهان العديد من التساؤلات والاستفسارات :

- هل كل ما يقوم به الأطفال من أعمال يدخل ضمن مفهوم عمالة الأطفال التي تستدعي من الجميع مقاومتها والتصدي لها ؟
- هل تعتبر جميع الأعمال التي يقوم بها الأطفال ذات تأثير سلبي عليهم وعلى المجتمع من دون وجود أية جوانب إيجابية تستحق الإشادة بها ؟
- ما هي المعايير والمحددات التي يمكن الاستناد إليها في تحديد ما هو ضار وما هو نافع مما يزاوله الأطفال من أعمال ؟

لقد استقر التعامل الدولي مع عمل الأطفال ، على التمييز بين أنواع مقبولة من العمل وأخرى غير مقبولة ، ذلك أن النظر إلى كافة الأعمال التي يقوم بها الطفل بالدرجة نفسها يؤدي إلى تشويش الصورة والتقليل من شأن المشكلة ، مما يخلق صعوبات وعراقيل أمام وسائل العلاج وسبلها التي يتم تبنيها لمكافحة الظاهرة والتخلص من مؤثراتها السلبية .

وفي الكثير من الأدبيات المتعلقة بعمالة الأطفال يتم استخدام مصطلحين اثنين للتمييز بين ما هو مقبول وما هو مرفوض مما يقوم به الطفل من أعمال ، وهما مصطلح *child work* ومصطلح *childlabour* ، حيث يشير الأول إلى النوع المقبول من الأعمال التي تعتبر غير

⁴ منظمة الأمم المتحدة . اتفاقية حقوق الطفل — المادة الأولى . نيويورك 1989 .

ضارة بالطفل ، بحيث لا يوجد لها أية إفرزات سلبية يمكن أن تلحق بالطفل من جراء مزاولته لها ، بل قد يكون لها العديد من الإيجابيات من حيث تعزيز الاعتماد على الذات والإحساس بقيمة العمل وتنمية روح الانتماء لدى الطفل ، وأيضاً تحقيق دخل لا بأس به لأسرته مما يساعدها على مواجهة المتطلبات الحياتية المختلفة ، مع ضرورة مراعاة كافة الشروط المطلوب توفرها في هذه الأعمال ، من دون أن تعيق حصول الأطفال على تعليمهم وراحتهم وأوقات لهوهم وتطورهم الصحي والنفسي ، في حين يشير المصطلح الثاني Child labour ، إلى تلك الأعمال المضرة وغير المقبولة التي تلغى طفولة الطفل ، ويتعرض الطفل أثناء القيام بها لأبشع صور الاستغلال من قبل أصحاب العمل ، التي تحرمه من فرصة الحصول على التعليم بالدرجة الكافية ، وأيضاً الأعمال التي يزج إليها الطفل في سن مبكر جداً ويكون العمل لساعات طويلة ومقابل أجور منخفضة للغاية ، ومثل هذه الظروف تعتبر ضارة بالبالغين وليس بالأطفال فقط ، فهي تؤدي إلى إضعاف صحة الطفل وتشويه نموه الجسدي والنفسي والاجتماعي الناتج عن انفصال الطفل عن أسرته وأصدقائه لساعات طويلة بحيث يكون التفاعل الاجتماعي لهؤلاء الأطفال معدوماً تقريباً ومحصوراً ضمن إطار العمل .

ويمكن القول بداية أن عمالة الأطفال تعكس وضع الأطفال الذين يعملون باجر و/أو بدون اجر حيث يقوم الأطفال بأنواع متعددة من الأعمال في ظروف اجتماعية – ثقافية مختلفة.⁵ ويعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الطفل العامل بأنه ، الطفل (كل شخص دون سن الثامنة عشر) الذي يباشر شغلاً أو عملاً معيناً سواء كان لحساب الغير باجر، أو لحسابه الخاص ، أو بدون اجر داخل إطار العائلة⁶

ان تعريف الجهاز المركزي للإحصاء للطفل العامل ، يشمل الأطفال الذين عملوا خلال فترة الإسناد الزمني للمسح والبالغة اثني عشر شهراً ، وليس مقتصرًا على من كانوا على راس عملهم عند إجراء المسح ، مما يثير التساؤلات حول مدة الفترة الزمنية التي ينبغي ان يكون الطفل قد عمل خلالها حتى يعتبر طفلاً عاملاً ، وبالتالي ينطبق عليه مفهوم عمالة الأطفال التي تستوجب المكافحة .

⁵ وزارة العمل الفلسطينية . أوراق العمل الكاملة – المجلد الثاني . رام الله 1998 ، ص 184

⁶ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2000 . التقرير السنوي – 2000 . أطفال فلسطين – قضايا وإحصاءات . سلسلة إحصاءات الطفل (رقم 3) . رام الله – فلسطين . ص 93 .

واستناداً إلى ما سبق ، فإنه يمكن القول ان مفهوم عمالة الأطفال يقصد به :

كل طفل يمارس عملاً معيناً سواء كان لحساب الغير باجر ، أو لحسابه الخاص ، أو بدون اجر داخل إطار العائلة ، بحيث تكون ممارسة الطفل لذلك العمل قد تمت في فترة زمنية متواصلة لا تقل عن أسبوع⁷ ، وفي ظروف تتسم بوحدة أو أكثر من الخصائص التالية :

- العمل ساعات طويلة وبدوام كامل بأجور قليلة جداً
- العمل في ظروف شاقة وخطرة سواء من الناحية الجسدية أو الذهنية
- العمل الذي يتعرض خلاله الطفل للمعاملة المهينة والمذلة من قبل صاحب العمل
- العمل الذي يحول دون حصول الطفل على التعليم المدرسي
- العمل الذي يقوم به الطفل في سن مبكرة⁸

وهذا يستوجب تصنيف كل مجالات الأعمال التي ينخرط بها الأطفال ، بما يمكن الجهات الرسمية وغير الرسمية في الدولة من تقرير ما يسمح للأطفال بمزاولة من أعمال وما يحظر عليهم الانخراط به .

وقد اهتمت الاتفاقيات الدولية بتنظيم عمل الأطفال ، وتحديد المراحل العمرية التي يجوز فيها تشغيلهم ، كما تدرجت تلك الاتفاقيات في الارتفاع بالحد الأدنى لسن العمل ، مع زيادة مخاطر الأعمال ومشاقها التي يقوم بها الأطفال ، كما أكدت تلك الاتفاقيات على ضرورة توفير الرعاية الصحية الدورية للأطفال العاملين ، وتوفير الطعام المناسب لهم ، وتحديد ساعات العمل التي يجب عدم تجاوزها عند تشغيلهم .

وتولت اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 138 لعام 1973 تحديد الحد الأدنى من العمر الذي يسمح عنده للطفل بدخول سوق العمل بحيث يكون عمل الأطفال ما بعد هذا السن أمراً مقبولاً وغير مرفوض ، وقد جاء في المادة الثالثة من الاتفاقية المذكورة أن الحد الأدنى من العمر الذي يستطيع عنده الطفل الدخول لسوق العمل يجب أن لا يقل عن عمر الطفل اللازم لحصوله على التعليم الإلزامي والذي حددته الاتفاقية بسن 15 سنة⁹ .

⁷ يرى الباحث ان فترة أسبوع من عمل الطفل ، تعتبر الحد الأدنى من الزمن الذي يمكن في أثناءه التعرف على طبيعة الظروف التي يعمل فيها الطفل في مكان عمله ، فيما إذا كانت تتصف بإحدى الخصائص الواردة في تعريف عمالة الأطفال أم لا .

⁸ , Anker and Melkas , Economic Incentives for Children and Families to Eliminate or Reduce Child Labour , Geneva : ILO , 1996 . p 15

⁹ منظمة العمل الدولية . اتفاقية العمل رقم 138 — المادة الثالثة . جنيف 1973 .

ومن الجدير بالذكر أن تحديد الاتفاقية لسن 15 سنة من عمر الطفل كحد أدنى لدخوله سوق العمل ، لا يعني ترك عمل الأطفال بعد هذه السن دون رقابة أو إشراف ، فهذه السن المبكرة لا تعني بالضرورة قدرة الطفل المطلقة على القيام بكافة الأعمال وتحت أية ظروف ، كما أنها لا تعطي الحرية الكاملة لأصحاب العمل في استخدام الأطفال وتشغيلهم في أية ظروف أو أية مجالات يرغب بها صاحب العمل .

ولم تترك الاتفاقيات الدولية المتعلقة بعمل الأطفال هذا الأمر من دون تنظيم ، فقد تناولت المادة 32 من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل هذا الجانب حيث نصت على ما يلي : —

1 . حق الطفل في الحماية من أي استغلال اقتصادي ومن أداء أي عمل يحتمل أن يكون خطيراً أو يمثل إعاقة لتعليم الطفل أو يكون ضاراً بصحة الطفل أو نموه البدني أو العقلي أو الروحي أو المعنوي أو الاجتماعي .

2 . يجب على الدول الأعضاء في المنظمة اتخاذ كافة التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتربوية التي تكفل تنفيذ هذه المادة من خلال قيام هذه الدول بوضع تشريعات خاصة تتعلق بالتالي :

أ — تحديد عمر أدنى أو أعمار دنيا للالتحاق بالعمل

ب — وضع نظام مناسب لساعات العمل وظروفه

ج — فرض عقوبات أو جزاءات أخرى مناسبة لضمان تنفيذ هذه المادة¹⁰ .

وعملًا بنصوص هذه الاتفاقية ، قامت العديد من الدول بتصنيف عمل الأطفال إلى أعمال خفيفة وأعمال خطيرة ، مستندة في ذلك التمييز على عدة محددات من أهمها : عدد الساعات التي يقضيها الطفل في العمل ، ودرجة الأمان المتوفرة للطفل في مكان العمل ومدى توفر وسائل السلامة المهنية والحماية من الأخطار المرافقة للعمل .

كما قامت هذه الدول بوضع التشريعات والقوانين المنظمة لكلا النوعين من الأعمال ، من حيث الحد الأدنى من العمر وظروف العمل ، ويوضح الجدول رقم (1.1) هذه التشريعات لبعض الدول في العالم .

¹⁰ منظمة الأمم المتحدة . اتفاقية حقوق الطفل — المادة 32 . نيويورك 1989 .

ويظهر من الجدول أن الحد الأدنى للسن المسموح للطفل عنده مزاولة العمل ، يقل في بعض هذه الدول عن السن اللازم لحصول الطفل على التعليم الإلزامي ، بمعنى انه يقل عن سن 15 سنة ، مما يفتح مجالا واسعا أمام الأطفال للتسرب من الدراسة والالتحاق بسوق العمل من دون أن يشكل ذلك أي انتهاك من قبل أسر الأطفال أو أصحاب العمل للقوانين والتشريعات المحلية والدولية .

وهذا الاختلاف الحاصل بين الدول في التشريعات والقوانين المتعلقة بعمل الأطفال وأيضا اختلافها في درجة الالتزام بالاتفاقيات الدولية المنظمة لعمل الأطفال ، يعتبر أمراً طبيعياً وغير مثير للدهشة ، فمتلما تختلف الدول فيما بينها في العديد من القوانين والتشريعات المتعلقة بمختلف مناحي الحياة ، فان هذه الدول تختلف أيضا في القوانين المحددة لسن العمل ، فبالرغم من انتشار ظاهرة عمالة الأطفال في مختلف دول العالم ، إلا أنها ليست على قدر واحد من الخطورة في كل هذه الدول ، مما يجعل لكل دولة خصوصية معينة في مجال التشريعات والقوانين المنظمة لعمل الأطفال فيها ، وأيضا في تقدير الحدود التي يصبح بعدها عمل الأطفال مرفوض ، لذلك فقد قامت كل دولة بوضع حدود لسن العمل بما ينسجم مع خصوصيتها .

ومن الجدير بالذكر ، أن الاتفاقيات الدولية ، لا يمكن أن تنفذ داخل كل دولة ، إلا بحسب الظروف المحلية لها . ومن هنا تعطي الاتفاقيات الدولية للعمل ، سلطات واسعة للتشريع الداخلي ، بل وتقوم بعض الاتفاقيات منذ البداية بتقدير الظروف بعض الدول ، إلى استثناء دول تحدها الاتفاقية بالاسم ، لأن ظروفها الداخلية تقتضي مثل هذا الاستثناء .

وإذا ما حاولنا استعراض أبرز الاتفاقيات والتشريعات الدولية التي هدفت إلى القضاء على عمالة الأطفال ، أو على الأقل الحد من توسعها وانتشارها ، فإننا نجد أن بعض تلك التشريعات قد خرجت في صيغ إعلانات عالمية وتوصيات ، هدفها حماية الأطفال من الاندماج في أعمال أو نشاطات اقتصادية ذات تأثير سلبي كبير على نموهم الجسدي والنفسي .

ويمكن استعراض مجمل القوانين والتشريعات المتعلقة بتنظيم عمالة الأطفال ، على المستوى الدولي ، والعربي ، والمحلي ، على النحو التالي :

- الاتفاقيات والتوصيات الدولية للعمل
- حماية الطفولة في القانون الدولي العام
- الاتفاقيات العربية المنظمة لعمل الأطفال
- التشريعات والقوانين الفلسطينية المنظمة لعمل الأطفال

الاتفاقيات الدولية للعمل :

اقترن الاهتمام الدولي بتنظيم تشغيل الأطفال ، بإنشاء منظمة العمل الدولية في عام 1919 حيث صدرت الاتفاقية رقم 5 لعام 1919، التي اعتبرت أول أداة من أدوات منظمة العمل الدولية ذات العلاقة بعمل الأطفال ، وهذه الأداة سميت باتفاقية تحديد العمر الأدنى للعمل الصناعي ، حيث منعت الأطفال تحت سن 14 سنة ، من العمل في صناعات معينة كالمناجم والبناء ونقل الركاب والبضائع عبر الطرق وسكك الحديد ¹¹.

وقد أولت منظمة العمل الدولية ، عمالة الأطفال رعاية خاصة ، حيث توالى صدور الاتفاقيات الدولية المتعلقة بعمل الأطفال منذ أول مؤتمر عقدته المنظمة في عام 1919 ، التي كان من أهمها الاتفاقية رقم 138 لعام 1973 ، والاتفاقية رقم 182 لعام 1999 .

حماية الطفولة في القانون الدولي العام :

يعرّف القانون الدولي العام ، بأنه القانون الذي يتضمن القواعد التي تحكم العلاقات بين الدول ، والقواعد التي تنظم عمل المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات المتفرعة عنها ¹². ويدخل ضمن هذا المفهوم ، الإعلانات العالمية ، كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر عام 1948 ، وإعلان حقوق الطفل الصادر عام 1959 ، واتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة عام 1989 .

وفيما يتعلق بالإلزامية القانون الدولي العام ، فإن هناك نظريتين في أساس القوة الملزمة لهذا القانون ، الأولى تفيد أن القانون الدولي العام ليس ملزماً لأية دولة إلا إذا اعترفت به هذه الدولة بموجب دستورها ، والثانية ترى أن للقانون الدولي العام الأسبقية في الالتزام على النظم الدستورية في كل دولة ¹³.

وتختلف الاتفاقيات الدولية عن الإعلانات العالمية ، من حيث درجة الإلزام ، حيث إن الاتفاقيات الدولية لا تكون ملزمة إلا للدول التي وافقت عليها ، في حين أن الإعلانات العالمية

¹¹Kebebew Ashagrie , Methodological Child Labour Surveys and Statistics, Geneva : ILO, 1997,p1

¹² جامعة القدس المفتوحة . مبادئ القانون وحقوق الإنسان . عمان 1995 ، ص 41

¹³ المصدر السابق ، ص 41

تطبق على جميع الدول الأعضاء التي وافقت على دستور المنظمة التي أصدرت الإعلان ، سواء أكانت هذه الدول قد صدقت على الاتفاقيات الأساسية الصادرة عن المنظمة أم لم تصدق عليها.

الاتفاقيات العربية المنظمة لعمل الأطفال :

سارت الاتفاقيات العربية المنظمة لعمل الأطفال ، على نفس السياق الخاص بالاتفاقيات الدولية ، خاصة تلك الصادرة عن منظمة العمل الدولية ، وذلك من حيث الاهتمام بتنظيم عمل الأطفال وتوفير الرعاية والعناية الكاملة لهم ، كما حاولت الأحكام القانونية المنظمة لعمل الأطفال في كل قطر عربي على حدة ، أن تأتي مواكبة للاتفاقيات الدولية والعربية . وفيما يتعلق بالاتفاقيات التي صدرت عن منظمة العمل العربية بخصوص عمالة الأطفال فيمكن القول ان الاتفاقية رقم 18 لعام 1996 هي الابرز لكونها تمثل اساسا شاملا يصوغ الموقف القانوني من الظاهرة بصورة مجمل .

التشريعات الفلسطينية المنظمة لعمل الاطفال :

عند الحديث عن القوانين والتشريعات المنظمة لعمل الأطفال في فلسطين ، فان ذلك يستوجب الإشارة إلى الخصوصية التي تتميز بها فلسطين في هذا المجال ، والتي تتمثل أساساً في غياب أية سلطة تشريعية فلسطينية مستقلة قادرة على صياغة تشريعات وقوانين منظمة لعمل الأطفال ، طوال الفترة السابقة لأول انتخابات تشريعية فلسطينية ، التي تم إجراءها في شهر كانون ثاني من عام 1996 ، حيث أصبحت هناك جهة تشريعية قادرة على صياغة وإصدار قوانين وأنظمة تتوافق وتتسجم مع الظرف الفلسطيني الخاص ، وتأخذ بالمقام الأول مصلحة المجتمع الفلسطيني .

وقد تناول قانون العمل الفلسطيني ، الذي صدر بتاريخ 2000/3/29 بعد إقرار المجلس التشريعي الفلسطيني له ، قضية عمالة الأطفال وتشغيلهم في ست مواد منه ، تناولت تنظيم عمل الأطفال في الأراضي الفلسطينية بما ينسجم مع الاتفاقيات الدولية والعربية .

الفصل الثاني

واقع عمالة الأطفال عالمياً وعربياً

1.2 مقدمة

تشكل نهاية الصيف في جميع دول العالم معنى خاصاً للأطفال ، فهي موعد عودة الأطفال إلى مدارسهم ، وهي تعني الكثير لأولئك الذين ينضمون للمدرسة أول مرة ، فهي تمثل الخطوة الأولى والمهمة في تشكيل حياتهم المستقبلية وتحديد ملامحها ، ولعل هذا يمثل أحد وجهي الطفولة الذي يود الجميع أن يراه ، في حين يعبر الوجه الآخر عن أولئك الأطفال الذين يعملون ويكدون في ظروف قاسية للغاية ، في سبيل تأمين قوت يومهم وقوت أسرهم أيضا .

وأصبح هؤلاء الأطفال يمثلون مشكلة حقيقية لا بد من مواجهتها ، ويشكلون ظاهرة عالمية خطيرة منتشرة بشكل واضح في مختلف دول العالم ، وإن كانت تختلف في حجمها وأسبابها وتأثيراتها من دولة لأخرى ، حيث يعتمد انتشار هذه الظاهرة على مجموعه من العوامل المعقدة والمتشابكة ، والمرتبطة بالتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي لهذا المجتمع أو ذاك .

وقد بدأت هذه الظاهرة بالانتساع والازدياد في مختلف دول العالم خصوصا الدول النامية ، فأعداد الأطفال المنخرطين في سوق العمل يزداد يوماً بعد يوم ، ومعاناتهم تزداد أيضا ، مما يضاعف من المشكلة ويعقد سبل العلاج ، وبالرغم من انتشار الظاهرة الواضح في دول العالم الفقيرة والنامية فإن الدول المتقدمة والصناعية ليست بمنأى عنها ، مع وجود اختلاف بين هذه الدول في حجم الظاهرة ومدى انتشارها داخل المجتمع ، وأيضا في إمكانية التخلص منها وعلاج الآثار السلبية التي تفرزها ، حيث تتوفر للدول المتقدمة مقومات العلاج اللازمة ، والمتمثلة بوجود اقتصاد قوي ومتين ، وأيضا وفرة الإمكانيات المادية الكافية لتبني البرامج والاستراتيجيات القادرة على الحد من الظاهرة وتجنيب الاقتصاد والمجتمع تأثيراتها السلبية ، في حين لا تتوفر مثل هذه المقومات لدى الدول النامية ، مما يضاعف من حدة الآثار السلبية التي يمكن أن تتعرض لها هذه الدول ، كنتيجة حتمية لتفشي الظاهرة داخل مجتمعاتها .

وعمالة الأطفال لا تعتبر أمراً طارئاً على دول العالم ، فهذه الظاهرة وجدت في الماضي وما تزال موجودة في الحاضر ، وتوجد إمكانية كبيرة لاستمرار وجودها في المستقبل أيضاً إلا أن الازدياد الملحوظ للظاهرة في العقدين الماضيين ، وانتشارها المتسارع في مختلف دول العالم أدى إلى تزايد اهتمام الجهات ذات العلاقة ، بضرورة دراسة الظاهرة والتعرف على أسبابها وآثارها بهدف وضع السياسات الكفيلة بعلاجها والحد من توسعها ، وقد ساعد الاهتمام الدولي المتزايد بحقوق الطفل الذي توج بإصدار الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل في عام 1989 إلى تزايد الاهتمام بعمل الأطفال وما يرافقه من انتهاك واضح وصريح لهذه الحقوق .

2.2 حجم الظاهرة على الصعيد العالمي وتوزيعها الجغرافي

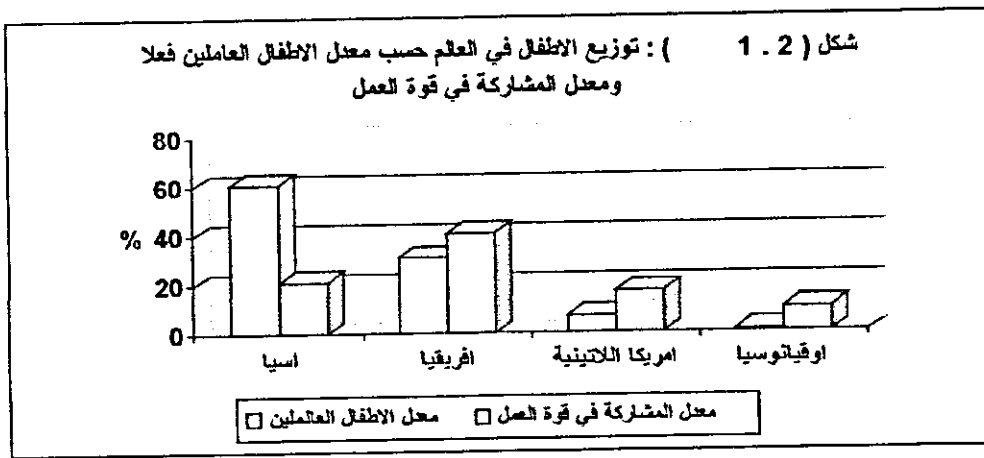
فيما يتعلق بحجم الظاهرة ، ومدى انتشارها في دول العالم المختلفة ، فإن الإحصاءات الصادرة عن منظمة العمل الدولية والمتعلقة بالظاهرة ، تشير إلى وجود 250 مليون طفل نشيط اقتصادياً في العالم ممن تتراوح أعمارهم ما بين (5 — 14 سنة) ، تعيش الغالبية العظمى منهم في الدول النامية ، من ضمنهم 120 مليون طفل يعملون بشكل منتظم ، وبالتالي فهم غير ملتحقين بالمدرسة¹⁴. في حين تتراوح نسبة الأطفال العاملين الذين تقل أعمارهم عن 10 سنوات ، ما بين 15% إلى 20% من إجمالي الأطفال العاملين ، ومعظم هؤلاء الأطفال يعملون في ظروف لا تتناسب مع طبيعة الإنسان البشري وتعتبر خرقاً واضحاً لحقوق الإنسان بشكل عام والطفل بشكل خاص¹⁵ .

ويتباين توزيع الأطفال العاملين في العالم من قارة لأخرى ، حيث يظهر من خلال الجدول رقم (1.2) ، أن قارة آسيا تحتل مركز الصدارة فيما يتعلق بحجم انتشار الظاهرة فيها حيث يقدر عدد الأطفال العاملين في الدول الآسيوية ، بحوالي 150 مليون طفل ، ونسبة تصل إلى 61% من إجمالي الأطفال العاملين في العالم ، في حين يبلغ معدل الأطفال المشاركين في قوة العمل في هذه القارة ، ما نسبته 21% من إجمالي الأطفال المشاركين في العالم ككل ، ولعل هذا ناتج عن ارتفاع حجم الظاهرة بشكل كبير في الهند ، التي تضم أكبر قوة عاملة من

¹⁴ Kebebew Ashagrie , Statistics on Working Children and Hazardous Child Labour, Geneva : ILO , 1998, p2

¹⁵ ILO , "Statement by Michel Hansenne , Director General of International Labour Office to the Conference on Child Labour" , Amsterdam: February 1997 .

الأطفال في العالم أجمع ، مع الإشارة إلى وجود تباين واضح فيما يتعلق بتقديرات حجم الظاهرة في الهند ، ففي الوقت الذي تشير فيه الإحصاءات الحكومية الرسمية إلى وجود 17.4 مليون طفل عامل¹⁶ ، فإن العديد من الجهات غير الرسمية والمنظمات غير الحكومية تؤكد أن حجم الظاهرة في الهند أكبر من ذلك بكثير ، حيث تؤكد الإحصاءات الصادرة عن اليونسيف أن حجم الظاهرة يتراوح ما بين 75 – 90 مليون طفل عامل ممن تقل أعمارهم عن 14 سنة¹⁷ ، كما تقدر بعض الجهات غير الرسمية أن هناك ما يزيد عن 100 مليون طفل عامل في الهند بما فيهم الأطفال العاملين في القطاع غير المنظم والعاملين داخل إطار الأسرة¹⁸.



وتتضمن قارة أفريقيا أعلى معدل من الأطفال المشاركين في القوى العاملة ، حيث يصل المعدل في هذه القارة إلى 41 % ، وتتوقع الدراسات حدوث زيادة في حجم عمالة الأطفال في العديد من دول القارة السوداء خلال العشر أو الخمس عشرة سنة القادمة ، وذلك بافتراض ثبات الاتجاهات الحالية للظاهرة كما هي عليه الآن ، حيث يتوقع المراقبون أن تصل أعداد الأطفال العاملين إلى ما يقارب 100 مليون طفل في حلول عام 2015 وذلك كنتيجة للنمو السكاني المتسارع الذي تشهده العديد من الدول الأفريقية ، بالإضافة إلى التدهور المستمر في مستويات المعيشة ، وأيضا ضعف القدرة الاستيعابية لأنظمة التعليم في هذه الدول¹⁹.

¹⁶ Mitesh Badiwala , Child Labour in India , Geneva :ILO , 1998 . p 5

¹⁷ Human Rights Watch , The Small Hands of Slavery – Bonded Child Labour in India , NewYork : Human Right watch . 1996 .

¹⁸ U. S Department of Labour , Sweat and Toil of Children , N.P: n.p,1998 .

¹⁹ World of work , “Child labour is Growing in Africa” , Geneva : ILO , February 1998 , p4

وتنتشر الظاهرة أيضا في العديد من الدول الأوروبية ، ففي جنوب أوروبا على سبيل المثال هناك عدد كبير من الأطفال الذين يعملون في أعمال مدفوعة الأجر وخاصة في النشاطات ذات الطبيعة الموسمية ، وأيضا كباة متجولين في الشوارع ، وكعمال في الورش الصغيرة وحتى في البيوت ، وفي دول وسط أوروبا وشرقها ، حدث تزايد ملحوظ في عمالة الأطفال نتيجة للصعوبات الاقتصادية التي لحقت بقطاع كبير من السكان بسبب عملية التحول الاقتصادي الذي شهدته هذه الدول من الاقتصاد الشمولي إلى الاقتصاد الحر ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية أدت عمليات النمو السريع الذي شهده قطاع الخدمات والزيادة السريعة في جانب العرض من العمل بدوام جزئي وارتفاع الطلب على العمالة التي تمتاز بدرجة عالية من المرونة ، إلى ازدياد الظاهرة بشكل واضح .²⁰

وقد حدثت تغيرات كثيرة في حجم هذه الظاهرة في العالم عبر الزمن ، ففي الوقت الذي انخفضت فيه الظاهرة في مناطق ودول معينة ، نرى أنها ارتفعت في مناطق أخرى ، والجدول رقم (2.2) يوضح هذه التغيرات التي طرأت على معدلات الأطفال العاملين ممن تقل أعمارهم عن 15 سنة خلال الفترة (1980 – 1990) ، حيث نلاحظ حدوث تزايد في حجم الظاهرة خلال الفترة المذكورة في كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، ففي عام 1980 بلغ حجم الظاهرة في أفريقيا حوالي 17 % من إجمالي الأطفال العاملين في العالم للفئة العمرية نفسها ، وقد ارتفعت هذه النسبة خلال السنوات الخمس التالية لتصل إلى 18 % عام 1985 ، أي بزيادة قدرها 1% ، كما تواصلت الظاهرة بالانتشار بشكل متسارع خلال الفترة (1985 – 1990) ، حيث وصل المعدل في عام 1990 إلى 21.3 % ، أي بزيادة بلغت 3.3 % ، مما يعني أن حجم التغير الكلي في الظاهرة خلال الفترة (1980 – 1990) بلغ 4.3 % . كما شهدت قارة أمريكا اللاتينية ارتفاعاً مماثلاً ، حيث بلغ حجم التغير في معدل الأطفال العاملين ، حوالي 1 % خلال الفترة (1980 – 1985) ، في حين لم تتوفر بيانات عن التغير الذي طرأ في الفترة (1985 – 1990) .

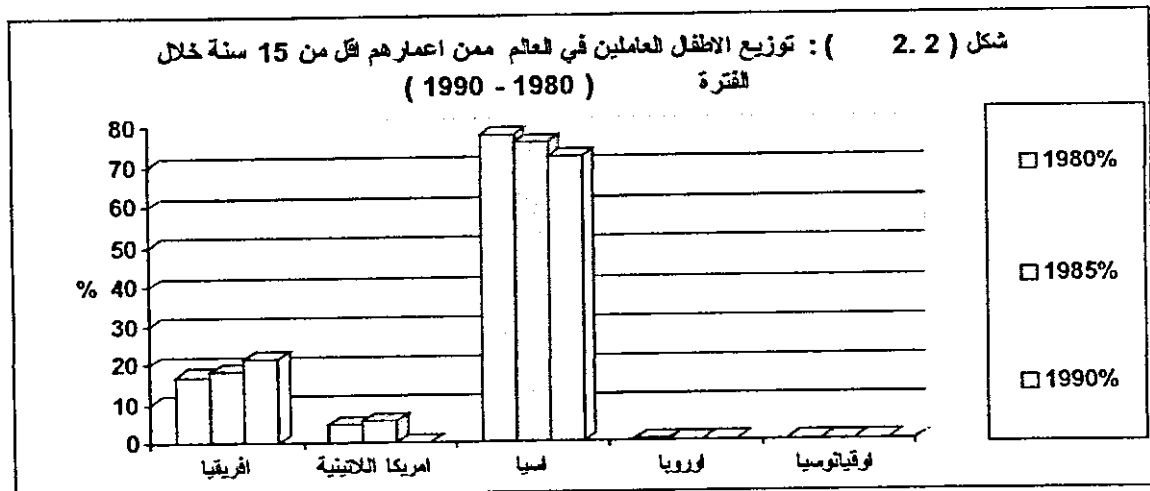
وقد ساعدت الكثير من العوامل في ازدياد عمالة الأطفال في كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، حيث أدت معدلات النمو السكاني المرتفعة ، وتراجع مستويات المعيشة في هذه

²⁰ ILO, "Child Labour What's To Be Done ", Document for Discussion at the Formal Tripartite Meeting at the Ministerial Level, Geneva : ILO , June 1999.

المناطق من العالم ، إلى جانب النقص في الاستثمار الحكومي في قطاع التعليم ، كل ذلك أدى إلى زيادة العرض من عمالة الأطفال في المناطق المذكورة .²¹

أما بالنسبة لقارة آسيا فقد شهدت انخفاضاً ملحوظاً في حجم الظاهرة خلال الفترة المذكورة ، ففي حين كان معدل الأطفال العاملين في عام 1980 حوالي 77.8 % نرى أن هذا المعدل شهد انخفاضاً بمقدار 2 % تقريباً خلال خمس السنوات التالية ، ليصل إلى 75.9 % عام 1985 ، واستمر هذا الانخفاض خلال الفترة (1985 – 1990) ليصل في عام 1990 إلى 72.3 % بانخفاض بلغ حوالي 3.5 % تقريباً . ويعزو الخبراء الانخفاض الذي طرأ على حجم الظاهرة في قارة آسيا ، إلى العديد من العوامل ، مثل ارتفاع متوسط دخل الفرد *per capita income* في دول جنوب شرق آسيا بعد النمو الاقتصادي الذي شهدته هذه الدول ، انتشار التعليم الأساسي ، وأيضاً الانخفاض في متوسط حجم الأسرة .²²

وفي قارة أوروبا نلاحظ أيضاً حدوث انخفاض في حجم الظاهرة ، التي تعتبر أصلاً قليلة الانتشار في معظم دول هذه القارة وخاصة دول غرب أوروبا ، ونلاحظ من خلال الجدول رقم (2.2) حدوث انخفاض بمقدار 0.1 % خلال الفترة (1980 – 1990) .



وفيما يتعلق بانتشار الظاهرة على صعيد الدول وليس القارات ، فإن البيانات الإحصائية الواردة في الجدول رقم (3.2) توضح ذلك للعديد من دول العالم ، حيث يتفاوت حجم انتشار

²¹ ILO, "Child Labour What's To Be Done", Document for Discussion at the Formal Tripartite Meeting at the Ministerial Level, Geneva :ILO , June 1999.

²² المصدر السابق

الظاهرة من دولة لأخرى تبعا للعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية المسيبة لها .

فعلى سبيل المثال ، تشير البيانات الإحصائية المتعلقة بحجم عمالة الأطفال في إندونيسيا ، إلى حدوث زيادة ملحوظة في حجم الظاهرة بلغت 0.5 مليون طفل ، نتيجة الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها إندونيسيا في عام 1997²³ . ٥٦٣٧٩٨

وفي إسرائيل تشير الإحصاءات أن عمالة الأطفال تتركز بصورة أساسية في المناطق العربية والبدوية ، وبين أطفال الأسر اليهودية التي هاجرت حديثا إلى إسرائيل ، حيث يعمل هؤلاء الأطفال داخل إطار العائلة ، وفي الزراعة ، وفي الأسواق كباعة وأصحاب دكاكين ، وأيضا رعاة للمواشي²⁴ .

وفي البرازيل ، تشير تقارير منظمة العمل الدولية إلى حدوث انخفاض في حجم الظاهرة بين الأطفال من ضمن الفئة العمرية (5 – 14 سنة) ، حيث بلغ حجم الظاهرة في عام 1998 حوالي 8.3 مليون طفل من ضمن الفئة العمرية المذكورة ، مقابل 9.2 مليون طفل في عام 1995 للفئة العمرية نفسها²⁵ .

وفيما يتعلق بالدول العربية ، فإن الإحصاءات تدل على انتشار الظاهرة في الكثير من الدول العربية بشقيها الآسيوي والأفريقي على حد سواء ، حيث تبين المعطيات الإحصائية ، أن نسبة الأطفال العاملين (الأشخاص دون سن 18 سنة) في الوطن العربي كله تصل إلى 17% بواقع 14 % في الدول العربية الآسيوية ، و 20 % في الدول العربية الأفريقية²⁶ .

وقد أدت التحولات السياسية والاقتصادية الصعبة التي حدثت في العالم العربي في عقد التسعينات ، مثل العقوبات الاقتصادية على العراق وليبيا والنزاعات المسلحة في الجزائر والصومال ، إلى إجبار العديد من العائلات العربية الفقيرة على القبول بعمل أطفالهم ، بل دفعهم للعمل لتعزيز دخل الأسرة المنخفض²⁷ .

²³ U . S Department of State , Human Rights Report , N.P: n.p , 1999

²⁴ Fred J . Marks , " Child Workers in Israel " , Child Workers in Asia , N.P: n.p , April – June . 1994 .

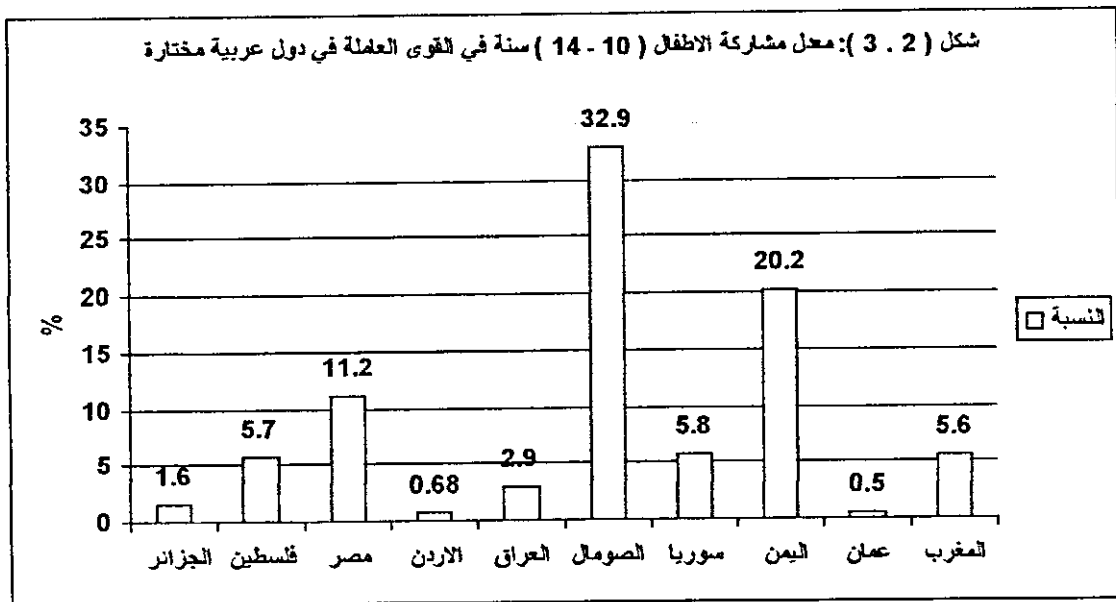
²⁵ جريدة البيان الإماراتية . الامارات . العدد 36187 / 5 سبتمبر 2000 ، صفحة الاقتصاد .

²⁶ الحريري ، محمد : عمالة الأطفال في الوطن العربي ، مجلة الطفولة العربية ، القاهرة . المجلد الثاني / يونيو 2001 . ص 59 .

²⁷ مطر ، خولة : دوافع عمل الأطفال في الدول العربية ، دراسة مقدمة إلى ندوة حول المخاطر الاجتماعية والتربوية لظاهرة عمل الأطفال في الوطن العربي ، دمشق 2001 . ص 27 .

ويتباين حجم الظاهرة من بلد عربي لآخر ، كما هو واضح من خلال الجدول رقم (4.2) الذي يظهر حجم عمالة الأطفال في الدول العربية من حيث معدلات مشاركة الأطفال من ضمن الفئة العمرية (10 – 14) سنة في القوى العاملة ، حيث نلاحظ انه في الوقت الذي تصل فيه نسبة الأطفال المشاركين في القوى العاملة إلى الصفر في دول الخليج العربي ، فإن هذه النسبة تصل إلى 20.2 % في اليمن ، بين الأطفال من الفئة العمرية نفسها ، في حين تصل النسبة في الأراضي الفلسطينية إلى 5.7 %²⁸.

ومن خلال الشكل رقم (3.2) ، يمكن أن نلاحظ أن حجم الظاهرة في فلسطين يعتبر عالياً مقارنة مع دول مثل الأردن وعمان والجزائر ، في حين يبدو الوضع أكثر تفاؤلاً إذا ما تمت المقارنة مع دول مثل الصومال أو اليمن ، ولكن يجب القول انه مهما بلغ حجم الظاهرة من الصغر ، فانه يعتبر كبيراً وكبيراً جداً إذا ما أدركنا حجم الدمار الذي يمكن أن ينتج من جراء التشغيل الاستغلالي لهؤلاء القلة من الأطفال .



²⁸ دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ، 1999. التقرير السنوي — 1999. أطفال فلسطين — قضايا وإحصاءات . سلسلة إحصاءات الطفل (رقم 2) . رام الله — فلسطين . ص 118

وبالرغم من وجود تفاوت واضح في حجم الظاهرة في بعض الدول العربية مقارنة مع الأراضي الفلسطينية ، إلا أن هناك تشابهاً مع بعض الدول العربية في طبيعة الأسباب والعوامل التي ساعدت على انتشار الظاهرة ، ففي اليمن على سبيل المثال ، أدت عودة أكثر من مليون معترب يماني عقب حرب الخليج الثانية ، وتمركزهم في المدن الرئيسية ، إلى خلق مشاكل اقتصادية إضافية ، حيث ولد ذلك ضغطاً على سوق العمل وزاد من الطلب على الخدمات الاجتماعية ، في الوقت الذي تبنت فيه الحكومة اليمنية إصلاحات اقتصادية ومالية هدفت إلى تقليص النفقات والحد من فرص العمل في الأجهزة الحكومية ورفع الدعم عن السلع الأساسية ، الأمر الذي أدى إلى تراجع الوضع الاقتصادي للكثير من الأسر محدودة الدخل ، مما دفعها إلى إلحاق أبنائها في سوق العمل ، بهدف تحسين الوضع المعيشي لأفرادها ²⁹. وفي المقابل أدت عودة آلاف الفلسطينيين العاملين في الخليج وخاصة في الكويت إلى خسارة الاقتصاد الفلسطيني لما قيمته 5.4 مليون دولار كان يتم تحويلها شهرياً ، من الفلسطينيين العاملين في الكويت إلى أسرهم في الضفة الغربية وقطاع غزة ³⁰ ، حيث أدى توقف تحويل هذه الأموال إلى مضاعفة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الموجودة في الأصل .

وما يجدر ذكره عند الحديث عن عمالة الأطفال في الدول العربية ، أن انخفاض حجم الظاهرة في بعض الدول العربية إلى حد الصفر تقريباً ، كما هو الحال في دول الخليج العربي لا يعني انعدامها على الإطلاق ، ففي الوقت الذي قد تنعدم فيه الظاهرة بين أطفال المواطنين الأصليين في هذه الدول ، فإن شبح تشغيل الأطفال بين السكان الوافدين يظل قائماً على الدوام حيث يوجد الكثير من هؤلاء الوافدين ممن يعتبرون وجودهم في مثل هذه الدول فرصة ثمينة لا تعوز ، وبالتالي يجب عليهم استغلالها إلى أقصى درجات الاستغلال ، حتى لو كانت الوسيلة لذلك حرمان أطفالهم من التعليم ، ودفعهم لسوق العمل .

وتجدر الإشارة هنا ، إلى أن دول الخليج العربي تتفرد عن غيرها من الدول العربية الأخرى ، في طبيعة المهن التي يمكن للأطفال العمل بها في هذه الدول ، كما هو الحال في عمل الأطفال في سباق الجمال أو "الهجن" ، حيث تحتاج هذه السباقات إلى مواصفات خاصة بمن يركب الجمل ليتسابق به ، وتحتم قوانين السباق أن يكون راكب الجمل المتسابق خفيف الوزن وعند سن معين ، ويعتبر تشغيل الأطفال في مثل هذه السباقات ، استغلالاً سافراً لهم

²⁹ جريدة البيان الإماراتية - الامارات . العدد 36541 / 16 مايو 2001 ، صفحة الاقتصاد .

³⁰ هلال ، جميل : معالم الفقر في الأراضي الفلسطينية ، مجلة السياسة الفلسطينية ، العدد 12 / خريف 1996 ، ص 37 .

يعرضهم لأخطار صحية وجسدية بالغة ، لا تعادل بأي حال من الأحوال ، ما يحصل عليه نووهم من مال .

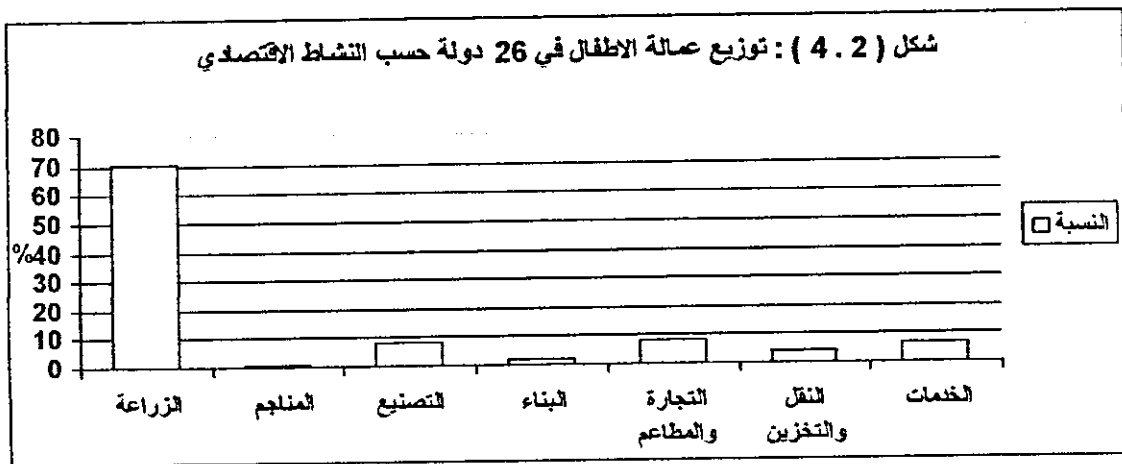
وقد دفع انتشار هذه الظاهرة السلطات القطرية إلى شن حملة لمنع استخدام الأطفال في هذه السباقات ، حيث أعلن المجلس الأعلى لشئون الأسرة القطري في شهر شباط 2001 أنه سيبدأ بالتعاون مع وزارة الداخلية في اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة هذه الظاهرة³¹ .

3.2 التوزيع القطاعي للظاهرة

يمكن القول بالنسبة للتوزيع القطاعي للظاهرة على المستوى العالمي ، أن هناك نسبة كبيرة من عمالة الأطفال تتركز في القطاع الزراعي بشكل أساسي ، وهذا التركيز أكثر وضوحاً في المناطق الريفية ، فيما يأتي كل من قطاعي الصناعة والخدمات في المرتبة الثانية من حيث التوزيع القطاعي الذي يظهر بصورة واضحة في المناطق الحضرية في الدولة ، ويبين الجدول رقم (5.2) ، توزيع الأطفال العاملين على المستوى العالمي ، من حيث القطاع الاقتصادي والجنس . حيث نلاحظ أن ما نسبته 70.4 % من الأطفال ، يعملون في الأنشطة الزراعية بواقع 68.9 % للذكور ، و 75.3 % للإناث . في حين لا تزيد نسبة الأطفال العاملين في أنشطة التصنيع ، و أنشطة التجارة والمطاعم والفنادق ، عن 8.3 % لكل منهما ، وهذا التركيز الواضح للظاهرة في القطاع الزراعي ، يعود إلى انتشار الظاهرة بصورة كبيرة جداً داخل الدول النامية والتي توصف اقتصادياتها بأنها زراعية ، وتعتمد على استخدام وسائل بدائية في العمل الزراعي مع كثافة في استخدام الأيدي العاملة ، مما يفسح المجال واسعاً لاستيعاب أعداد كبيرة من الأطفال في هذه الأنشطة ، حيث لا يحتاج العمل فيها إلى مهارات فنية عالية ، أو قدرات بشرية متخصصة .

³¹ موقع إسلام أون لاين على الإنترنت ، حملة قطرية لمنع ظاهرة أطفال المهجن ، 2 شباط 2001 .

وإذا ما تناولنا التوزيع القطاعي للظاهرة حسب الجنس ، فإننا نلاحظ من خلال الجدول رقم (5.2) ، أن نسبة الأطفال الإناث العاملين في القطاع الزراعي ، تفوق مثلثها لدى الأطفال الذكور ، حيث بلغت النسبة بين الأطفال الذكور 68 % ، في حين تصل النسبة بين الأطفال الإناث إلى 75.3 % . وهذا ينطبق أيضاً على واقع الحال في قطاع الخدمات ، حيث تزيد نسبة الأطفال الإناث العاملين في هذا القطاع بمقدار الضعف تقريباً ، مقارنة مع الأطفال الذكور ، فقد بلغت النسبة بين الأطفال الذكور 4.7 % ، في حين وصلت النسبة بين الأطفال الإناث إلى 8.9 % . أما ما يتعلق بالقطاعات الاقتصادية الأخرى ، فإن نسبة الأطفال العاملين فيها من الذكور ، أعلى مما هي عليه لدى الأطفال الإناث .



ونلاحظ مما سبق ، وجود تشابه في طبيعة التوزيع القطاعي للظاهرة على المستوى العالمي ، والتوزيع على مستوى الضفة الغربية ، وذلك من حيث تركيز الظاهرة في الضفة الغربية في القطاع الزراعي والأنشطة الاقتصادية المتعلقة بهذا القطاع ، كما أن نسبة الأطفال الإناث العاملين في القطاع الزراعي تعتبر أعلى مقارنة مع الأطفال الذكور ، كما سنرى في الفصل الثالث من هذه الدراسة ، الذي سيتناول خصائص عمالة الأطفال في الضفة الغربية .

4.2 التحولات الاقتصادية العالمية وعلاقتها بعمالة الأطفال

اهتمت الاتفاقيات الدولية بقضية عمالة الأطفال وتحديد المراحل العمرية التي يجوز تشغيلهم فيها وفقاً لطبيعة هذه الأعمال ومدى خطورتها ، إلى جانب الاهتمام بالبعد الاجتماعي والتعليمي للطفل . ومع ظهور العديد من التحولات السياسية والاقتصادية التي أخذ يشهدها العالم

منذ بداية التسعينات ، والتي أدت إلى ظهور مفاهيم جديدة على الصعيد العالمي ، كمفهوم العولمة والنظام العالمي الجديد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، والمناداة بتحرير التجارة الدولية بدأت قضية عمالة الأطفال تأخذ بعدا جديدا على الصعيدين السياسي والاقتصادي الدوليين ، فقد نادى بعض الدول المتقدمة بضرورة تطبيق ما يسمى بالشرط الاجتماعي في مجال التجارة الدولية ، الذي من ضمن بنوده الأساسية الالتزام بتطبيق معايير العمل الدولية فيما يتعلق بتنظيم تشغيل الأطفال ، وقد قامت هذه الدول باستغلال هذه القضية ضد صادرات الدول النامية ، من خلال اشتراط عدم قيام المنتجين في هذه الدول باستخدام الأطفال في عمليات الإنتاج ، وإثبات ذلك بوثائق رسمية ، حتى يسمح بدخول منتجاتهم لأسواق الدول المتقدمة ، مما دفع بعض المحللين الاقتصاديين والسياسيين إلى القول إن قضية عمالة الأطفال ، باتت أداة اقتصادية في يد الدول المتقدمة تستخدمها من أجل الحفاظ على تفوقها التجاري في أسواق العالم المختلفة ، ومن أجل الحيلولة دون انتقاص حصتها السوقية في هذه الأسواق .

وهناك الكثير من الشواهد التي تؤكد ما ذهب إليه هؤلاء المحللون ، حيث تعرض الكثير من المصدرين من الدول النامية التي تعاني من انتشار الظاهرة في مجتمعاتها ، إلى خسائر فادحة نتيجة عدم سماح الدول المتقدمة المستوردة ، بدخول منتجات هؤلاء المصدرين لأسواقها المحلية بحجة استخدام المنتج لأيدي عاملة من الأطفال في مصنعهم ، حيث تعتبر الدول المستوردة هذا الأمر خرقا للاتفاقيات الدولية المنظمة لعمل الأطفال . فقد نشرت جريدة الأخبار المصرية بتاريخ 20 شباط 2001 ، أن إحدى شركات النسيج المصرية تعرضت لخسارة كبيرة من جراء عدم سماح سلطات الجمارك الأمريكية بإدخال شحنة من الأقمشة المصرية قيمتها 17 مليون دولار ما لم يتم إحضار شهادة من وزارة العمل في جمهورية مصر العربية من بين بنودها الرئيسية أن العاملين بالمصنع كافة فوق سن 18 عاما ، وبعد حصول المصنع على الشهادة المطلوبة تم الإفراج عن الشحنة ، كما قام وفد من قبل المستورد بزيارة المصنع ليتأكد من دقة البيانات الواردة في الشهادة .³²

كما تعرضت الباكستان وعلى مدى السنوات القليلة الماضية ، لضغوط دولية مكثفة للتصدي لظاهرة عمالة الأطفال ، وخاصة في قطاع صناعة السجاد ، وهو قطاع من أكثر قطاعات الصادرات الباكستانية ربحية ، مما حدا بالحكومة الباكستانية على مدى العقد الأخير

³² جريدة الأخبار المصرية . القاهرة . العدد 28431 / 20 فبراير 2001 ، الصفحة الأخيرة .

إلى تبني تشريعات مضادة لعمالة الأطفال ، جنباً إلى جنب مع شن حملات إعلامية لمقاومة هذه الظاهرة .³³

ويمكن القول إن هناك وجهتي نظر بخصوص هذا الأمر ، حيث يوجد هناك من يرى في هذا السلوك من قبل الدول المتقدمة ، خير وسيلة لإجبار الدول النامية على بذل الجهد والعمل الحثيث من أجل التخلص من عمالة الأطفال وإنهاء الوضع الاستغلالي الذي يعاني منه الأطفال في تلك الدول ، خاصة إذا ما عرفنا ما يعنيه فقدان الدول النامية لأسواقها في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية ، التي تعول الكثير على صادراتها لتلك الأسواق في تصحيح الاختلال الاقتصادي الذي تعاني منه ، وتخفيض العجز في ميزانها التجاري مع تلك الدول المتقدمة .

وفي الجهة المقابلة ، يرى أصحاب العمل ممثلين بالاتحادات التجارية والصناعية في الدول النامية ، أن هناك حرباً اقتصادية تشنها الدول المتقدمة بزعامة الولايات المتحدة لفرض هيمنتها على الاقتصاد العالمي ، ففي الوقت الذي تطالب فيه أمريكا والدول المتقدمة بضرورة رفع القيود عن التجارة الدولية وفتح الأسواق العالمية أمام الجميع ، فإنها بإدعائها حماية الأطفال العاملين من الاستغلال والقهر ، تقوم بتقييد تجارة الدول النامية وتحول دون وصول منتجاتها إلى الأسواق العالمية ، حيث تعلم الدول المتقدمة علم اليقين ، أن معظم المنتجين في الدول النامية يعتمدون بصورة أساسية على عمالة الأطفال في إنتاجهم ، وذلك من أجل تخفيض التكاليف ، وتحقيق قدرة تنافسية أمام الصناعات الأجنبية ، مع مستوى معقول من الجودة يمكنها من تحقيق موضع قدم لها في السوق العالمي .

ولعل تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية مع منظمة العمل الدولية ، يدعم وجهة النظر التي يتبناها أصحاب العمل في الدول النامية ، باعتبار أن أمريكا لم تكن من بين الدول الأوائل التي انضمت لعضوية منظمة العمل الدولية ، فهي لم تنضم إلى هذه المنظمة ، إلا في عام 1934 ، أي بعد قيام المنظمة بخمسة عشر عاماً ، كما أنها انسحبت من عضوية المنظمة لمدة ثلاث سنوات خلال الفترة (1977 – 1980) ، ومع ذلك ففي خلال سنوات انضمامها للمنظمة ، لم

³³ موقع إسلام اون لاين على الإنترنت ، مواجهة عمالة الأطفال بوابة باكستان للأسواق الغربية ، 3 ايلول 2000 .

تصادق سوى على أربع عشرة اتفاقية من اتفاقيات العمل البالغ عددها 183 اتفاقية ، كما أن الاتفاقية رقم 138 لعام 1973 ، والمتعلقة بالحد الأدنى لسن العمل ، هي من بين الاتفاقيات التي لم تصادق عليها الولايات المتحدة الأمريكية حتى الآن ، بالرغم من كون هذه الاتفاقية من أهم الاتفاقيات المنصفة والمدافعة عن حقوق الطفولة³⁴.

وما سبق كان مبرراً كافياً للشكوك التي لازمت أصحاب العمل والمنتجين في الدول النامية ، حول النوايا الحقيقية لأمريكا والدول المتقدمة في دفاعها عن أطفال العالم الثالث وتصديها القوي لظاهرة عمالة الأطفال ، بالإضافة إلى حماس أمريكا المفاجئ وإصرارها غير المسبوق في التوقيع على الاتفاقية رقم 182 والمتعلقة بإزالة أسوأ أشكال عمل الأطفال بتاريخ 2 كانون أول 1999 ، حيث كانت أمريكا الدولة الثالثة في العالم التي صادقت على الاتفاقية المذكورة .

ومن الجدير بالذكر أن فكرة تشغيل الأطفال خرجت للعالم من داخل الدول المتقدمة ، فهي جزء من تاريخ الحضارة الصناعية لأمريكا ودول أوروبا الغربية ، حيث ساهم أطفال الغرب في عملية التقدم الصناعي الذي شهدته بلدانهم خلال الثورة الصناعية ، وعلى أكتافهم بنت الدول المتقدمة قوتها الصناعية المعاصرة ، ومع صعود الصناعة في تلك الدول ، اتجهت أعداد متزايدة من الناس لترك العمل الزراعي والتوجه للعمل في المصانع نتيجة لارتفاع الطلب على الأيدي العاملة الرخيصة ، بحيث أصبح من المألوف تشغيل أطفال في سن مبكر جداً في صناعات خطيرة كالتبغ والكبريت والزجاج وبأجور منخفضة مقارنة مع العمال الكبار ، مع العلم أن العمل الذي كان يقوم به الأطفال لم يكن أقل صعوبة وخطورة من عمل الكبار .

³⁴ عبد الله ، احمد : عمل الاطفال الابعاد الدولية والاقليمية ، القاهرة : مركز الجيل ، 1998 ، ص 18 .

الفصل الثالث

خصائص عمالة الأطفال في الضفة الغربية

1.3 مقدمة

يتميز المجتمع الفلسطيني عن غيره في كونه مجتمعاً شاباً ، يمثل الأطفال فيه أكثر من نصف المجتمع ، حيث قدرت نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة في منتصف عام 2001 بـ 53.1 % من مجمل السكان المقيمين في الأراضي الفلسطينية ، من بينهم 27.0 % ذكور و 26.1 % إناث ، وبنسبة جنس مقدارها 102.1³⁵ . وفي هذا الأمر قدر كبير من الإيجابية لأي مجتمع كان ، حيث يمكنه الاستثمار في هذه القاعدة السكانية العريضة ، لتصبح رصيذاً كبيراً لرأس المال البشري ، بدلاً من أن تكون عبئاً على الاقتصاد والمجتمع ، وذلك إذا ما احسن إعدادها وتهيئتها بالصورة الصحيحة ، وبما يجعلها قادرة على تحمل مسؤولياتها المستقبلية ، بحيث تكون مؤهلة للقيام بواجباتها على أكمل وجه ، وتحقيق ذلك إنما يتم من خلال تقديم الرعاية والاهتمام الكافيين لهذه الفئة ، والعمل على تذليل كافة المصاعب والتحديات التي تقف أمام نموها وتطورها بالشكل السليم .

وتشير التقديرات الفلسطينية للخصوبة واتجاهاتها إلى أن المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة سيبقى مجتمعاً شاباً خلال العقود الثلاث القادمة على الأقل³⁶ ، مما يحتم على صانع القرار الفلسطيني توجيه الاهتمام والعناية الخاصة لأوضاع الأطفال في فلسطين . ونتيجة للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت وما زالت تمر بها فلسطين فقد عاش الطفل الفلسطيني ظروفاً صعبة وعانى من مشكلات وتحديات جسام ، حيث ترك الاحتلال الإسرائيلي بصمات واضحة على قطاع الطفولة الذي تعرض لإهمال واضح للاحتياجات الأساسية كافة التي يتوجب أن تتوفر لأي طفل في العالم .

³⁵ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2001 . أطفال فلسطين — قضايا وإحصاءات . التقرير السنوي 2001 . ملخص تنفيذي

. رام الله — فلسطين . ص 7

³⁶ دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ، 1998 . التقرير السنوي ، 1998 . أطفال فلسطين — قضايا وإحصاءات . سلسلة إحصاءات الطفل (رقم 1) . رام الله — فلسطين ، ص 6 .

والآن يواجه الطفل الفلسطيني خطراً وتهديداً آخر ، يتمثل بزج الأطفال ودفعهم لسوق العمل في ظل ظروف قاسية جداً وذات تأثير بالغ الخطورة على نموهم الجسدي والنفسي ، وقد شكل هذا الأمر ظاهرة خطيرة بدأت تلفت إليها الأنظار بشكل واضح في المجتمع الفلسطيني . وفي هذا الفصل من الدراسة ، سيتم تناول أبرز خصائص عمالة الأطفال في الضفة الغربية ، من حيث حجم الظاهرة ، وتوزيعها الجغرافي والقطاعي ، والخصائص الأسرية للأطفال العاملين ، بالإضافة إلى الظروف التي يعملون بها في أماكن عملهم المختلفة .

2.3 خصائص عمالة الأطفال

للحديث عن ظاهرة عمالة الأطفال في الضفة الغربية لا بد من استعراض أهم خصائص هذه الظاهرة ، مثل حجم الظاهرة ، والتركيبية العمرية للأطفال العاملين والتوزيع الجغرافي والقطاعي للظاهرة ، وأيضاً الخصائص الأسرية للأطفال العاملين ، لما لذلك من أهمية كبيرة في فهم طبيعة الظاهرة وتفسيرها ، وتحديد الأسباب الكامنة وراء حدوثها وتأثيراتها المختلفة ، مما يساعد في تقرير التدابير المناسبة لفئات الأطفال العاملين ، واقتراح السياسات الكفيلة بالعلاج .

1.2.3 حجم الظاهرة

قُدِّر عدد الأطفال (5 — 17) سنة في الأراضي الفلسطينية للربع الرابع من عام 1998 بحوالي 1,025,900 طفل بما نسبته 34.6 % من مجموع السكان³⁷. وفي الضفة الغربية يشكل الأطفال من الفئة العمرية نفسها ما نسبته 33.5 % من مجموع السكان³⁸. في حين يقدر عدد

³⁷ دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1999. التقرير السنوي — 1999. أطفال فلسطين — قضايا وإحصاءات ، سلسلة إحصاءات

الطفل (رقم 2) . رام الله — فلسطين . ص 116

³⁸ دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1999. مسح عمل وانشطة الأطفال (5 — 17 سنة) . النتائج الأساسية ، (تشرين أول —

كانون أول ، 1998) المؤتمر الصحفي حول نتائج مسح عمل وانشطة الأطفال (5 — 17 سنة) . رام الله — فلسطين . ص 11

الأفراد من ضمن الفئة العمرية (10 – 17 سنة) في الأراضي الفلسطينية ، بـ 577,305 نسمة لمنتصف عام 1999 ، بما نسبته 19.1 % من مجموع السكان ³⁹.

وفيما يتعلق بحجم ظاهرة عمالة الأطفال في الأراضي الفلسطينية ، فقد أشارت نتائج المسح الذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في الفترة (تشرين أول – كانون أول، 1998) حول عمل و أنشطة الأطفال (5 – 17 سنة) ، إلى أن هناك 63600 طفل التحقوا بالعمل في الأراضي الفلسطينية ، سواءً عملوا بأجر لدى الغير ، أو لحسابهم الخاص ، أو عملوا داخل إطار الأسرة بدون اجر ، وهم يشكلون ما نسبته 6.2 % من مجموع الأطفال للفئة العمرية نفسها ، وتوزع هذه النسبة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بواقع 7.4 % في الضفة الغربية و 4.3 % في قطاع غزة بما مقداره 48000 طفل في الضفة الغربية 15600 طفل في قطاع غزة ⁴⁰.

ويعتبر المسح المذكور سابقاً (مسح عمل و أنشطة الأطفال) ، الذي اعتمدت هذه الدراسة على نتائجه بشكل أساسي ، هو آخر ما قام به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من مسوح حول الظاهرة ، إلا أن الجهاز استمر في إصدار سلسلة تقاريره السنوية حول أوضاع الطفولة في الأراضي الفلسطينية ، والتي تضم فصلاً خاصاً بعمالة الأطفال ، وقد أشارت الإحصاءات الواردة في التقرير السنوي الأخير الذي صدر في حزيران من عام 2000 ، إلى أن هناك 34,061 طفلاً من ضمن الفئة العمرية (10 – 17 سنة) – وهي الفئة العمرية التي شملها التقرير – في الأراضي الفلسطينية ، صنفوا داخل القوى العاملة ، وهم يشكلون ما نسبته 5.9 % من مجموع الأطفال في الأراضي الفلسطينية ، من الفئة العمرية نفسها ⁴¹.

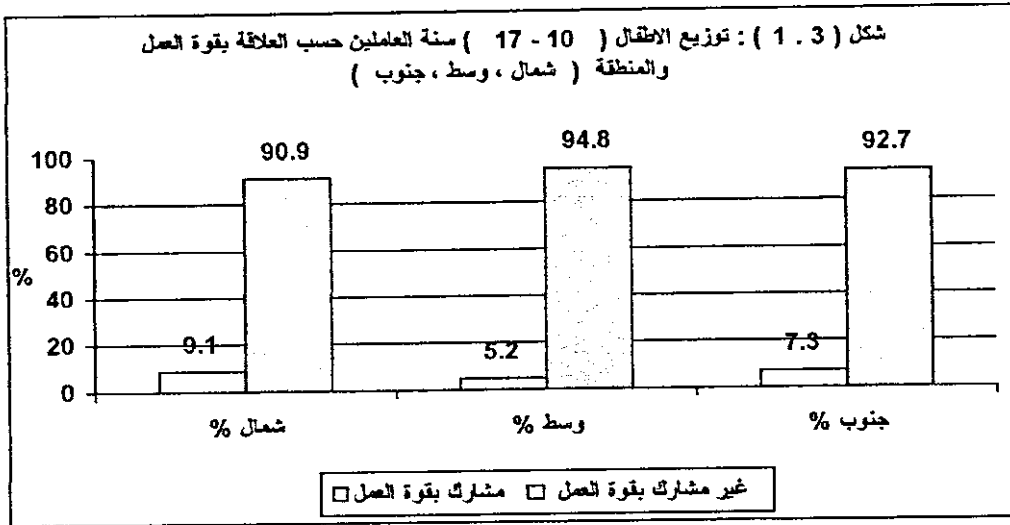
أما بالنسبة لمعدلات مشاركة الأطفال من ضمن الفئة العمرية (10 – 17) سنة في القوى العاملة في الضفة الغربية ، فقد أظهرت الإحصاءات الواردة في الجدول رقم (3.1) ، أن النسبة المذكورة تبلغ 7.3 % من إجمالي الأطفال للفئة العمرية نفسها ، كما يتبين من الشكل البياني رقم (1.3) ، أن الأطفال من منطقة شمالي الضفة الغربية هم الأكثر مشاركة في القوى العاملة مقارنة

³⁹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني . التقرير السنوي . 2000 ، ص 68 . (مصدر سبق ذكره)

⁴⁰ دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية . مسح عمل و أنشطة الأطفال (5 – 17 سنة) . 1998 . (مصدر سبق ذكره)

⁴¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، التقرير السنوي . 2000 ، ص 68 . (مصدر سبق ذكره)

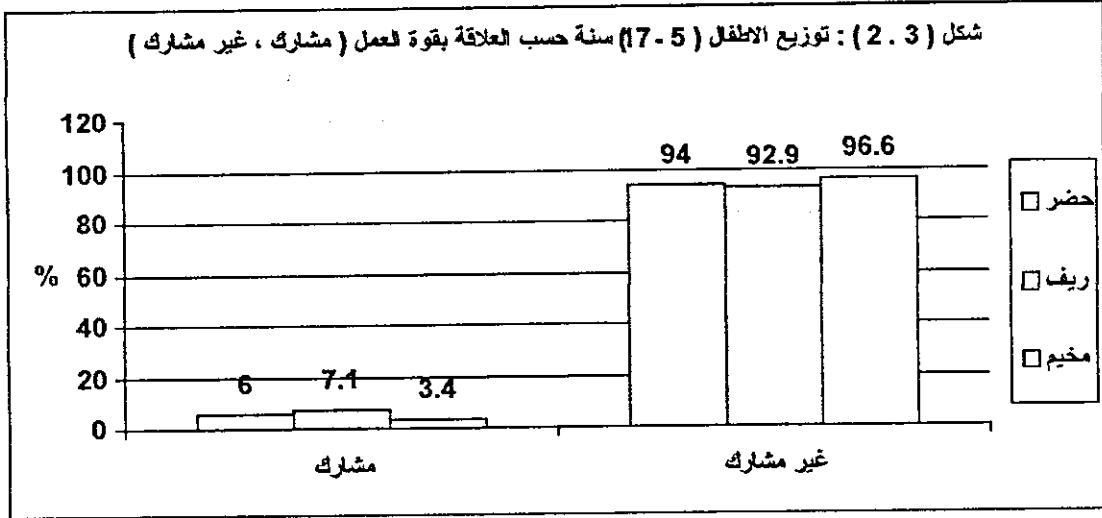
مع الأطفال من الفئة العمرية نفسها الذين يسكنون في مناطق الوسط والجنوب ، حيث تصل نسبة المشاركة في منطقة الشمال إلى 9.1 % ، مقابل 90.9 % غير مشاركين ، في حين تصل نسبة الأطفال المشاركين ، في مناطق وسط الضفة الغربية وجنوبها ، إلى 5.2 % و 7.3 % على التوالي .



وتبلغ نسبة الأطفال من ضمن الفئة العمرية (5-17) سنة ، المشاركين في قوة العمل في الأراضي الفلسطينية ، 4.2 % من إجمالي الأطفال من الفئة العمرية نفسها ، أي ما يعادل حوالي 43090 طفلا ، وتبلغ نسبة الأطفال العاملين فعلا ، 82.8 % من إجمالي الأطفال المشاركين في القوى العاملة ، والبقية يبحثون عن عمل ومستعدون له ⁴².

كما تبين المؤشرات الإحصائية الواردة في الجدول رقم (2.3) ، أن 6.0 % من إجمالي الأطفال من ضمن الفئة العمرية (5-17) سنة في الضفة الغربية ، هم مشاركون في قوة العمل ، مقابل 94 % غير مشاركين ، كما تظهر البيانات أن الأطفال في المناطق الريفية هم الأكثر مشاركة في قوة العمل ، بمعدل مشاركة يبلغ 7.1 % ، مقارنة بالمدن والمخيمات ، حيث بلغ معدل المشاركة في هاتين المنطقتين ، ما نسبته 6.0 % و 3.4 % على التوالي .

⁴² دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية . التقرير السنوي . 1999 ، ص 116 (مصدر سبق ذكره)



وتظهر المؤشرات الإحصائية المتعلقة بالظاهرة أنها بازدياد وتوسع ، مما يستدعي اتخاذ إجراءات وقائية واعتماد سياسات علاجية للحد من هذا التوسع والانتشار ، الذي تغذيه العديد من العوامل والظروف السياسية والاقتصادية التي يواجهها المجتمع الفلسطيني ، وتؤكد المعطيات الإحصائية هذه الحقيقة ، حيث تشير الإحصاءات إلى حدوث ارتفاع في نسبة الأطفال (12 - 16 سنة) المشاركين في القوة العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة من 1995 إلى 1998 بمقدار 0.8 % ، كما ارتفعت نسبة العاملين فعلا من بين الأطفال لنفس الفئة العمرية بمقدار 1.8 % ⁴³ .

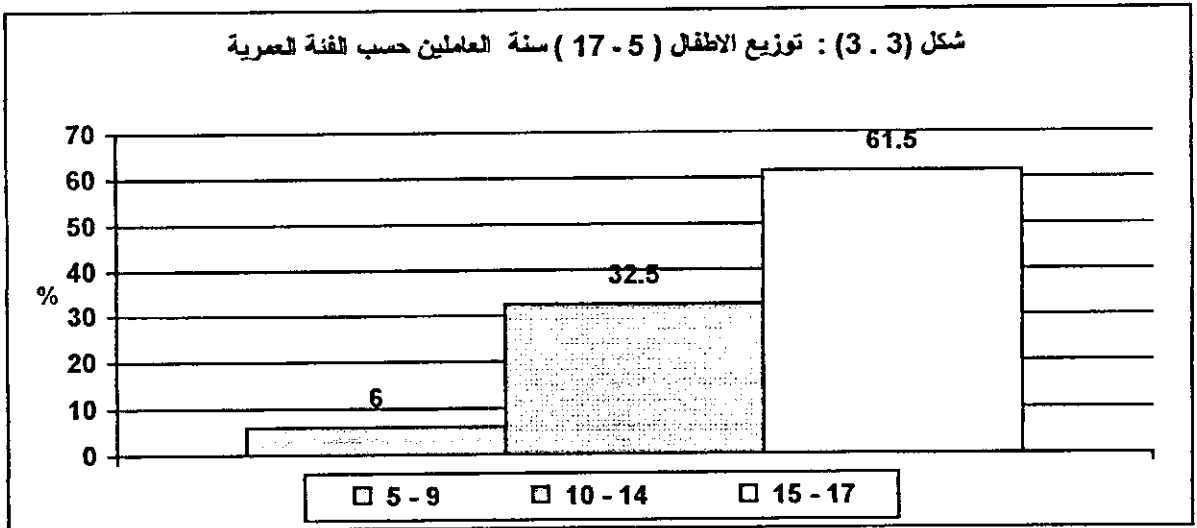
وبالرغم من أن عمالة الأطفال في الأراضي الفلسطينية ليست بتلك المشكلة المستفحلة والمنتشرة بالمجتمع الفلسطيني لدرجة يصعب معها العلاج ، كما هو الحال في العديد من الدول النامية الأخرى ، إلا أن ضالة الظاهرة لا تبرر إهمالها ، حيث لا يصح تجاهل وجود الظاهرة بل يجب مواجهتها بالرغم من ضآلتها ومعرفة حجمها وطبيعتها ، وأسبابها وأبعاد وجودها وإمكانية القضاء عليها أو القضاء على آثارها إذا ما استمرت .

⁴³ دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية . التقرير السنوي . 1999 ، ص 116 (مصدر سبق ذكره)

2.2.3 التركيبة العمرية للأطفال العاملين

تشكل نسبة الأطفال العاملين في الضفة الغربية ممن تقل أعمارهم عن 15 سنة ما نسبته 38.5 % من إجمالي الأطفال العاملين من ضمن الفئة العمرية (5 - 17) سنة⁴⁷، وهذه النسبة تعتبر مرتفعة ، وتشكل ظاهرة خطيرة تتمثل في الانتهاك الواضح لكافة القوانين والتشريعات المحلية المتعلقة بعمل الأطفال والتي تمنع تشغيلهم قبل بلوغهم سن 15 سنة كحد أدنى للعمل⁴⁸، وذلك حسب ما حدده قانون العمل الفلسطيني ، كما أن ذلك يعتبر تجاوزاً للاتفاقيات الدولية ، وخاصة اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 138 لعام 1973 التي حددت السن الأدنى للعمل بسن 15 سنة⁴⁹.

ويوضح الجدول رقم (3.3) توزيع الأطفال (5 - 17) سنة ، العاملين في الضفة الغربية حسب الفئة العمرية ، حيث نلاحظ وجود علاقة طردية بين العمر وتوجه الأطفال للعمل ، وتبلغ نسبة الأطفال العاملين من ضمن الفئة العمرية (5 - 9) سنوات 6 %، في حين تصل النسبة إلى 32.5 % للأطفال من ضمن الفئة العمرية (10 - 14) سنة ، كما تزيد هذه النسبة بمقدار الضعف تقريباً فيما يتعلق بالأطفال العاملين من ضمن الفئة العمرية (15 - 17) سنة، التي تبلغ 61.5 %



⁴⁴ دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية . مسح عمل وانشطة الأطفال (5 - 17 سنة) . 1998 (مصدر سبق ذكره)

⁴⁵ دولة فلسطين ، قانون العمل الفلسطيني - المادة 93 ، 2000

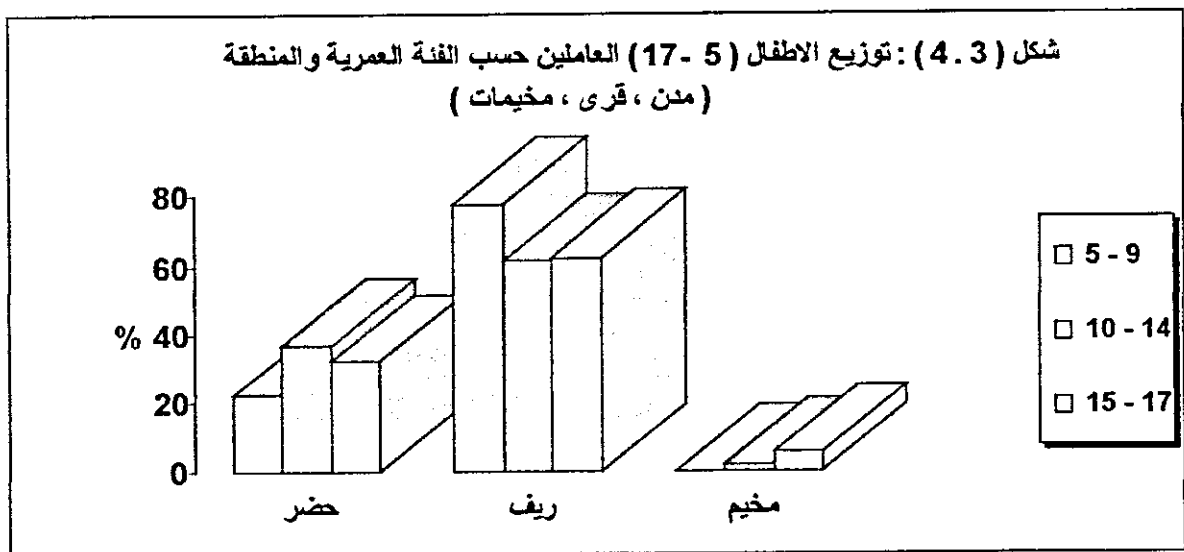
⁴⁶ منظمة العمل الدولية . اتفاقية العمل رقم 138 . جنيف 1973 .

وتأتى هذه العلاقة منسجمة تماما مع الطبيعة الإنسانية التي تتمثل في تزايد وعي الطفل وإدراكه للظروف الحياتية المحيطة به ، حيث يتنامى لديه الشعور بضرورة الاعتماد على النفس ومشاركة الأسرة في مواجهة الظروف المعيشية القاسية وتحمل المسؤولية ، وذلك كلما تقدم به السن ، كما تتعزز لديه الميول الاستقلالية ، التي يبدأ بترجمتها بمحاولة تحقيق الاستقلال المادي والتخلص من القيود الأسرية التي تعيق قراراته الاستهلاكية وتحول دون تلبيةها بالشكل المطلوب ، خاصة في ظل تردي أوضاع الأسرة الاقتصادية .

ويتباين توزيع الأطفال العاملين حسب الفئة العمرية من منطقة لأخرى ، حيث تصل نسبة الأطفال العاملين من ضمن الفئة العمرية (5 - 9) سنوات في المدن والمناطق الحضرية إلى 22.3 % ، مقابل 77.7 % في القرى والأرياف ، كما هو واضح في الجدول رقم (4.3) .

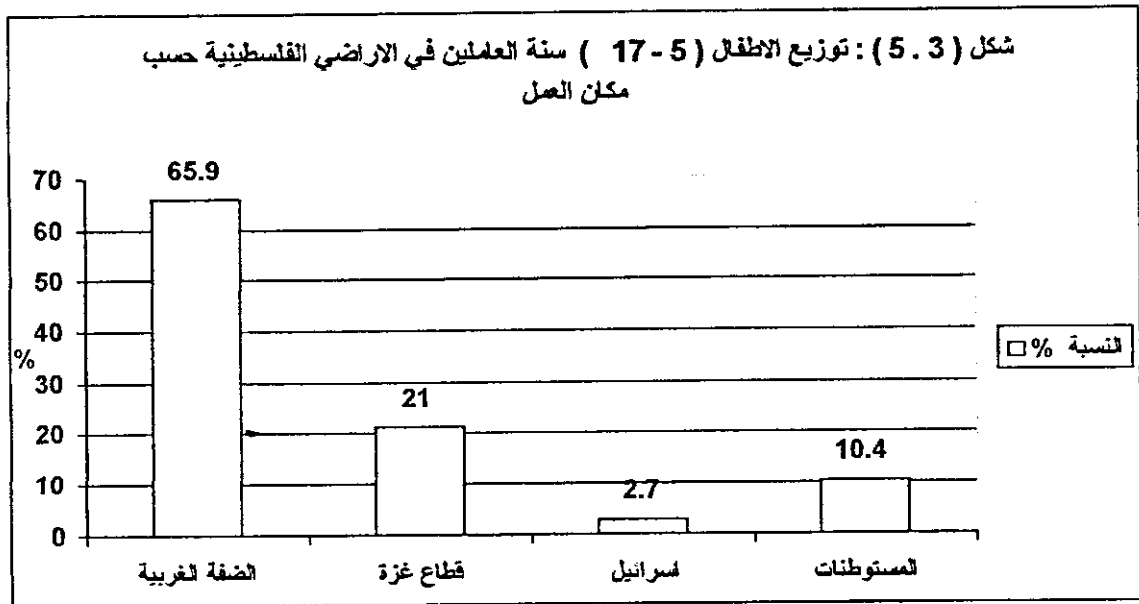
وترتفع نسبة الأطفال العاملين في المناطق الحضرية مع تقدم عمر الطفل لتصل ذروتها بين الأطفال من ضمن الفئة العمرية (10 - 14) سنة بما نسبته 36.9 % ، في حين تنخفض النسبة في المناطق الريفية كلما تقدم عمر الطفل ، حيث تنخفض النسبة إلى 61.4 % للفئة العمرية (10 - 14) سنة ، كما تصل النسبة بين الأطفال من ضمن الفئة العمرية (15 - 17 سنة) إلى 32.2 % في المدن ، مقابل 62.4 % في الأرياف .

وفي المخيمات ، ترتفع النسبة أيضا مع تقدم عمر الطفل ، ففي حين كانت النسبة 1.7 % بين الأطفال من ضمن الفئة العمرية (10 - 14) سنة ، نجد أنها ارتفعت لتصل إلى 5.3 % للأطفال من ضمن الفئة العمرية (15 - 17) سنة .



3.2.3 توزيع الأطفال العاملين حسب مكان العمل

يقسم الأطفال العاملون في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل إلى ثلاثة أقسام ، هي الضفة الغربية ، وقطاع غزة ، وإسرائيل والمستوطنات ، حيث تبين الإحصاءات الواردة في الجدول رقم (5.3) ، أن 65.9 % من إجمالي الأطفال العاملين في الأراضي الفلسطينية من ضمن الفئة العمرية (5 - 17) سنة ، يعملون في الضفة الغربية ، يعمل 21.0 % منهم في قطاع غزة ، في حين تصل نسبة الأطفال العاملين في إسرائيل والمستوطنات إلى 13.1 % .



وتشير المعطيات الإحصائية أن نسبة الأطفال المستخدمين باجر من بين الأطفال العاملين من محافظات الضفة الغربية تبلغ 46.7 % ، يعمل منهم داخل الضفة الغربية ما نسبته 68.2 % ، في حين يعمل البقية في إسرائيل والمستوطنات بما نسبته 31.8 %⁴⁷.

أما في قطاع غزة فإن جميع الأطفال العاملين هناك ، يعملون داخل القطاع ، ولا يوجد منهم من يعمل في إسرائيل أو في المستوطنات ، وذلك بسبب استحالة وصول الأطفال الراغبين في العمل إلى داخل المدن الإسرائيلية ، نتيجة إحكام السيطرة الإسرائيلية على عملية الدخول

⁴⁷ دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية . التقرير السنوي . 1999 ، ص 125 (مصدر سبق ذكره)

والخروج من قطاع غزة واليه ، في حين يبدو الأمر أكثر سهولة ويسرا بالنسبة للأطفال المقيمين في الضفة الغربية ، التي تعتبر منطقة مفتوحة مع الخط الأخضر ، مما يسهل عملية وصول الأطفال إلى المدن الإسرائيلية والمستوطنات .

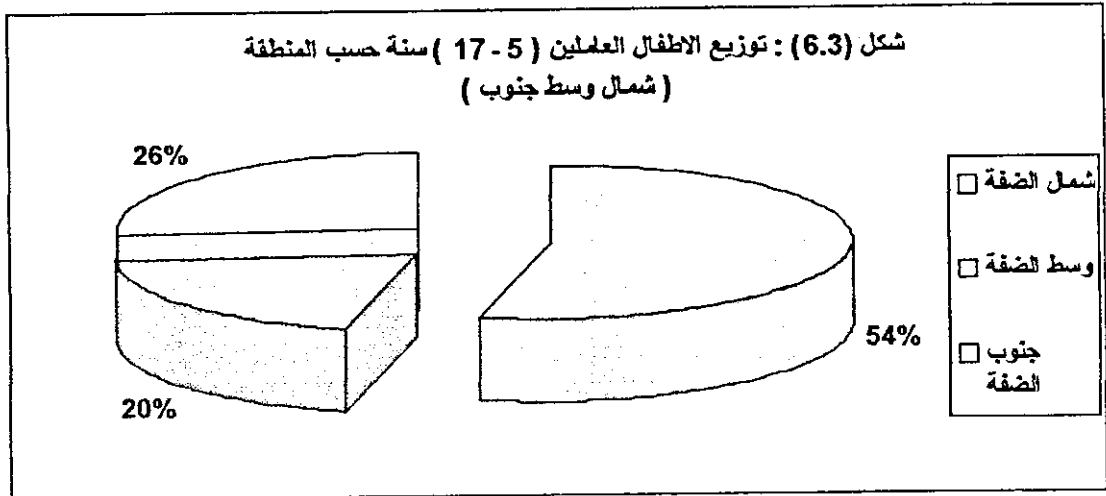
ويزداد توجه الأطفال من الأراضي الفلسطينية للعمل داخل المدن الإسرائيلية وفي المستوطنات ، خلال الفترات التي تغلق بها سوق العمل الإسرائيلية أمام العمالة الفلسطينية ، حيث أن الأطفال ممن تقل أعمارهم عن 16 سنة ليسوا بحاجة إلى الحصول على تصاريح للعمل داخل إسرائيل ، حيث تمنح هذه التصاريح فقط للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 16 سنة ، وفي مثل هذه الظروف يتوجه الأطفال للعمل في المدن الإسرائيلية وفي المستوطنات ، للمساهمة في تعويض النقص الذي حدث في دخل الأسرة نتيجة منع أرباب أسرهم من الدخول للعمل في إسرائيل⁴⁸ .

4.2.3 التوزيع الجغرافي للأطفال العاملين في الضفة الغربية

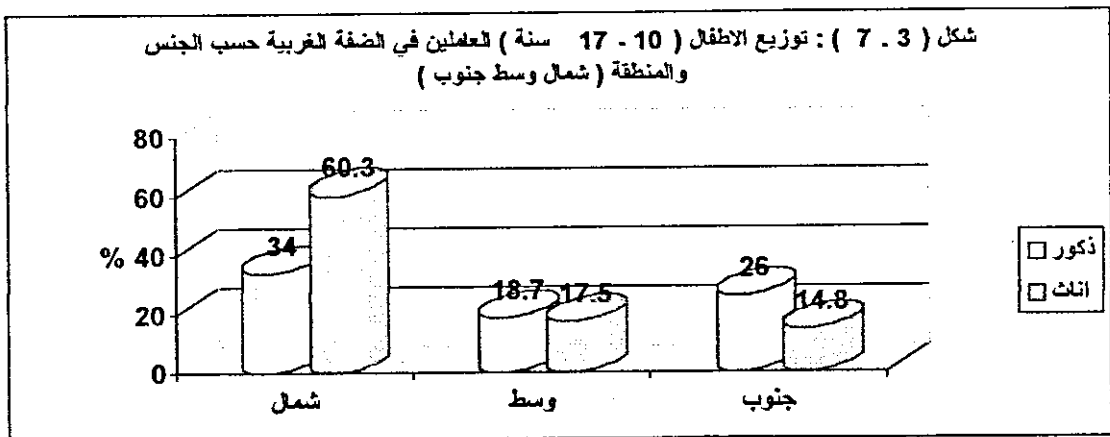
تنتشر عمالة الأطفال في مختلف مناطق الضفة الغربية ، فهي توجد في المدن الرئيسية كما توجد في القرى والمخيمات ، وانتشارها في شمالي الضفة كما هو في الوسط والجنوب ، وإن كان هناك اختلاف إلى حد ما في خصائص الظاهرة بين المناطق المذكورة .

وتبين المؤشرات الإحصائية الواردة في الجدول رقم (6.3) ، الذي يوضح توزيع الأطفال (5 - 17) سنة ، العاملين حسب المنطقة الجغرافية (شمال ، وسط ، جنوب) ، أن هناك تركزا واضحا للظاهرة في شمالي الضفة الغربية ، حيث بلغت نسبة الأطفال العاملين في هذه المنطقة 53.8 % من إجمالي الأطفال العاملين في الضفة للفئة العمرية نفسها ، في حين بلغت النسبة في وسط الضفة وجنوبها ما نسبته 20.1 % و 26.1 % على التوالي .

⁴⁸ Mervat Rishmawi , National Report on Child Labour in the West Bank and Gaza strip , Geneva : ILO,1997.p12

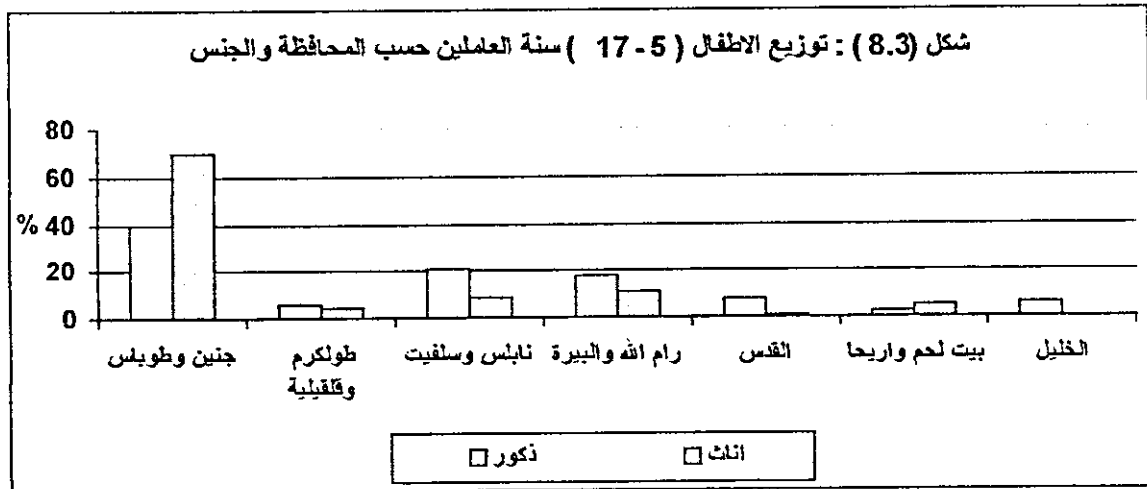


كما أظهرت الإحصاءات الواردة في الجدول رقم (7.3) ، المتعلقة بالأطفال من ضمن الفئة العمرية (10 - 17) سنة ، العاملين في الضفة الغربية ، نتيجة مماثلة للإحصاءات المتعلقة بالأطفال (5 - 17 سنة) ، حيث تبين أن أعلى نسبة من الأطفال العاملين هم ممن يسكنون في منطقة شمالي الضفة الغربية بما نسبته 36.3 % من كلا الجنسين ، كما هو واضح من الشكل رقم (7.3) ، وهذا ينطبق على كل من الذكور والإناث .



أما بخصوص حجم الظاهرة في محافظات الضفة الغربية ، فقد أظهرت نتائج مسح عمل الأطفال وانشطتهم (5 - 17 سنة) والواردة في الجدول رقم (8.3) ، أن محافظتي جنين وطوبلس تحتلان المرتبة الأولى من حيث انتشار الظاهرة فيهما ، وذلك لكلا الجنسين ، وبنسبة تصل إلى 44.4 % ، كما أن نسبة الأطفال الإناث العاملات في هاتين المحافظتين التي بلغت 70.3 % ،

تعتبر أعلى مقارنة بالأطفال الذكور، حيث بلغت نسبة الأطفال العاملين من الذكور في المحافظتين المذكورتين 40.0 % .



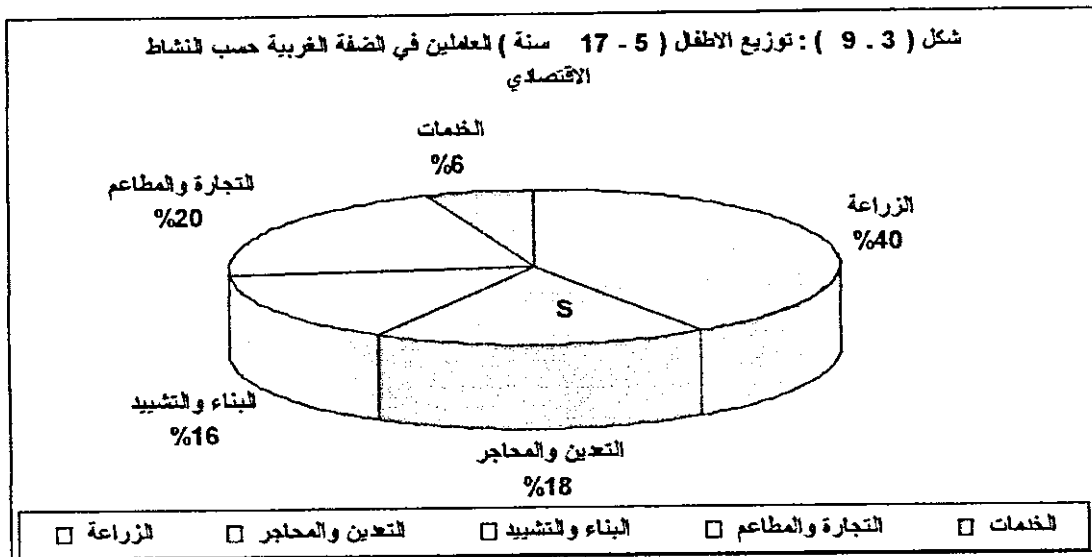
وقد يساعد التعرف على توزيع الأطفال العاملين حسب الجنس والنشاط الاقتصادي في الكشف عن الأسباب التي تقف وراء هذا التركيز الواضح لعمالة الأطفال في محافظات شمالي الضفة الغربية بشكل عام ، ومحافظة جنين وطوباس بشكل خاص ، حيث تشير البيانات المتعلقة بتوزيع الأطفال العاملين في الضفة الغربية حسب النشاط الاقتصادي والجنس ، والواردة في الجدول رقم (9.3) ، أن 80.7 % من الأطفال الإناث العاملين ، هم ممن يعملون في قطاع الزراعة وما يتعلق به من مشاريع ، وخاصة المشاريع المملوكة للعائلة ، وكما هو معلوم ، فإن هذه المشاريع تنتشر بكثرة في هذه المحافظة نظراً لطبيعة الأراضي السهلية والصالحة للزراعة فيها .

كما ساعد الانتشار الكثيف لمشاغل الخياطة والنسيج في محافظة جنين والقرى المحيطة بها ، إلى استقطاب عدد كبير من الإناث للعمل بهذه المشاغل ، التي يقام معظمها بموجب عقود من الباطن مع شركات نسيج إسرائيلية ، فقد أشارت إحدى الدراسات التي تناولت أوضاع عاملات الخياطة في منطقة شمالي الضفة الغربية ، إلى أن 1 % من الفتيات العاملات في هذه المشاغل ، تقل أعمارهن عن 15 سنة ، كما تبلغ نسبة الفتيات من الفئة العمرية (15 - 22) سنة حوالي 25 %⁴⁹.

⁴⁹ عطف أبو غصيب ، سمية الصفدي : أوضاع عاملات مشاغل الخياطة في منطقة شمالي الضفة الغربية ، نابلس : مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ، 1997 ، ص 8

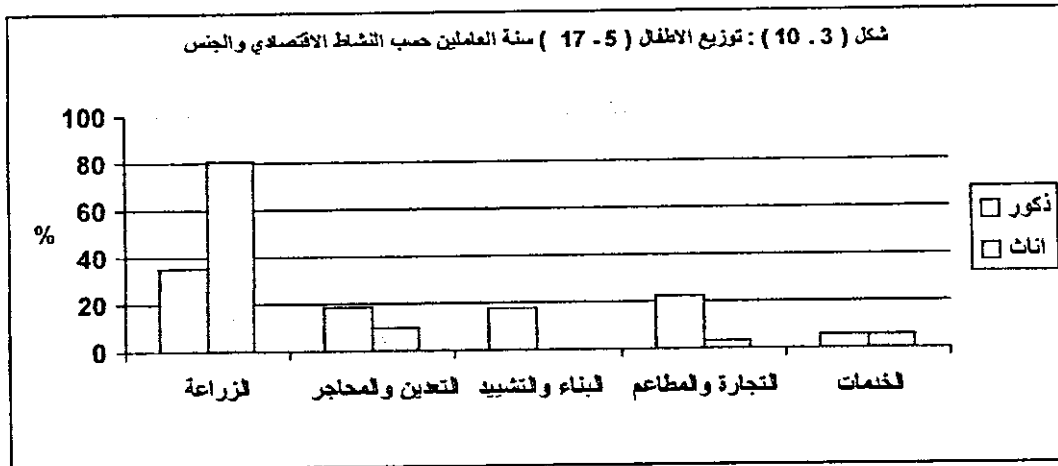
5.2.3 توزيع الظاهرة حسب النشاط الاقتصادي والمهنة

تشير البيانات الإحصائية الواردة في جدول رقم (9.3) ، إلى أن قطاع الزراعة يعتبر القطاع الاقتصادي الأكثر استقطاباً لعمالة الأطفال ، حيث إن ما نسبته 40.8 % من إجمالي الأطفال (5 – 17) سنة العاملين في الضفة الغربية ، يعملون في القطاع الزراعي وما يتعلق به من أنشطة اقتصادية ، كما يعمل 20.2 % منهم في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق ، في حين يعتبر قطاع الخدمات الأقل جذباً للأطفال العاملين في الضفة الغربية ، حيث يعمل 5.8 % فقط من الأطفال العاملين في هذا القطاع .



ولعل تركيز الظاهرة الملفت للنظر في القطاع الزراعي وما يتعلق به من أنشطة اقتصادية إنما يعود إلى الطريقة الإنتاجية التي تميز القطاع الزراعي في الضفة الغربية والأراضي الفلسطينية بشكل عام ، والتي تتمثل في استخدام الأنماط والأساليب التقليدية في الإنتاج والعمل ، من خلال الاعتماد الكبير على الأيدي العاملة الرخيصة في محاولة لتقليل تكاليف الإنتاج الزراعي المرتفعة ، كما أن معظم المشاريع الزراعية هي مشاريع صغيرة تابعة للعائلة ، التي تقوم بتوفير ما أمكن من الأيدي العاملة التي يحتاجها المشروع من داخل إطار الأسرة ، وهذا الأمر يشكل مناخاً ملائماً لحدوث الظاهرة ، حيث يصر أرباب الأسر على استخدام أطفالهم في هذه المشاريع ، خاصة أن تكلفة الفرصة البديلة لعمل الطفل في مشروع الأسرة تعتبر منخفضة

جداً إن لم تكن معدومة ، خاصة بالنسبة للأطفال الإناث . واللاتي يشكلن الغالبية العظمى من الأطفال العاملين في الأنشطة الزراعية ، حيث تبين الإحصاءات الواردة في الجدول رقم (9.3) أن ما نسبته 80.7 % من الأطفال العاملين الإناث ، يعملون في الأنشطة الزراعية مقابل 35.3 % من الأطفال العاملين الذكور .



كما يمكن اعتبار انخفاض جاذبية القطاع الزراعي للعمال من البالغين ، الناتجة عن انخفاض معدلات الأجور السائدة في هذا القطاع مقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى ، سبباً آخر لتفسير التركيز الكبير لعمالة الأطفال في الأنشطة الزراعية وما يتعلق بها من أعمال حيث يبلغ معدل الأجر اليومي للعمال الكبار في القطاع الزراعي في الضفة الغربية 54.2 شيقلاً جديداً⁵⁰ ، وهو يعتبر متدنياً جداً مقارنة مع الأجور السائدة في قطاعات اقتصادية أخرى في الضفة ، مثل قطاع البناء والتشييد الذي يصل معدل الأجر اليومي فيه إلى 76.7 شيقلاً جديداً⁵¹.

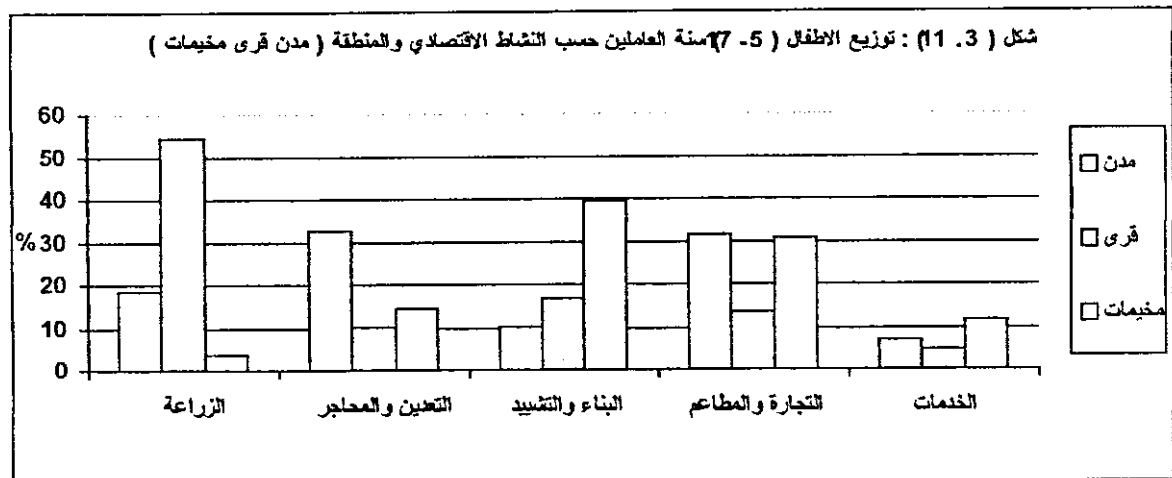
وتظهر عدم قدرة القطاع الزراعي في الضفة الغربية على جذب القوى العاملة من غير الأطفال للعمل فيه بشكل أكثر وضوحاً ، إذا ما تمت مقارنة الأجور السائدة في هذا القطاع مع نظيرتها في إسرائيل والمستوطنات ، حيث يبلغ معدل الأجر اليومي في القطاع الزراعي السائد

⁵⁰ دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ، 1999. مسح القوى العاملة : التقرير السنوي ، 1999 ، رام الله - فلسطين .

⁵¹ المصدر السابق

في تلك المناطق 73.7 شيقل جديد⁵² ، في حين تصل معدلات الأجور اليومية السائدة في القطاعات الأخرى إلى 113.2 شيقل جديد⁵³ كما هو الحال في قطاع البناء والتشييد . وبالتالي فإن عزوف نسبة كبيرة جداً من العمال البالغين عن العمل في هذا القطاع يترك المجال واسعاً أمام الأطفال لاستغلال ما تركه الكبار من فرص عمل ، راضين بالأجور المنخفضة التي يقدمها أصحاب المزارع لهم .

وإذا ما تناولنا توزيع الأطفال العاملين حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة (مدن ، قرى ، مخيمات) ، فإننا نلاحظ أن الظاهرة تتركز في الأنشطة الاقتصادية التي تكون عادة منتشرة بكثرة في كل منطقة من هذه المناطق ، حيث نلاحظ من الإحصاءات الواردة في الجدول رقم (10.3) ، أن أعلى نسبة من الأطفال العاملين في المدن ، يتواجدون في قطاعين أساسيين هما ، قطاع التعدين والصناعة التحويلية ، وأيضاً في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق ، حيث بلغت نسبة الأطفال العاملين في هذين القطاعين 32.6 % ، 31.8 % على التوالي ، وكما نعلم فإن المشاريع الاقتصادية التي تنتمي إلى هذين القطاعين تتوافر بكثرة في مدن الضفة الرئيسية .



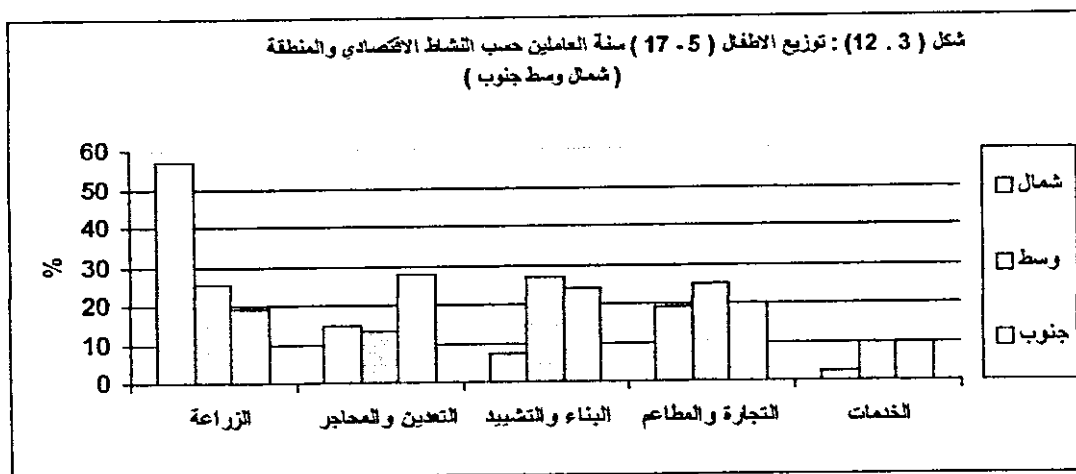
أما في القرى والأرياف فإن الانتشار الواسع للأراضي الزراعية وما هو قائم عليها من مشاريع ، أدى إلى استقطاب الأطفال الراغبين في العمل إلى هذه المشاريع ، حيث تشير الإحصاءات الواردة في الجدول (10.3) ، إلى أن أكثر من نصف الأطفال العاملين في القرى والأرياف هم ممن يعملون ضمن هذا النشاط الاقتصادي بما نسبته 54.8 % ، أما في المخيمات فقد أظهرت البيانات الإحصائية أن 39.7 % من الأطفال العاملين يتواجدوا في أنشطة البناء

⁵² دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية . مسح القوى العاملة : التقرير السنوي . 1999 (مصدر سبق ذكره) .

⁵³ المصدر السابق

والتشييد في حين أن 30.9 % منهم يعملون في أنشطة التجارة والمطاعم والفنادق ، حيث إن سهولة وصول الأطفال من المخيمات إلى مراكز المدن الرئيسية التي تتواجد مخيماتهم على أطرافها يمكن الأطفال الراغبين في العمل من الاندماج في هذه الأنشطة الاقتصادية التي لا تتوفر في أماكن سكنهم ، كأنشطة الفنادق والمطاعم أو البناء والتشييد .

ويكشف توزيع عمالة الأطفال حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة (شمالي،وسط،جنوب) عن جوانب مهمة للظاهرة ، حيث تبين الأرقام الإحصائية الواردة في الجدول رقم (11.3) ، أن معظم الأطفال العاملين من شمالي الضفة الغربية ، يتركزون في الزراعة وما يترافق معها من أنشطة اقتصادية ، حيث بلغت نسبتهم 57.5 % من إجمالي الأطفال العاملين في هذه المنطقة التي تمتاز بالانتشار الواسع للأراضي الزراعية ، في حين نرى أن أقل تواجد لعمالة الأطفال في شمالي الضفة هو في قطاع الخدمات ، حيث بلغت النسبة 2.2 % .



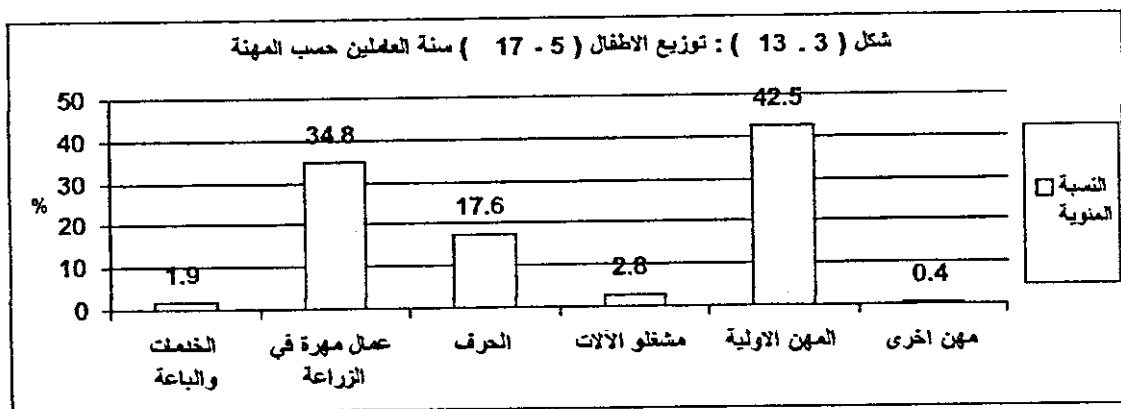
وتبين إحصاءات صادرة عن وزارة التخطيط ذات علاقة بعمالة الأطفال ، أن نسبة عالية نسبياً من الأطفال العاملين في محافظة جنين الواقعة شمالي الضفة الغربية ، يعملون في الزراعة ، مقارنة ببقية المحافظات في الضفة الغربية ، نظراً لانتشار السهول والأراضي الزراعية بصورة ملحوظة في المحافظة المذكورة ⁵⁴ .

⁵⁴ وزارة العمل الفلسطينية . أوراق العمل الكاملة - المجلد الثاني . رام الله . 1998 ، ص 2001 .

وهذا الحصر لطبيعة الظاهرة في شمالي الضفة ، والتركز الواضح لها في الأنشطة الزراعية ، يشكل قاعدة أساسية لأية سياسة علاجية يمكن وضعها .

وفي بقية المناطق ، فإن 26.7 % من الأطفال العاملين في منطقة وسط الضفة الغربية يعملون في قطاع البناء والتشييد ، في حين يستقطب قطاع التعدين والمحاجر والصناعات التحويلية ، القسم الأكبر من الأطفال العاملين في منطقة جنوب الضفة الغربية ، بنسبة تصل إلى 27.6 % .

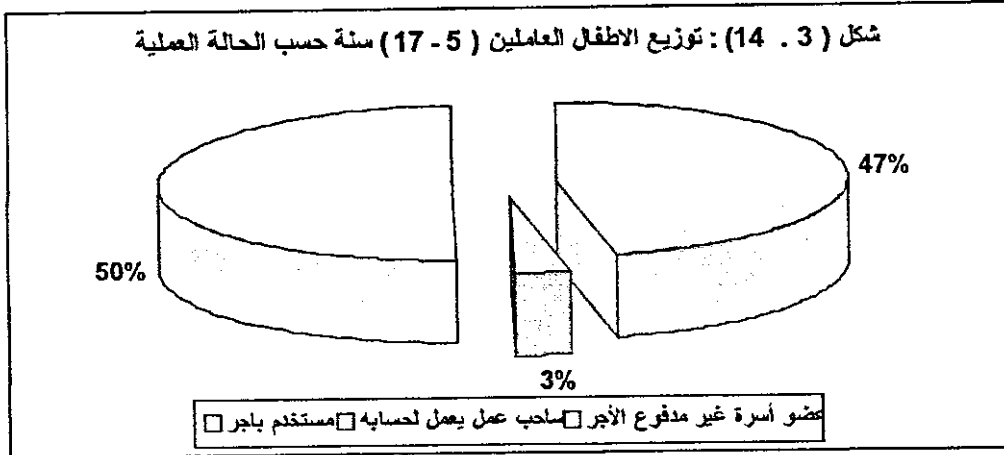
وفيما يتعلق بتوزيع الأطفال العاملين حسب المهنة ، فإننا نلاحظ من خلال الجدول رقم (12.3) ، أن أكثر المهن جذبا للأطفال العاملين ، هي المهن الأولية التي تمتاز بكونها لا تحتاج لمؤهلات علمية أو خبرات عالية قدر احتياجها لجهد بدني كبير في الأداء ، حيث يصنف العاملون في هذه المهن على أنهم عمال غير مهرة ، وتصل نسبة الأطفال العاملين في هذه المهن إلى 42.5 % من إجمالي الأطفال العاملين في الضفة الغربية .



6.2.3 الحالة العملية للأطفال العاملين

تتنوع الحالة العملية للأطفال العاملين في الضفة الغربية بين عدة أشكال ، فهناك من الأطفال من يعمل ضمن إطار الأسرة كأعضاء أسرهم غير مدفوعي الأجر ، ومنهم من يعمل لدى أصحاب العمل كمستخدمين باجر ، ومنهم أيضا من يعمل كصاحب عمل ولحسابه الخاص . ويوضح الجدول رقم (13.3) ، توزيع الأطفال (5 - 17) سنة ، العاملين في الضفة الغربية حسب الحالة العملية ، حيث نلاحظ من الجدول أن الأطفال العاملين كأعضاء أسرة غير مدفوعي الأجر ، يشكلون نصف الأطفال العاملين ، بنسبة تصل إلى 50.4 % ، وهؤلاء لا

يزيدون كثيرا عن أولئك الأطفال العاملين كمستخدمين باجر لدى الغير ، الذين بلغت نسبتهم 46.7 % ، في حين يشكل الأطفال العاملين لحسابهم الخاص ما نسبته 2.9 % من إجمالي الأطفال العاملين في الضفة الغربية .



ويعتمد توزيع الأطفال العاملين بين هذه الحالات العملية الثلاث ، على العديد من العوامل والمحددات ، من أهمها : عمر الطفل والمنطقة الجغرافية التي يعيش فيها الطفل وما ينتشر فيها من أنشطة اقتصادية ، وأيضا كون الطفل ملتحقا بالمدرسة أم غير ملتحق .

ويتناول الجدول رقم (14.3) توزيع الأطفال (5 — 17) سنة ، العاملين حسب الفئة العمرية والحالة العملية للطفل العامل ، ويظهر من البيانات الواردة في الجدول ، وجود علاقة ذات تناسب طردي ما بين عمر الطفل وتوجهه للعمل كمستخدم باجر لدى الغير ، حيث بلغت نسبة الأطفال من ضمن الفئة العمرية (5 — 9) سنوات ، الذين يعملون مستخدمين باجر لدى الغير 4.5 % ، أما البقية فيعملون داخل إطار الأسرة بنسبة 95.5 % . ومع تقدم عمر الطفل يزداد توجهه للعمل خارج إطار الأسرة كمستخدم باجر لدى الغير ، حيث تصل نسبة الأطفال من ضمن الفئة العمرية (10 — 14) سنة العاملين باجر لدى الغير إلى 29.4 % ، كما تزيد هذه النسبة بمقدار الضعف بين الأطفال من ضمن الفئة العمرية (15 — 17) سنة التي تبلغ 60.3 % .

ولعل الميل الاستقلالية للإنسان المصاحبة لنموه الطبيعي ، ورغبته في الاعتماد على الذات وتحمل المسؤولية ، تبرر وجود مثل هذه العلاقة الطردية ، كما أن ازدياد مطالب الطفل واحتياجاته في هذا العمر تشكل دافعا لدية للبحث عن عمل يحقق له دخلا كافيا لتغطية احتياجاته

الشخصية على الأقل ، خاصة في ظل عدم قدرة الأسرة على توفير وتلبية مثل هذه الاحتياجات، نظرا لما تعانيه من الفقر والعوز .

كما تعتمد الحالة العملية للطفل العامل على المنطقة الجغرافية التي يعيش فيها وعلى طبيعة الأنشطة الاقتصادية السائدة في تلك المنطقة ، ويوضح الجدول رقم (15.3) أن غالبية الأطفال العاملين في منطقة شمالي الضفة الغربية ، يعملون داخل إطار الأسرة من دون اجر بنسبة تصل إلى 62.5 % ، حيث تمتاز هذه المنطقة باتساع رقعة الأراضي الزراعية وكثرة المشاريع الزراعية المقامة عليها التي في معظمها مشاريع عائلية تقام على ما تملكه أو تستأجره العائلة من أرض زراعية صغيرة ، وتعتمد الأسرة في تلبية احتياجات هذه المشاريع من الأيدي العاملة على أفراد الأسرة أنفسهم ، وخاصة الأطفال منهم ، كعاملين في هذه المشاريع بدون اجر ، سواء أكانوا ملتحقين أم غير ملتحقين بالمدرسة .

وفي مناطق وسط الضفة الغربية وجنوبها ، تبيّن البيانات في الجدول (15.3) ، أن 60.3% من الأطفال العاملين في منطقة وسط الضفة الغربية ، يعملون كمستخدمين باجر لدى الغير، ولا تريد هذه النسبة كثيرا عنها في منطقة جنوب الضفة الغربية ، حيث أن 59.4 % من الأطفال العاملين هناك ، يعملون كمستخدمين باجر لدى الغير أيضا ، ومعظم المشاريع الاقتصادية المنتشرة في مناطق وسط وجنوب الضفة الغربية ، هي في معظمها مشاريع متوسطة وكبير الحجم ، وتدرج ضمن قطاعات الصناعة والتجارة والفنادق ، وهذا ما يبرر انخفاض نسبة الأطفال الذين يعملون في المشاريع الاقتصادية التابعة للأسرة في المناطق المذكورة ، حيث تنفي حاجة الأسر التي تمتلك مثل هذه المشاريع ، لتشغيل أطفالها ، نظرا لارتفاع مستوى المعيشة بين هذه الأسر .

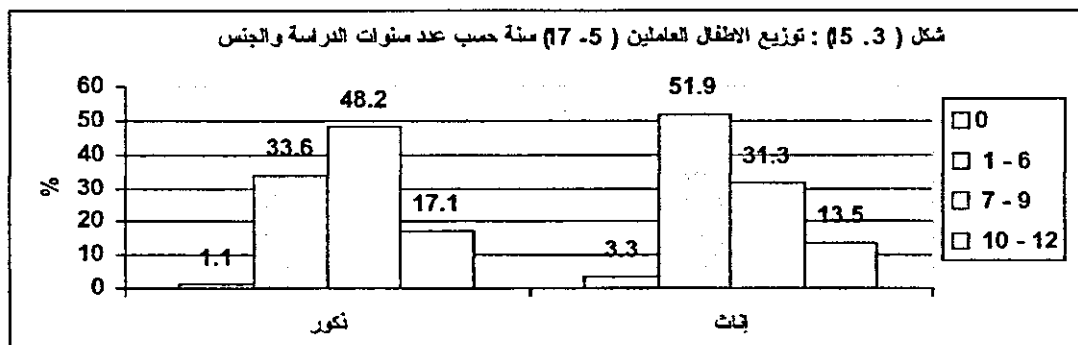
ويظهر الجدول رقم (16.3) ، العلاقة بين النشاط الاقتصادي الذي يمارسه الطفل العامل وحالته العملية ، حيث تبين الإحصاءات أن 69.2 % من الأطفال العاملين كأعضاء أسرة غير مدفوعي الأجر، يعملون في الأنشطة الزراعية وما يتعلق بها من مشاريع تتوافر بكثرة في منطقة شمالي الضفة ، في حين أن ما يزيد عن نصف الأطفال الذين يعملون لحسابهم الخاص يتركزون في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق ، حيث بلغت نسبتهم 62.0 % ، ومعظم هؤلاء الأطفال يعملون كباعة متجولين في الشوارع وعند إشارات المرور .

أما الأطفال العاملين كمستخدمين باجر ، فهم موزعون على مختلف الأنشطة الاقتصادية وينسب متقاربة نوعا ما ، حيث يعمل ثلث هؤلاء الأطفال في أنشطة البناء والتشييد وبنسبة

تصل إلى 29.6 % ، في حين أن 28.8 % من هؤلاء الأطفال ، يعملون في أنشطة التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية ، ويعمل 21.0 % منهم في أنشطة التجارة والمطاعم والفنادق . أما المحدد الأخير للحالة العملية للطفل العامل ، فإنه يتمثل في كون الطفل العامل ملتحقاً بالمدرسة أو غير ملتحق ، حيث يميل الأطفال العاملون الملتحقون بالمدرسة ، إلى العمل في مشاريع تابعة للأسرة ، ليعملوا كأعضاء أسرة غير مدفوعي الأجر ، ويظهر الجدول رقم (17.3) أن 75.1 % من الأطفال العاملين والملتحقين بالمدرسة ، يعملون داخل إطار الأسرة بدون أجر ، حيث أن ارتباط هؤلاء الأطفال بالمدرسة وبأوقات الدوام المدرسي ، التي تمتد عادة من الصباح حتى ساعات ما بعد الظهر ، تتعارض مع أوقات العمل المفضلة من قبل أصحاب العمل . في حين أن 73.0 % من الأطفال العاملين ممن هم خارج العملية التعليمية ، يعملون كمستخدمين باجر لدى الغير ، حيث إن وجود هؤلاء الأطفال خارج العملية التعليمية يساعدهم على الانتظام بدوام كامل من الصباح حتى المساء في أماكن عملهم المختلفة .

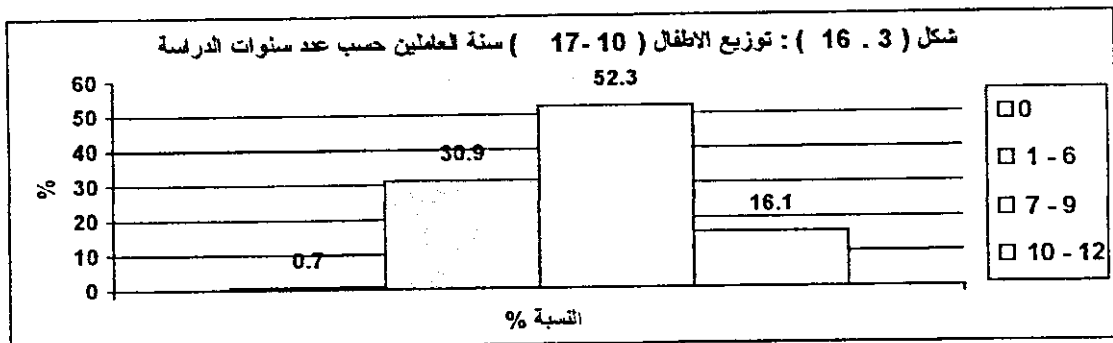
7.2.3 مستوى التحصيل الدراسي للأطفال العاملين

تشير المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول رقم (18.3) ، أن 1.3 % من إجمالي الأطفال العاملين من ضمن الفئة العمرية (5 - 17 سنة) ، لم يحصلوا على أي نوع من أنواع التعليم كما يتراوح التحصيل الدراسي لما نسبته 35.8 % منهم ، ما بين 1 - 6 سنوات دراسية، علماً أن قانون العمل الفلسطيني ، يمنع تشغيل الأطفال قبل إتمامهم مرحلة التعليم الأساسي ، التي تعتبر مرحلة تعليم إلزامية ، كما تصل نسبة الأطفال العاملين الذين أتموا ما بين 7 - 9



سنوات دراسية ، إلى 46.1 % . مما يعني أن 83.2 % من الأطفال العاملين في الضفة الغربية لم يتجاوز تحصيلهم الدراسي مرحلة التعليم الأساسية .

وفيما يتعلق بالتحصيل الدراسي للأطفال العاملين من ضمن الفئة العمرية (10 - 17) سنة ، فإن الإحصاءات الواردة في الجدول رقم (19.3) ، تبين أن 0.7 % من هؤلاء الأطفال من لم يحصل على أي نوع من التعليم ، كما يتراوح التحصيل الدراسي لما نسبته 30.9 % ، ما بين 1 - 6 سنوات ، مما يشير إلى أن التسرب من المدرسة يبدأ من الصفوف الأساسية ، وتتراوح سنوات التحصيل الدراسي لما نسبته 52.3 % منهم ، ما بين 7 - 9 سنوات ، في حين أنهى 16.1 % من هؤلاء الأطفال ما بين 10 - 12 سنة دراسية .



ويختلف مستوى التحصيل الدراسي للأطفال العاملين حسب الجنس ، حيث تظهر الأرقام الإحصائية أن مستوى التحصيل الدراسي للأطفال العاملين من الذكور ، أفضل حالا مقارنة مع الأطفال العاملين من الإناث ، ونلاحظ من الإحصاءات الواردة في الجدول رقم (18.3) ، أن 55.2 % من الأطفال العاملين الإناث لم يحصلوا على أكثر من 6 سنوات دراسية ، في حين بلغت هذه النسبة بين الأطفال الذكور 34.7 % ، كما نلاحظ أن 3.3 % من الأطفال العاملين الإناث لم يحصلوا على أي نوع من أنواع التعليم ، في حين بلغت النسبة بين الذكور 1.1 % .

8.2.3 ظروف العمل

تختلف ظروف عمل الأطفال حسب النشاط الاقتصادي الذي يعمل به الطفل وحسب الحالة العملية أيضا ، كما تتفاوت شدتها من طفل لآخر ، ومن مكان لآخر ، وهناك العديد من المؤشرات التي يمكن من خلال تناولها وتحليلها إعطاء صورة واضحة عن طبيعة هذه الظروف مما يساعد في تحديد طبيعة الآثار السلبية التي تنعكس على الطفل من جراء ذلك .

وتتمثل هذه المؤشرات بصورة أساسية فيما يلي :

- عدد ساعات العمل اليومية أو الأسبوعية التي يعملها الطفل
- مستوى الأجور التي يحصل عليها الطفل
- مزايا العمل المقدمة للطفل من صاحب العمل
- إصابات العمل التي يتعرض لها الطفل
- وسائل الوقاية وشروط السلامة المهنية المتوفرة في مكان عمل الطفل
- طبيعة المكان الذي يزاول فيه الطفل العامل مهام عمله ، من حيث كونها تتم داخل المباني أم خارجها .

وفيما يتعلق بساعات العمل ، فإن الإحصاءات الواردة في الجدول رقم (20.3) ، تشير إلى أن 67.4 % من الأطفال العاملين من ضمن الفئة العمرية (5 — 17) سنة ، يعملون ما يزيد عن 35 ساعة عمل أسبوعيا ، مقابل 84.8 % للعمال العاديين⁵⁵ ، في حين يعمل بقية الأطفال ما يتراوح ما بين 1 — 34 ساعة عمل أسبوعيا بما نسبته 32.6 % ، كما تشير الإحصاءات إلى أن هناك 86.4 % من الأطفال (5 — 17) سنة ، العاملين كمستخدمين باجر في الضفة الغربية ، يعملون أكثر من 6 ساعات يوميا⁵⁶ ، وهذا يتعارض مع القوانين والتشريعات الدولية والمحلية المنظمة لعمل الأطفال ، حيث تتفق هذه القوانين والتشريعات على منع تشغيل الأطفال أكثر من 6 ساعات عمل يوميا للأطفال الذين أعمارهم 15 عاما فأكثر ، في حين لا يجوز تشغيل الأطفال دون هذا السن بأي حال من الأحوال .

وتختلف ساعات العمل التي يعملها الطفل حسب النشاط الاقتصادي الذي يعمل ضمنه الطفل ، ونلاحظ من البيانات الواردة في الجدول رقم (20.3) أن 95.1 % من الأطفال (5 — 17) سنة ، العاملين في أنشطة الخدمات ، يعملون ما يزيد عن 35 ساعة عمل أسبوعيا ، كما أن 91.2 % من الأطفال العاملين في أنشطة البناء والتشييد يعملون أكثر من 35 ساعة عمل في الأسبوع ، ويعتبر الأطفال العاملين في الأنشطة الزراعية والحراجة ، أفضل حالا من زملائهم العاملين في الأنشطة الاقتصادية الأخرى ، حيث إن حوالي ثلث هؤلاء الأطفال فقط

⁵⁵ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 1999 . مسح القوى العاملة : النتائج الأساسية . دورة (نيسان — حزيران ، 1999) .

سلسلة تقارير مسح القوى العاملة (رقم 13) . رام الله — فلسطين . ص 74

⁵⁶ دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية . التقرير السنوي . 1999 ، ص 130 (مصدر سبق ذكره)

يعملون أكثر من 35 ساعة أسبوعياً بما نسبته 34.9 % ، في حين يعمل الباقي منهم ما بين 1 — 34 ساعة بما نسبته 65.1 % .

وتشير البيانات الواردة في الجدول رقم (21.3) ، المتعلقة بساعات العمل الأسبوعية للأطفال العاملين من ضمن الفئة العمرية (10 — 17 سنة) ، أن 70.1 % من هؤلاء الأطفال يعملون ما يزيد عن 35 ساعة عمل أسبوعية ، في حين أن نسبة الأطفال الذين يعملون ما بين 1 — 14 ساعة عمل أسبوعية تبلغ 8.9 % ، كما يعمل ما نسبته 21 % منهم ما بين 15 — 35 ساعة عمل أسبوعياً .

وتظهر المقارنة بين الأطفال العاملين من ضمن الفئة العمرية (10 — 17) سنة ، حسب مكان العمل ومعدل ساعات العمل الأسبوعية ، أن الأطفال من ضمن الفئة العمرية (10 — 14) سنة ، العاملين في إسرائيل والمستوطنات ، يعملون ساعات أكثر من نظرائهم العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة ، حيث تبين المؤشرات الإحصائية الواردة في الجدول رقم (22.3) أن معدل ساعات العمل الأسبوعية للأطفال العاملين في إسرائيل والمستوطنات من ضمن الفئة العمرية (10 — 14) سنة ، يصل إلى 46 ساعة ، مقابل 42 ساعة للعاملين منهم في الضفة الغربية و 41 ساعة للعاملين في قطاع غزة ، في حين لا يبدو الأمر كذلك بالنسبة للأطفال العاملين في إسرائيل والمستوطنات من ضمن الفئة العمرية (15 — 17) سنة ، الذين يعملون ثلاث ساعات أقل من نظرائهم في الضفة الغربية وقطاع غزة ، بما معدله 43 ساعة يومياً .

وفيما يتعلق بمستوى الأجور التي يحصل عليها الأطفال العاملون من ضمن الفئة العمرية (5 — 17) سنة ، فإن المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول (23.3) ، تشير إلى أن معدل الأجر اليومي السائد للأطفال العاملين داخل الضفة الغربية لا يتجاوز 35 شيقلًا يوميًا ، مقابل 64.9 شيقلًا للعمال العاديين⁵⁷ ، في حين يصل معدل الأجور للأطفال العاملين في إسرائيل والمستوطنات إلى 62.5 شيقلًا⁵⁸ ، مقابل 104.5 شيقلًا للعمال العاديين⁵⁹ ، مما يدفع الكثير من الأطفال إلى التوجه للعمل هناك ، ولا يزيد معدل الأجرة اليومية للأطفال العاملين في قطاع غزة عن 17.2 شيقلًا يوميًا ، مع العلم أنهم بالمعدل يعملون ساعات عمل يومية أكثر ، مقارنة بباقي المناطق ، بما معدله 8.7 ساعة عمل يوميًا .

⁵⁷ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني . مسح القوى العاملة . 1999 ، ص 80 (مصدر سبق ذكره)

⁵⁸ دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية . مسح عمل وانشطة الأطفال (5 — 17 سنة) . 1999 (مصدر سبق ذكره)

⁵⁹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني . مسح القوى العاملة . 1999 ، ص 84 (مصدر سبق ذكره)

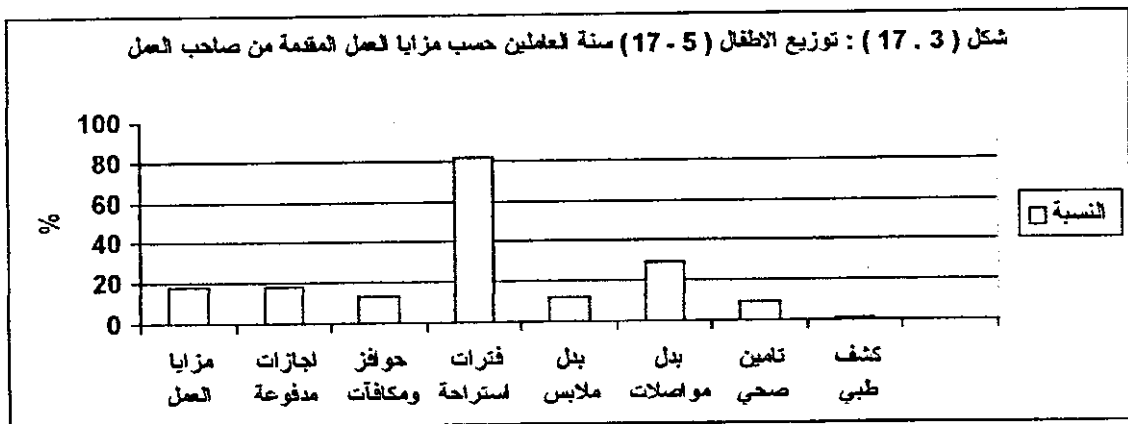
وتظهر البيانات الواردة في الجدول رقم (22.3) ، والمتعلقة بمعدل الأجر اليومي الذي يحصل عليه الأطفال العاملون من ضمن الفئة العمرية (10 — 17) سنة ، أن هناك تباينا واضحا في معدل الأجر سواء حسب مكان العمل أو حسب الفئة العمرية .

وعند إجراء مقارنة بين معدل الأجر اليومي الذي يحصل عليه الأطفال العاملون من ضمن الفئة العمرية (10 — 14) سنة ، في أماكن عملهم المختلفة ، نجد أن الأطفال الذين يعملون في إسرائيل والمستوطنات يعتبرون افضل حالا ، مقارنة مع الأطفال العاملين في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة ، حيث يصل معدل الأجر اليومي المدفوع للأطفال العاملين في إسرائيل والمستوطنات إلى 60.4 شيقل ، مقابل 22.4 شيقل في الضفة الغربية ، و 16.4 شيقل في قطاع غزة . وينطبق الحال أيضا على الأطفال العاملين من ضمن الفئة العمرية (15 — 17) سنة ، حيث يصل معدل الأجر اليومي للعاملين منهم في إسرائيل والمستوطنات إلى 71.2 شيقل ، مقابل 46.0 شيقل للعاملين منهم في الضفة الغربية ، و 25 شيقل للعاملين منهم في قطاع غزة .

وما سبق يدل على تعرض الأطفال من ضمن الفئة العمرية (10 — 14) سنة ، العاملين في إسرائيل والمستوطنات إلى استغلال واضح من قبل مشغليهم ، فهم يعملون ساعات عمل أكثر من الأطفال (15 — 17) سنة ، وفي الوقت نفسه يحصلون على أجور اقل ، حيث يبلغ معدل الأجر اليومي للأطفال (10 — 14) سنة العاملين في إسرائيل والمستوطنات 60.4 شيقل ، مقابل 71.2 شيقل للأطفال (15 — 17) سنة ، حسب البيانات الواردة في الجدول رقم (22.3) علما أن معدل ساعات العمل الأسبوعية التي يعملها الأطفال (10 — 14) ، تصل إلى 46 ساعة ، في حين يعمل الأطفال من ضمن الفئة العمرية (15 — 17) سنة ما معدله 43 ساعة أسبوعيا . في حين لا يتعرض الأطفال من الفئة العمرية (10 — 14) سنة العاملون في الضفة الغربية لمثل ذلك الاستغلال ، فهم يعملون ساعات اقل من الأطفال من الفئة العمرية (15 — 17) سنة ، وبالتالي يحصلون على اجور اقل .

- أما بالنسبة لمزايا العمل المقدمة للطفل ، فإنها تتباين من صاحب عمل لآخر ، ويمكن حصر المزايا التي يقدمها أصحاب العمل للأطفال بشكل عام فيما يلي :
- الإجازات مدفوعة الأجر
 - الحوافز والمكافآت
 - فترات الاستراحة
 - بدل ملابس
 - بدل المواصلات
 - التأمين الصحي
 - إجراء الكشف الطبي قبل العمل

ويوضح الجدول رقم (24.3) توزيع الأطفال العاملين من ضمن الفئة العمرية (5 — 17) سنة ، حسب مزايا العمل التي يحصلون عليها من صاحب العمل ، حيث نلاحظ وجود تدن واضح في أهمية المزايا المقدمة للأطفال العاملين ، وتظهر البيانات في الجدول المذكور الاستغلال الواضح من قبل أصحاب العمل ، للأطفال العاملين لديهم ، حيث إن 81.8 % من الأطفال العاملين يحصلون على فترات استراحة في أثناء العمل ، في حين أن نسبة الأطفال العاملين الذين يحصلون على إجازات عمل مدفوعة الأجر ، تبلغ 17.9 % فقط ، وهذا يكشف عن وجود انتهاك وعدم التزام من قبل أصحاب العمل لما وضع من قوانين وتشريعات منظمة لعمل الأطفال ، حيث أشار قانون العمل الفلسطيني في مواده المنظمة لعمل الأحداث ، أن تكون الإجازات السنوية للأطفال العاملين ثلاثة أسابيع سنويا ولا يجوز تأجيلها⁶⁰.



⁶⁰ دولة فلسطين . قانون العمل الفلسطيني — المادة 97 . 2000 .

وتظهر البيانات من الجدول رقم (24.3) ، وجود تجاهل واضح من قبل أصحاب العمل للجوانب الصحية للطفل العامل ، حيث لا تزيد نسبة الأطفال العاملين الحاصلين على تأمين صحي عن 8.8 % ، كما لا تتجاوز نسبة الأطفال الذين اجري لهم كشف طبي قبل العمل 1.3% مما يعطي صورة جلية عن وجود إهمال وتجاهل من قبل أصحاب العمل للأمور المتعلقة بالجوانب الصحية للطفل العامل ، إلى جانب الانتهاك الواضح لقانون العمل الفلسطيني المنظم لعمل الأطفال ، الذي تنص المادة 94 منه ، على ضرورة قيام صاحب العمل بإجراء كشف طبي للأطفال قبل التحاقهم بالعمل للتأكد من ملاءمتهم الصحية للعمل على أن يعاد إجراء الكشف كل ستة اشهر⁶¹ .

وفيما يتعلق بإصابات العمل ، فإنها تعتبر من أهم المؤشرات التي تعطي صورة واضحة عن مدى قساوة الظروف التي يعمل ضمنها الأطفال ، حيث تبلغ نسبة الأطفال (5 — 17) سنة العاملين في الأراضي الفلسطينية ، ممن تعرضوا للإصابة في أثناء العمل ، ما نسبته 6.5 % من إجمالي الأطفال العاملين من ضمن الفئة العمرية المذكورة ، ومعظمهم ممن يقيمون في الضفة الغربية بما نسبته 77.8 % ، مقابل 22.2 % من المقيمين في قطاع غزة ، وتتراوح هذه الإصابات ما بين كسور وجروح ورضوض ، كما أن 20.6 % من الأطفال المصابين لم يتم علاجهم⁶² وعلى صعيد الأطفال العاملين في الضفة الغربية ، فإن البيانات الواردة في الجدول رقم (25.3) ، تبين أن 6.6 % من إجمالي الأطفال (5 — 17) سنة العاملين في الضفة الغربية ، قد تعرضوا للإصابة في أثناء العمل .

وتتفاوت حالات التعرض للإصابة في أثناء العمل حسب النشاط الاقتصادي الذي يمارسه الطفل ، وتظهر البيانات الإحصائية الواردة في الجدول رقم (25.3) الذي يتناول توزيع الأطفال (5 — 17) سنة العاملين في الضفة الغربية ، حسب النشاط الاقتصادي والتعرض للإصابة ، أن أكثر حالات التعرض للإصابة هي بين الأطفال العاملين في قطاع البناء والتشييد ، بنسبة تبلغ 13.0 % ، في حين يعتبر القطاع الزراعي ، النشاط الأكثر أماناً على الأطفال العاملين ، حيث لم تتجاوز نسبة الأطفال العاملين في القطاع الزراعي ممن تعرضوا للإصابة في أثناء العمل 2.7 % .

⁶¹ دولة فلسطين . قانون العمل الفلسطيني — المادة 94 . 2000 .

⁶² دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية . التقرير السنوي . 1999 ، ص 126 (مصدر سبق ذكره)

ولا تقتصر الأضرار التي تلحق بالطفل في أثناء العمل على الضرر الجسدي ، الذي قد يتعرض له الطفل بطريقة عفوية وغير مقصودة ، بل إن هناك أضراراً تلحق بالطفل بشكل مقصود ومع سبق الإصرار ، سواء من قبل صاحب العمل أو من زملاء الطفل في العمل أو حتى من الزبائن الذين يتعامل معهم الطفل ، ويتنوع هذا العنف الذي يتعرض له الطفل ما بين العنف الجسدي والعنف المعنوي الذي لا يقل إيذاء وإيلاماً للطفل من العنف الجسدي .

ومما لا شك فيه أن إصابات العمل التي يتعرض لها الأطفال بأشكالها كافة ، تؤثر بشكل سلبي في تطور الطفل الجسدي والنفسي ، التي تؤدي في محصلتها إلى تكريس حالة الفقر التي يعيشها الطفل وأسرته ، من خلال تخفيض قدرة الطفل على بناء رصيد من رأس المال البشري الضروري لتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي له ولأسرته .

أما على صعيد درجة خطورة الأعمال التي يمارسها الأطفال ، ومدى استخدامهم لوسائل الوقاية المتوفرة لهم في أثناء العمل ، فإن الإحصاءات تبين أن 30.9 % من الأعمال التي يمارسها الطفل الذي يعمل في محافظات الضفة الغربية تعتبر خطيرة من وجهة نظر الطفل نفسه، في حين يرى 69.1 % من هؤلاء الأطفال ، أن الأعمال التي يزاولونها غير خطيرة ، ويوجد فقط 30.4 % من بين الأطفال الذين يزاولون أعمال خطيرة من وجهة نظرهم ، يستخدمون أدوات واقية في أثناء العمل ، في حين أن 69.6 % منهم لا يستخدمون أية أدوات واقية⁶³.

كما تشير المعطيات الإحصائية أن ما نسبته 43.7 % من الأطفال العاملين في الضفة يعملون داخل المباني ، في حين يوجد 56.2 % منهم من يعمل خارج المباني ، ويعود ذلك إلى وجود نسبة كبيرة من الأطفال ممن يعملون في الأنشطة الزراعية⁶⁴

9.2.3 الواقع الأسري للأطفال العاملين

يلعب الواقع الاجتماعي لأسرة الطفل دور بالغ التأثير على نشأة الطفل من جميع الجوانب ، الذي قد يحدد في كثير من الأحيان مسار حياة الطفل واتجاهها ، ومن أهم المؤشرات

⁶³ دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية . التقرير السنوي . 1999 ، ص 127 (مصدر سبق ذكره)

⁶⁴ المصدر السابق ، ص 125

التي يمكنها أن تبرز الواقع الاجتماعي لأسر الأطفال العاملين هي تلك المتعلقة ، بحجم الأسرة ، المستوى التعليمي لرب الأسرة ، ومهنة رب الأسرة .

وفيما يتعلق بحجم أسر الأطفال العاملين ، فإن ما نسبته 74.0 % من الأطفال (5 - 17) سنة العاملين في الضفة الغربية ، ينتمون لأسر عدد أفرادها يزيد عن المعدل العام لحجم الأسرة الفلسطينية والذي يبلغ 6.4 فرد⁶⁵. في حين يبلغ معدل حجم الأسرة للأطفال العاملين 9.1 فرد⁶⁶.

وفيما يتعلق بتأثير المستوى التعليمي لرب الأسرة على توجه الأطفال فيها للعمل ، فإن البيانات الواردة في الجدول رقم (26.3) ، توضح وجود علاقة عكسية بين هذين المتغيرين حيث تنخفض نسبة الأطفال العاملين كلما ارتفع المستوى التعليمي لرب الأسرة ، ويظهر من البيانات الواردة في الجدول السابق ، أن 11.0 % من الأطفال (5 - 17) سنة العاملين في الضفة الغربية ينتمون لأسر أربابها غير حاصلين على أي نوع من التعليم المدرسي ، وتنخفض هذه النسبة قليلا لأولئك الأطفال المنتمين لأسر يتراوح مستوى التحصيل العلمي لأربابها ما بين سنة إلى ست سنوات دراسية ، أي لم يتجاوز المستوى التعليمي لهم المرحلة الابتدائية ، كما كانت تسمى سابقا . وتستمر هذه النسبة في الانخفاض لتصل إلى 4.3 % بين أطفال الأسر الحاصل أربابها على التعليم العالي .

إن ارتفاع مستوى التعليم يجعل رب الأسرة أكثر وعيا لمخاطر عمل الأطفال وأكثر إدراكا لأهمية بقاء الطفل على مقاعد الدراسة ، كما أن مستوى دخل الفرد يرتفع كلما ارتفع مستوى تحصيله العلمي ، ذلك أن التعليم هو استثمار في رأس المال البشري يجعل صاحبه قادرا على الحصول على فرص عمل جيدة وأجور مرتفعة نظير ما يملكه من مؤهلات ومهارات عالية تجعله متميزا عن غيره ، وهذا ما يبرر الأجور المرتفعة التي يتقاضها مثل هؤلاء الأشخاص ، والتي تمكن أسرهم من التمتع بمستوى معيشة جيد دون الحاجة لعمل الأطفال .

أما ما يتعلق بمهنة رب الأسرة وتأثيرها على توجه الطفل للعمل ، فقد أظهرت نتائج المسح الواردة في الجدول رقم (27.3) ، أن 20.2 % من الأطفال العاملين هم ممن ينتمون

⁶⁵ دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية . التقرير السنوي . 1999 ، ص 121 (مصدر سبق ذكره)

⁶⁶ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2000 . مسح عمل وتشغيل الأطفال (5 - 17) . (تشرين أول - كانون أول ، 1998)
قاعدة بيانات مسح عمل وانشطة الأطفال . رام الله - فلسطين . (بيانات غير منشورة) .

لأسر يعمل أربابها مزارعين ، حيث يقومون بالاستعانة بأطفالهم لمساعدتهم في أعمالهم الزراعية ، في حين نرى أن أقل نسبة من الأطفال العاملين هي بين أولئك الأطفال المنتمين لأسر يعمل أربابها فنيين ومتخصصين وكتبة ، بنسبة تصل إلى 4.1 % .

الفصل الرابع

أسباب ودوافع عمالة الأطفال

1.4 مقدمة

إن التعرف على مسببات الظاهرة وإدراك دوافعها الحقيقية ، يتطلب بداية الأخذ بعين الاعتبار أن هذه المسببات والدوافع متعددة ، نظرا لتعدد أبعاد الظاهرة وتشابكها ، كما أنها تتباين في علاقتها ودرجة ارتباطها بالظاهرة ، بما لا يسمح بإدراجها على مستوى واحد من حيث درجة الأهمية .

وقد أجمعت العديد من الدراسات التي تناولت الظاهرة في مختلف دول العالم ، على تقسيم العوامل المسببة لها إلى عدة أقسام من حيث النوع ومن حيث درجة ارتباطها بالطفل ، ففي حين توجد بعض العوامل المؤثرة في الظاهرة بصورة مباشرة ، نجد هناك مجموعة أخرى من هذه المسببات ذات تأثير عرضي ، بمعنى أنها لا تؤدي إلى حدوث الظاهرة بشكل مباشر ، بل تتظاهر مع غيرها من العوامل من أجل تسهيل حدوث الظاهرة وزيادة انتشارها . كما توجد عوامل ذات علاقة مباشرة بالطفل نفسه ، وعوامل ترتبط بالبيئة والظروف الأسرية المحيطة به هذا إلى جانب العوامل المتعلقة بالمجتمع والثقافة والعادات والتقاليد السائدة فيه .

كما يمكن تقسيم العوامل المسببة للظاهرة إلى عوامل ذات علاقة بجانب العرض على عمالة الأطفال كمحددات لهذا الجانب كالعوامل المتعلقة بالوضع الاقتصادي لأسر الأطفال العاملين والعوامل التعليمية والاجتماعية المختلفة ، في حين يمكن اعتبار العوامل التي تدفع أصحاب العمل لقبول تشغيل الأطفال لديهم ، بمثابة محددات لجانب الطلب على عمالة الأطفال . وتحلّل العوامل الاقتصادية والتعليمية مركز الصدارة بين هذه العوامل من حيث أهمية الدور الذي تلعبه في حدوث الظاهرة ، كما تلعب العوامل الاجتماعية والديمقراطية دورا لا يقل أهمية عن العوامل السابقة .

وعند تناول هذه العوامل بشيء من التفصيل ، فإننا نلاحظ وجود تشابك وتداخل واضح وتأثير متبادل فيما بينها . ومن خلال تفاعل هذه العوامل مع بعضها بعضا تنشأ الظاهرة وتبدأ بالتفاقم مع الأيام بلا ضابط أو رادع .

وفي هذا الفصل من الدراسة سيتم تناول كافة العوامل والمسببات التي تقف وراء وجود الظاهرة في الضفة الغربية .

2.4 العوامل الاقتصادية

تعتبر العوامل الاقتصادية من أهم العوامل المؤثرة في حدوث الظاهرة ، وتتمثل هذه العوامل بصورة أساسية في الفقر الذي تعاني منه أسرة الطفل العامل ، حيث تهدف من خلال عمل أطفالها إلى رفع مستوى الدخل المتاح لها بما يمكنها من تلبية الاحتياجات الضرورية لأفرادها ، وغالبا ما يتم التأكيد على أن الفقر والمشاركة الاقتصادية للأطفال هي ذات علاقة تبادلية بمعنى انه بوجود الفقر تتولد عمالة الأطفال وأيضا بسبب عمالة الأطفال فان حالة الفقر تصبح حالة مستديمة ومستمرة .

وقد لا يكون الفقر في جميع الحالات هو ما يدفع الأسرة إلى الزج بأطفالها لسوق العمل فقد يكون التقلب والتذبذب الذي يميز دخول بعض الأسر ، سببا مباشرا لعمل الأطفال ، وهذا يبدو أكثر وضوحا بين الأسر التي تعتمد على مصدر وحيد للدخل الذي عادة ما يكون غير مضمون ، كما هو الحال لدى الأسر التي تعتمد على الدخل المتحقق من ناتج المحصول الزراعي ، ومن أجل تقليل المخاطر التي قد تتعرض لها هذه الأسرة والمتمثلة في احتمال رداء المحصول في موسم ما ، وبالتالي حرمان الأسرة من مصدر الدخل الوحيد الذي تعتمد عليه في حياتها ، فإن رب الأسرة يرى أن تشغيل الأطفال سواء خارج إطار الأسرة أو داخله هو قرار عقلاني ورشيد في هذه الحالة ، حيث إنه يعمل على زيادة مصادر الدخل المتاحة للعائلة وتنويعها .

وفي فلسطين ، أسهمت الكثير من العوامل في إفقار الأسر الفلسطينية ، حيث أدت العقبات الاقتصادية التي واجهتها وما زالت تواجهها الأراضي الفلسطينية إلى حدوث انخفاض كبير في مستويات المعيشة وارتفاع معدلات الفقر والبطالة بشكل كبير، مما أدى إلى زيادة في عدد العائلات التي تعيش تحت ضغوط اقتصادية واجتماعية ، أثقلت كاهل الأسرة والمجتمع، وهذه المصاعب والعقبات في مجملها ليست وليدة المرحلة أو الفترة الحالية بل هي إفراز حتمي لمجمل التراكمات الاقتصادية السلبية الناتجة عن السياسات الإسرائيلية التي مورست منذ عام 1967 ، حيث تعرض الاقتصاد الفلسطيني منذ تلك اللحظة إلى سلسلة متعاقبة من سياسات التدمير واستنزاف الموارد ، لجعله اقتصاد تابع ومكبّل بما تضعه سلطات الاحتلال من قيود ومعيقات أمام تطوره ونموه المستمر .

ومنذ نهاية الثمانينات ، شهد المجتمع الفلسطيني العديد من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كان لها تأثير سلبي واضح على الجوانب الاقتصادية والمعيشية للأسر الفلسطينية ، والتي ساعدت بدورها على انتشار ظاهرة عمالة الأطفال وتوسعها ، حيث شهدت تلك الفترة وبالتحديد نهاية عام 1987 ، انطلاق الانتفاضة الأولى وما رافقها من تدهور في الظروف المعيشية والاقتصادية للمواطنين ، من جراء السياسات الإسرائيلية التعسفية ، التي تمثلت بإتقال كامل المواطنين بالضرائب الباهظة ، ومنع آلاف من العمال الفلسطينيين من التوجه إلى أماكن عملهم داخل إسرائيل ، مما حرمهم من مصدر رزقهم الوحيد ، ومن ثم جاءت حرب الخليج الثانية التي ضاعفت من المعاناة التي يعيشها الشعب الفلسطيني ، الذي فقد أهم مصدر للدخل الخارجي المتمثل في تحويلات الفلسطينيين العاملين في دول الخليج وخاصة الكويت ، التي كانت تلعب دورا مهما في تخفيف الضغوط الاقتصادية التي يتعرض لها المواطنون ، حيث تشير التقديرات ، أن حوالي 15 ألف عائلة فلسطينية كانت تستفيد من تحويلات أقارب لها في الكويت ، وأن حجم هذه التحويلات بلغ 5.4 مليون دولار شهريا⁶⁷ ، وقد توقفت هذه التدفقات النقدية بعد عودة آلاف الفلسطينيين العاملين في الخليج مع أسرهم وأطفالهم إلى الضفة الغربية وقطاع غزة مما ضاعف من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الموجودة في الأصل .

وما كاد الناس يستشعرون ثمار العملية السلمية ، حتى بدأت إسرائيل بتقييد فرص العمل للعمال الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلي ، وقد تمثلت هذه التقييدات بأشكال وصور عديدة ، امتدت من الإغلاق التام ، ومنع العمالة الفلسطينية من العمل في سوق العمل الإسرائيلي ، إلى وضع العراقيل أمامهم من خلال الشروط المجحفة والإجراءات أو العقوبات البيروقراطية ، مثل الحصول على تصريح عمل والبطاقات الممغنطة ومنع العمل لأسباب أمنية ، وذلك على الرغم من أن اتفاق باريس الاقتصادي الفلسطيني الإسرائيلي قد نص على الحفاظ على اعتيادية حركة العمال بينهما⁶⁸.

وتعتبر هذه الضغوط الاقتصادية من أهم العوامل التي أسهمت إلى حد كبير في إفقار الشعب الفلسطيني ، وأدت بصورة غير مباشرة إلى تدفق الأطفال لسوق العمل ، حيث أجبرت العديد منهم على العمل فترات كاملة من أجل تأمين بقائهم وبقاء أسرهم أيضا ، تلك الأسر التي

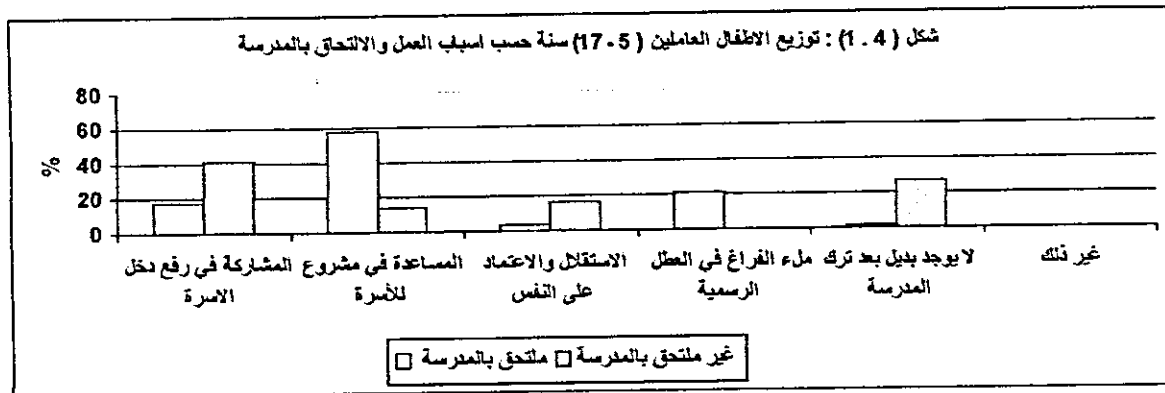
⁶⁷ هلال ، ص 39 .

⁶⁸ وزارة العمل الفلسطينية ، 1998 ، ص 112 (مصدر سبق ذكره)

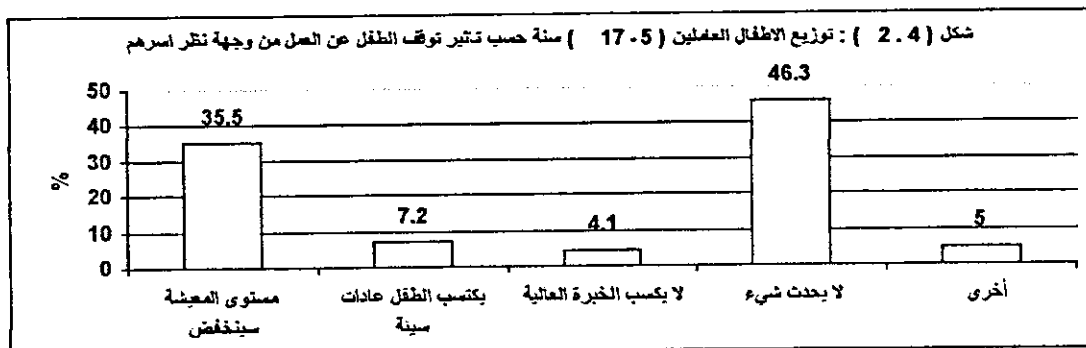
تري في عمل أطفالها السبيل الوحيدة أمامها لمواجهة تلك العقبات والتحديات الاقتصادية ، والخروج من دائرة الفقر ، حيث تشير المعطيات الإحصائية ، أن ما نسبته 20.3 % من الأسر الفلسطينية تعتبر فقيرة ، ويصل معدل الفقر في الضفة الغربية إلى 14.5 % ، في حين يصل المعدل في قطاع غزة إلى 33 %⁶⁹. وتعتبر محافظة جنين المحافظة الأفقر بين محافظات الضفة الغربية ، حيث توضح الإحصاءات الواردة في الجدول رقم (4.1) ، أن 20.5 % من الأسر الفلسطينية في محافظة جنين تعاني من الفقر ، مما يمكن اعتباره مبرراً إضافياً لتفسير ارتفاع حجم ظاهرة عمالة الأطفال في هذه المحافظة .

وتظهر أهمية العوامل الاقتصادية ، بصفتها واحدة من أهم العوامل التي تقف بقوة وراء توجه الأطفال في الضفة الغربية للعمل ، من خلال الجدول رقم (2.4) الذي يظهر توزيع الأطفال العاملين حسب أسباب العمل والالتحاق بالمدرسة ، حيث نلاحظ أن ما يزيد عن نصف الأطفال العاملين يتوجهون للعمل لأسباب اقتصادية ، تتمثل في المشاركة في رفع دخل الأسرة ، والمساهمة في مشروع الأسرة ، مما يدل على ضعف القدرة الاقتصادية لأسر الأطفال العاملين فقد أعرب 28.6 % من الأطفال العاملين أن السبب الرئيسي وراء توجههم للعمل ، يعود لانخفاض دخل الأسرة ، في حين أن 37.2 % من هؤلاء الأطفال يتوجهون للعمل بهدف مساعدة الأسرة في تمويل أحد مشروعاتها ، الذي قد يكون على سبيل المثال ، بناء مسكن جديد للأسرة أو لأحد أفرادها ، زواج أحد أفراد الأسرة ، وشراء بعض مستلزمات المنزل الضرورية، حيث أن ضعف الإمكانيات المالية المتوفرة للأسرة يحول دون قدرتها على تمويل مثل هذه المشاريع بحيث تلجأ إلى تشغيل أطفالها ليساهموا بما يحققونه من دخل في تمويل هذه المشاريع، ويمكن اعتبار الأطفال الذين يعملون بهدف المساعدة في مشروع ما للأسرة ، انهم في حالة عمالة مؤقتة بمعنى أن هؤلاء الأطفال قد لا يستمرون بالعمل بعد انتهاء الأسرة من مشروعها، حيث إن 57.6 % من هؤلاء الأطفال هم من الملتحقين بالمدرسة كما يظهر من الشكل البياني رقم (4.1) ، وبالتالي فإن عمالتهم موسمية وليست دائمة ، فهم ينخرطون في سوق العمل في فترة الإجازات والعطل الصيفية .

⁶⁹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2000 . الفقر في الأراضي الفلسطينية (كانون ثاني - كانون أول ، 1998) . رام الله - فلسطين .



ويلعب الدخل المتحقق من عمل الطفل دورا مهما في بقاء الأسرة والوفاء بمتطلبات حياتها الضرورية ، فقد أظهرت الإحصاءات أن 63.1 % من الأسر التي لديها أطفال عاملون ، ترى أن عمل أطفالها يعتبر ضروريا لها ⁷⁰ ، كما يظهر الجدول رقم (3.4) أن 35.5 % من هذه الأسر ترى أن مستوى معيشة الأسرة سينخفض في حالة توقف أطفالها عن العمل ، وهذا يدل على أن أكثر من ثلث الأسر التي لديها أطفال عاملون ، بحاجة لمصدر آخر للدخل ، حيث ترى هذه الأسر أن الدخل المتحقق من عمل الطفل يساعدها في تلبية متطلبات المعيشة ومقاومة الفقر قدر الإمكان ، في حين يرى 46.3 % من أسر الأطفال العاملين أن حال الأسرة لن يتغير في حال توقف الطفل عن العمل ، مما يدل على أن هذه الأسر ليست بحاجة ماسة لعمل أطفالها وان عمل هؤلاء الأطفال لا يتعلق بمستوى معيشة الأسرة ، وهذا يعني وجود أسباب غير اقتصادية تقف وراء توجه أطفال هذه الأسر للعمل ، قد تكون أسبابا اجتماعية أو تعليمية مثلا .



⁷⁰ دائرة الإحصاءات المركزية الفلسطينية . التقرير السنوي . 1999 ، ص 131 (مصدر سبق ذكره)

وفيما يتعلق بعلاقة ارتفاع معدلات البطالة بين أرباب أسر الأطفال وعمل الأطفال ، بصفتها أحد العوامل الاقتصادية المؤثرة في حدوث الظاهرة ، فإنه يمكن القول انه بالرغم من أن انتشار البطالة في صفوف البالغين من أفراد الأسرة والتي تؤدي إلى تدني مستوى معيشتها ، يمكن اعتباره من العوامل المؤثرة في حدوث الظاهرة ، إلا أن البيانات والمؤشرات الإحصائية المتعلقة بالظاهرة في الضفة الغربية ، تعطي صورة مغايرة ، حيث تظهر البيانات الواردة في الجدول رقم (4.4) ، ضعف العلاقة بين انتشار البطالة في صفوف أرباب الأسر وبين مشاركة الأطفال من هذه الأسر في قوة العمل ، فقد أشارت الإحصاءات إلى أن ما نسبته 3.3 % فقط من الأطفال (5 — 17) سنة ، المشاركين في قوة العمل ، ينتمون لأسر أربابها خارج القوة العاملة ، كما أن 13.6 % منهم أرباب أسرهم عاطلين عن العمل ، في حين أن 33.7 % من هؤلاء الأطفال ينتمون لأسر أربابها يعملون ، مما يعني أن الأسر التي لديها أطفال عاملين ، لا تعتمد على الدخل المتحقق من عمل أطفالها بصورة أساسية ، بل تعتبر عمل الطفل وسيلة لمساعدة رب الأسرة وتحقيق دخل إضافي ، بما يمكن من تلبية احتياجات الأسرة بصورة أفضل .

وقد يكون لانتشار البطالة في المجتمع علاقة سببية بوجود الظاهرة ، وهذه العلاقة تعتمد على نوع البطالة ومسبباتها ، حيث تكون هذه العلاقة أكثر وضوحا في حالة أن البطالة السائدة في المجتمع هي بطالة ناتجة عن رفض العمال البالغين لفرص العمل المتوفرة لهم لأسباب تتعلق بمستوى الأجور المدفوعة لهذه الأعمال ، أو لأسباب تتعلق بعدم ملائمة هذه الأعمال وتوافقها مع رغبات العمال من الكبار وطموحاتهم ، مما يؤدي إلى عزوفهم عن قبول هذه الفرص . وأمام هذه الحالة يجد أصحاب العمل أن بإمكانهم الاستعاضة عن هؤلاء الراضين ، بأيدي عاملة من الأطفال ، الذين يرضون بنوعية الأعمال المتوفرة وبمستويات الأجور السائدة في هذه الأعمال وفي هذه الحالة فإن انتشار البطالة نتيجة للأسباب السابق ذكرها ، هو الذي يؤدي إلى تسهيل تدفق الأطفال إلى سوق العمل .

3.4 العوامل الديمغرافية

ترتبط ظاهرة عمالة الأطفال ارتباطا قويا بالعوامل الديمغرافية السائدة في المجتمع ، التي تتمثل بشكل أساسي في التركيبة العمرية للسكان ونسبة الأطفال في المجتمع ومتوسط حجم

الأسرة ، فكلما ازدادت نسبة الأطفال في المجتمع ، زاد احتمال انخراطهم في العمل ، بسبب ارتفاع معدلات الإعالة الناجمة عن ذلك .

ويمكن إرجاع الزيادة السكانية التي تحدث في أي مجتمع كان ، لمصدرين أساسيين ، الأول يتمثل بالزيادة الطبيعية الناتجة عن ارتفاع معدل المواليد بشكل يفوق معدل الوفيات ، والثاني يتمثل في الزيادة الطارئة الناتجة عن عمليات الهجرة التي تتم باتجاه دولة ما .

وبالنسبة للمجتمع الفلسطيني ، فإن الاسقاطات السكانية تشير إلى أن عدد سكان الأراضي الفلسطينية سيصل في منتصف عام 2025 إلى 7.4 مليون نسمة ، حيث يحتاج عدد السكان في الأراضي الفلسطينية إلى ثمانية عشر عاما حتى يتضاعف .⁷¹

وفيما يتعلق بالزيادة الطبيعية للسكان في الأراضي الفلسطينية ، فإن اتجاهات معدل النمو السكاني تشير بوضوح إلى ارتفاع كبير في معدلات النمو السكاني خلال الفترة 1997 – 2010 ، ثم يبدأ هذا المعدل بالانخفاض بشكل بطيء حتى نهاية فترة الاسقاطات عام 2025 ، ويعتبر معدل المواليد الخام في الأراضي الفلسطينية من أعلى المعدلات في الدول العربية الذي بلغ عام 1998 حوالي 4.1 %⁷².

أما فيما يتعلق بالزيادة الطارئة ، فإنها تعزى بشكل أساسي إلى أعداد المهاجرين المفترض عودتهم إلى الأراضي الفلسطينية كأحد ثمار عملية السلام ، حيث تم افتراض عودة نصف مليون شخص خلال الفترة الممتدة من 1997 – 2010.⁷³ مما يعني حدوث زيادة طارئة في أعداد السكان بما يعادل 20 % تقريبا من حجم السكان المقيمين حاليا في الأراضي الفلسطينية ، وإذا ما عرفنا ما يعانيه الاقتصاد الفلسطيني من ضعف في التركيب البنيوي ، ودرجة اعتماد عالية على الاقتصاديات المجاورة ، وانخفاض في القدرة الاستيعابية لسوق العمل الفلسطيني حتى بالنسبة لمعدلات النمو الطبيعية في القوى العاملة ، لأدركنا حجم التحديات التي ستواجه السلطة الفلسطينية في هذا الجانب خلال الفترة المقبلة . ومما لا شك فيه ، أن هذه الزيادة السكانية الطارئة بوجود مثل هذه الظروف الاقتصادية القاسية ، ستعمل بشكل غير مباشر على زيادة توجه الأطفال لسوق العمل ، فهي تعني زيادة في نسبة الأطفال في المجتمع ،

⁷¹ دائرة الإحصاءات المركزية الفلسطينية . التقرير السنوي . 1999 ، ص 18 (مصدر سبق ذكره)

⁷² المصدر السابق . ص 19

⁷³ المصدر السابق . ص 18

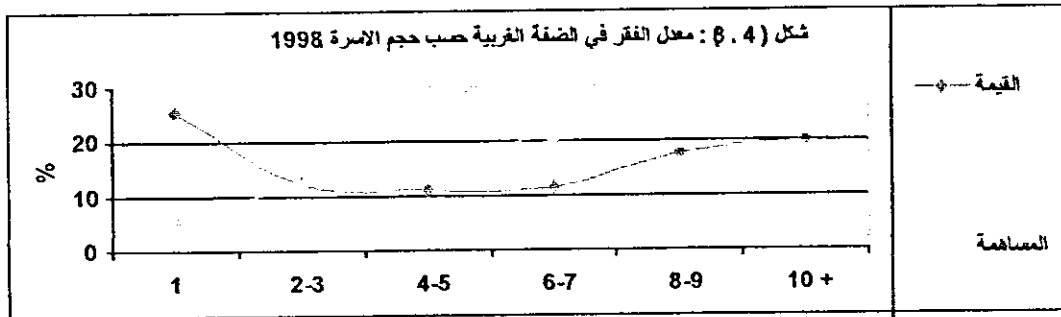
وبالتالي رفع معدلات الإعالة التي تعتبر من أهم العوامل التي تقف بقوة وراء توجه الأطفال للعمل .

وفيما يتعلق بكبر حجم الأسرة بصفته أحد العوامل الديمغرافية المؤثرة في حدوث الظاهرة فإنه يمكن القول إن كبر حجم الأسرة يترافق مع احتمال توجه أطفالها للعمل ، وأيضاً الحصول على تحصيل علمي منخفض ، حيث إن الأسر ذات الحجم الكبير عادة ما تتعرض إلى ترد في الأوضاع الاقتصادية والمعيشية ، نظراً لارتفاع معدل الإعالة الناتج عن الرغبة الكبيرة في الإنجاب بين هذه الأسر ، وقد فسر علماء التنمية الاقتصادية هذه الرغبة في زيادة الإنجاب من خلال تفسيرهم للطاقة الكامنة (Micro - Inertia) بصفاتها واحدة من العوامل المهمة المؤدية إلى ارتفاع معدلات المواليد على مستوى الأسرة ، حيث إن زيادة الإنجاب غالباً ما تكون بديلاً لغياب الأسواق والمؤسسات (Missing Markets and Institutions) التي تهتم بتأمين الرعاية الاجتماعية لكبار السن ، مما يدفع الأزواج إلى زيادة الإنجاب بهدف تأمين نجاح واحد من الأبناء على الأقل ليكون داعماً ومعيلاً للأسرة في المستقبل ، وفي هذه الحالة يمكن اعتبار إنجاب الأطفال على أنه سلعة استثمارية (Investmentgood)⁷⁴ ، ولكن في الجهة المقابلة فإن ارتفاع حجم الأسرة يعني عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الضرورية لأفرادها ، بحيث تضطر الأسرة إلى التضحية في الكثير من هذه الاحتياجات ، ولعل تعليم الأطفال يكون في أولى هذه التضحيات ، مما يعني حرمان هؤلاء الأطفال من فرصة الاستثمار في رأس المال البشري الذي يمكن أن يخلص الأسرة بكاملها من حالة الفقر الذي تعيش فيه ، مما يبقى الأسرة ضمن الحلقة المفرغة من الفقر . وهنا يظهر التأثير المتبادل بين العوامل المسببة للظاهرة ، حيث إن كبر حجم الأسرة يؤدي إلى تدهور أوضاعها الاقتصادية مما يدفعها إلى التضحية بتعليم أطفالها وإخراجهم من العملية التعليمية ، حيث يعتبر التسرب من المدرسة من أهم الأسباب التعليمية التي تقف بقوة وراء حدوث الظاهرة .

ويوضح الجدول رقم (5.4) معدلات الفقر في الضفة الغربية حسب حجم الأسرة ، حيث يظهر من الجدول أن معدلات الفقر تصل إلى أدنى مستوياتها بين الأسر التي تتكون من 4 - 5 أفراد ، حيث يبلغ معدل الفقر بين تلك الأسر 11.1 % ، في حين تبدأ معدلات الفقر بالارتفاع بين الأسر التي يزيد حجمها عن هذا العدد ليصل إلى 20.1 % بين الأسر التي يزيد عدد أفرادها عن 10 أفراد .

⁷⁴ Ray Debraj , Development Economics , New Jersey : Princeton University Press , 1998 , P307 - 308 .

وتشير البيانات الإحصائية إلى وجود علاقة ذات تناسب طردي بين عمل الأطفال في الضفة الغربية وحجم الأسرة ، فكلما ازداد عدد أفراد الأسرة ، ازداد عدد الأطفال العاملين فيها كما تبين الإحصاءات أن متوسط حجم أسر الأطفال العاملين في الضفة الغربية يزيد كثيرا عن المعدل العام لحجم الأسرة الفلسطينية ، حيث إن ما نسبته 74.0 % ، من إجمالي الأطفال (5 - 17) سنة ، العاملين في الضفة الغربية ، ينتمون لأسر عدد أفرادها يزيد عن المعدل العام



لحجم الأسرة الفلسطينية الذي يبلغ 6.4 فرد⁷⁵ ، في حين يبلغ معدل حجم الأسرة للأطفال العاملين 9.1 فرد⁷⁶.

وبالرغم من أن كبر حجم الأسرة يعتبر سببا رئيسيا في توجه الأطفال للعمل ، إلا أنه لا يمكننا القول أن تشغيل الأطفال ينحصر فقط في الأسر كبيرة العدد ، حيث أن كلا من أبناء الأسر كبيرة العدد وصغيرة العدد ينخرطون معا في سوق العمل عندما تقتضي الضرورة الاقتصادية ذلك ، بحيث يصبح تدبير لقمة العيش أمرا واجبا على جميع أفراد الأسرة ، التي تأمل أن يساعد عمل أطفالها على رفع دخل الأسرة إلى الحد الذي تتحرر عنده من العوز والفاقة ولكن ما هو مؤكد ، أن زيادة الإنجاب تبدو في صورة مستزايدة لدى الأسر ذات المستوى الاجتماعي والاقتصادي المتدني ، حيث تريد نسب الأمية ويقل الوعي ويغيب الاهتمام بإعطاء الطفل حقوقه من رعاية اجتماعية وغذائية وثقافية ، إذ أن تكاليف إنجاب الأطفال وتربيتهم في هذه الأسر ، تعتبر منخفضة مقارنة مع الأسر ذات المستوى الاجتماعي والاقتصادي المرتفع كما أن عمل الأطفال الذي ينتشر بشكل ملحوظ بين أبناء الأسر الفقيرة ، يعمل بدوره على تحقيق تخفيض إضافي للتكاليف التي تتحملها هذه الأسر في إنجاب أبنائها وتربيتهم .

4.4 العوامل التعليمية

⁷⁵ دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية . التقرير السنوي . 1999 ، ص 121

⁷⁶ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني . مسح عمل وتشغيل الأطفال (5 - 17) . 2001 (مصدر سبق ذكره)

تتمثل العوامل التعليمية المسببة لعمل الأطفال بصورة أساسية ، بعملية التسرب من النظام التعليمي ، فالعلاقة بين ظاهرة عمالة الأطفال وظاهرة التسرب من المدرسة علاقة قوية حيث تتفق معظم الدراسات المتعلقة بعمالة الأطفال على أن أعدادا كبيرة من الأطفال ينخرطون بسوق العمل نتيجة لتسربهم من المدارس بسن مبكرة ، وهذا ينطبق أيضا على واقع الحال في الأراضي الفلسطينية بصورة عامة ، حيث تبين الإحصاءات الواردة في الجدول رقم (2.4) ، الذي يوضح توزيع الأطفال العاملين حسب أسباب العمل ، أن 13.3 % من إجمالي الأطفال العاملين في الضفة الغربية ، انخرطوا في سوق العمل بسبب عدم وجود أي بديل متاح أمامهم بعد تركهم المدرسة .

ومن الجدير بالذكر أن معدلات التسرب في الأراضي الفلسطينية للعام الدراسي 1998/1999 بلغت 1.9 % ، في حين يصل المعدل في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى 2.4 % ، 1 % على التوالي⁷⁷ ، كما يوضح الجدول رقم (6.4) نسب التسرب من المدارس حسب المديرية والجنس للعام الدراسي 1998/1999 ، حيث نلاحظ من الجدول أن معدلات التسرب في الضفة الغربية أعلى من نظيراتها في قطاع غزة ، كما أن معدل التسرب في الضفة الغربية بين الذكور أعلى بقليل منه بين الإناث ، إذ يصل معدل التسرب بين الذكور إلى 2.6 % ، في حين يبلغ المعدل بين الإناث 2.3 % .

وللتسرب من المدارس في الضفة الغربية أسباب كثيرة ، وهذه الأسباب ليست على درجة واحدة من حيث علاقتها بالطفل ، حيث يوجد أسباب للتسرب ذات علاقة بالطفل نفسه ، منها عدم قدرة الطفل على التحصيل العلمي لأسباب عقلية ، أو عدم الرغبة في الدراسة أو للزواج والخطبة ، كما توجد عوامل تتعلق بالنظام التعليمي ، من حيث قصور النظام التعليمي وانخفاض كفاءته ، وسوء المعاملة التي يتلقاها الطفل من المدرسين أو من الطلاب في المدرسة ، وبعد المدرسة عن مكان السكن ، التي تؤدي بمجموعها إلى ارتفاع معدلات تسرب الأطفال من التعليم الأساسي .

⁷⁷ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2001. قاعدة بيانات مسح المؤسسات التعليمية للعام الدراسي 2000/1999 - وزارة التربية والتعليم - رام الله - فلسطين . (بيانات غير منشورة) .

وتتباين أسباب تسرب الأطفال من العملية التعليمية حسب الجنس ، حيث يظهر من خلال الجدول رقم (7.4) ، الذي يتناول توزيع الأطفال غير الملحقين بالمدرسة حسب سبب ترك المدرسة ، أن عدم الرغبة في الدراسة يعتبر السبب الرئيسي في تسرب ما نسبته 40.4 % من الأطفال العاملين الذكور ، مقابل 20.4 % من الأطفال العاملين الإناث ، وقد يكون انخفاض الرغبة في الدراسة ناتج عن ظاهرة تفشي البطالة في صفوف المتعلمين نتيجة لقلة فرص العمل في سوق العمل المحلي من ناحية ، وانخفاض اجور العاملين منهم من ناحية أخرى ، مما يقلل من حافزية الأطفال على الاستمرار في التعلم ، وبالتالي التسرب من المدرسة والتوجه لسوق العمل في سن مبكر .

وفيما يتعلق بعامل الزواج والخطبة ، فإنه يعتبر السبب المباشر في تسرب ما نسبته 21.7 % من الأطفال العاملين الإناث ، مقابل 0.2 % من الأطفال العاملين الذكور .

وبتدقيق النظر في أسباب تسرب الأطفال العاملين من المدرسة ، يمكن أن نلاحظ أن السبب الذي يقف وراء تسرب ما يزيد على نصف الأطفال من العملية التعليمية إنما يتعلق بالطفل نفسه حيث إن نسبة قليلة جدا من الأطفال العاملين تركوا المدرسة بهدف العمل ، ويظهر من خلال الجدول رقم (7.4) ، أن 2.8 % فقط من الأطفال العاملين تركوا المدرسة بهدف الالتحاق بسوق العمل ، في حين أن 32.3 % من هؤلاء الأطفال ، تركوا المدرسة بسبب عدم الرغبة في الدراسة و 26.7 % منهم ترك المدرسة بسبب عدم القدرة على النجاح .

وهذا الانخفاض في نسبة الأطفال العاملين الذين تركوا المدرسة بسبب الحاجة للعمل ، يؤكد حرص بعض الأسر على حصول أطفالها على التحصيل الدراسي ، بحيث لا تلجأ هذه الأسر إلى حرمان أطفالها من التحصيل الدراسي ودفعهم لسوق العمل ، بالرغم من ضعف الإمكانيات المالية المتوفرة لهذه الأسر ، وخاصة تلك التي ترى أن تعليم أبنائها يمثل لها طوق النجاة القادر على إنقاذ جميع أفراد الأسرة من حالة البؤس الذي تعيشه في الوقت الحاضر . كما يدل ذلك أيضا على أهمية الدور الذي تلعبه العوامل التعليمية في وجود الظاهرة ، حيث إن توجه الطفل للعمل ، إنما هو نتيجة لترك الطفل للمدرسة ، وليس العكس ، حيث يرى ولي أمر الطفل أن انخراط طفله الذي ترك المدرسة ، في عمل ما ، هو اسلم وسيلة لملاء وقت فراغه ، و إبعاده عن سبل الانحراف وأقران السوء ، بغض النظر عن حاجة الأسرة للدخل الناتج عن عمل الطفل .

أما ما يتعلق بأسباب التسرب ذات العلاقة بالنظام التعليمي ، فقد تنوعت هذه الأسباب كما هو وارد في الجدول رقم (7.4) ، ما بين سوء المعاملة التي يتلقاها الطفل في المدرسة من قبل المعلمين ، عدم وجود مدارس قريبة من المنطقة السكنية للطفل ، وكون المدارس المتوفرة مختلطة ، وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى تسرب ما نسبته 4.1 % من إجمالي الأطفال المتسربين من العملية التعليمية ، مما يظهر أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه وزارة التربية والتعليم في مكافحة الظاهرة .

ويعتبر النظام التعليمي من أهم العوامل المؤثرة في ارتفاع حجم ظاهرة عمالة الأطفال أو انخفاضها ، فقد بينت نتائج مسح عمل و أنشطة الأطفال ، الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 1998 ، أن ما نسبته 91.0 % من الأطفال الذي التحقوا بسوق العمل لملاء الفراغ بعد تركهم المدرسة ، تعود أسباب تسربهم من العملية التعليمية إما إلى سوء معاملة المعلمين لهم ، وإما عدم الرغبة في الدراسة⁷⁸ ، والتي قد تكون ناتجة عن أسباب ذات علاقة بأسلوب التدريس ، بالإضافة إلى عدم توفر مدارس مهنية كافية وذات مستوى عال ، بحيث توفر للأطفال الذين لا توجد لديهم المقدرة على النجاح في الدراسة الأكاديمية ، فرصة تعليم أخرى ذات طابع مختلف عن الطابع الاعتيادي ، والذي من شأنه أن يخفض نسبة الأطفال الذين يتركون المدرسة.

كما تبين الإحصاءات الواردة في الجدول رقم (7.4) ، والمتعلقة بأسباب التسرب من المدارس ، أن السبب وراء تسرب ما نسبته 11.9 % من الأطفال ، يعود إلى رغبة العائلة في ذلك ، دون توفر أية بيانات حول الدوافع الكامنة وراء هذه الرغبة ، ولعلها لم تكن مجرد رغبة بقدر ما هي عدم قدرة على تحمل تكاليف التعليم ، ما كان منها مباشرا وما كان غير مباشر، مما يظهر التداخل الواضح ما بين العوامل التعليمية والعوامل الاقتصادية المسببة للظاهرة فيما يتعلق بالتكاليف المرافقة للتعليم ، حيث توجد تكاليف مباشرة للتعليم وأخرى غير مباشرة ، التي تحول بمجموعها دون قدرة الأسرة الفقيرة على تلبية المتطلبات المرافقة للتعليم والتي كثيرا ما تنقل كاهل الأسرة ، وبالتالي فإن ثمن الاستثمار في التعليم بالنسبة لمثل هذه الأسر يعتبر ثمنا مرتفعا جدا ، وبالرغم من كون التعليم العام في الكثير من دول العالم يقدم بصورة مجانية أو مقابل رسوم زهيدة جدا ، خاصة التعليم الإلزامي ، عملا بالمادة 28 من الاتفاقية الدولية لحقوق

⁷⁸ دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية . التقرير السنوي . 1999 ، ص 120 .

الطفل التي نصت على حق الطفل بالحصول على التعليم الإلزامي بصورة مجانية⁷⁹، إلا أن تعليم الأطفال في الحقيقة يعتبر مكافاً جداً للعائلة الفقيرة، التي يطلب منها تغطية تكاليف أخرى غير الرسوم المباشرة للتعليم، تتمثل في تكاليف القرطاسية، والزي المدرسي والملابس، وتكاليف النقل والمواصلات، وفي بعض الأحيان تكاليف الدروس الخصوصية بالإضافة إلى تكاليف غير مباشرة، تتمثل بتكلفة الفرصة البديلة للتعليم، التي تكافئ مقدار الدخل الذي يمكن للطفل تحقيقه فيما لو توجه للعمل، بدلاً من الدراسة.

5.4 العوامل الاجتماعية والسياسية

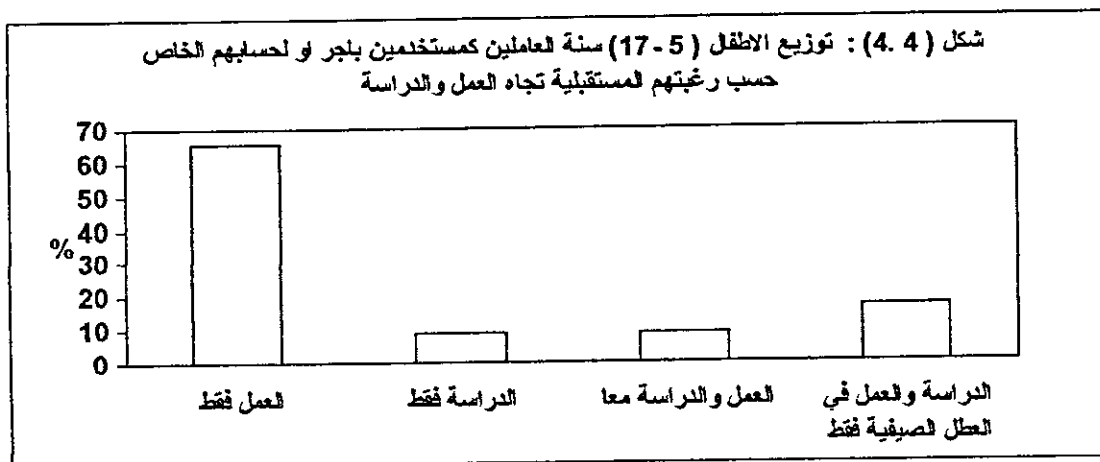
لعبت العوامل الاجتماعية والسياسية التي عاشها وما زال يعيشها المجتمع الفلسطيني، دوراً مهماً وأساسياً في تشجيع عمالة الأطفال، حيث ساعدت العادات والقيم الاجتماعية السائدة في صياغة نظرة إيجابية من قبل المجتمع الفلسطيني تجاه عمل الطفل سواء الملتحق بالمدرسة أو غير الملتحق، حيث يتوقع المجتمع من الطفل أن يبادر دائماً إلى التصرف بصفته رجلاً بالغاً يشارك الأب في تحمل مسؤولياته تجاه الأسرة، ويساعده في تأمين حاجات أفرادها المختلفة، وهذا الموقف المشجع على عمل الطفل من وجه نظر المجتمع، كون وجهة نظر مماثلة لدى الأطفال العاملين أنفسهم، متأثرين ربما بما يكيله أفراد المجتمع من عبارات الإعجاب للطفل العامل، المتعاون مع ذويه، والذي يشعر معهم بمصاعب الحياة وتحدياتها.

وتشير الإحصاءات المتعلقة برأي الأطفال العاملين أنفسهم تجاه ما يرغبون فعله من ناحية العمل أو الدراسة أو كلاهما، أن هناك ما نسبته 41.9% من الأطفال العاملين في الضفة الغربية يرغبون بالعمل فقط⁸⁰. ويظهر من خلال الجدول رقم (8.4)، أن 65.4% من إجمالي الأطفال العاملين باجر أو لحسابهم الخاص، يرغبون بالعمل فقط، في حين يوجد 8.6% يرغبون بالدراسة فقط، وهذا يعكس حجم القبول الذي تتمتع به فكرة عمل الأطفال سواء لدى المجتمع بشكل عام، أو لدى الأطفال أنفسهم، على الرغم مما يواجهونه من مصاعب وضغوطات في أثناء العمل، وخاصة الأطفال العاملين بأجر.

⁷⁹ منظمة الأمم المتحدة. اتفاقية حقوق الطفل — المادة 28. نيويورك 1989.

⁸⁰ دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. التقرير السنوي. 1999، ص 133.

ويلعب عنصر حب التقليد والمحاكاة بين الاطفال وخاصة الصغار منهم ، دورا مهما في قبولهم لفكرة العمل ورغبتهم به .



وأسهمت التركيبة البنيوية للمجتمع الفلسطيني ، بصورة غير مباشرة في دفع الأطفال للعمل سواء داخل الأسرة أو خارجها ، حيث يتميز المجتمع الفلسطيني بكونه مجتمعا أبويا يقوم على هرمية السلطة في الأسرة الفلسطينية ممثلة بسيطرة الأب على باقي أفراد الأسرة ، مع وجود درجة عالية من الترابط والتماسك داخل الأسرة بشكليها النووي والممتد .

وتعتبر هذه المميزات أكثر وضوحا في المجتمعات الريفية مقارنة مع باقي المناطق الفلسطينية ، ويبدو من الطبيعي أن لا تتوفر للطفل في مجتمع يمتاز بهذه الخصائص ، الفرصة الكافية للتعبير عن ذاته أو إبداء الرأي في الكثير من الأمور سواء المتعلقة منها بالأسرة أو حتى الأمور المتعلقة بالطفل بصورة شخصية ، وعادة ما يقوم الآباء والأمهات باتخاذ الكثير من القرارات المتعلقة بالطفل دون مشورته أو الاستماع لرأيه ، حيث تؤكد المؤشرات الإحصائية الواردة في الجدول رقم (7.4) ، أن ما نسبته 11.9 % من الأطفال غير الملحقين بالمدرسة كانوا قد تركوا المدرسة بناء على رغبة العائلة ، بواقع 21.1 % للإناث ، مقابل 5.6 % للذكور مما يظهر أيضا مقدار التحيز الذي تمارسه الأسرة في المجتمع الفلسطيني، ضد الأطفال الإناث حيث تقوم هذه الأسر بتقرير مصير أطفالها ومستقبلهم ، دون أن يكون لهم الحق حتى في إبداء رغبتهم في العودة للمدرسة ، أو رفضهم التوجه للعمل .

كما أظهرت المؤشرات الإحصائية الواردة في الجدول رقم (2.4) ، والمتعلقة بالأسباب الكامنة وراء توجه الأطفال للعمل ، أن ما نسبته 11.2 % من إجمالي الأطفال العاملين في الضفة الغربية ، توجهوا للعمل بهدف ملء وقت الفراغ في أثناء العطل المدرسية الرسمية ، مما يؤكد حاجة هؤلاء الأطفال إلى مؤسسات ومراكز طفولة ومراكز شبابية تعنى بهم ، وتملاً وقت فراغهم بما يتناسب مع ميولهم واهتماماتهم ، وأيضاً أهمية الدور الذي من الواجب أن تمارسه مؤسسات المجتمع المهتمة بقطاع الطفولة والشباب ، من خلال تفعيل دورها في المجتمع وتوسيع المنطقة الجغرافية التي تقوم بخدماتها ، بحيث تتيح المجال لأكثر عدد من الأطفال للاستفادة من الخدمات الاجتماعية المختلفة التي تقدمها هذه المراكز والمؤسسات .

أما على صعيد العوامل السياسية ، بصفتها أحد العوامل غير المباشرة التي ساعدت في توجه الأطفال للعمل ، فإنه يمكن القول إن ما يتمتع به المجتمع الفلسطيني من خصوصية ينفرد بها عن باقي المجتمعات الأخرى ، تتمثل بالحالة السياسية والنضالية التي عاشها وما زال يحياها الشعب الفلسطيني ، قد أدت إلى وجود عشرات الآلاف من العائلات الفلسطينية التي حرمت من معيّلها ، إما بسبب الاستشهاد أو السجن أو الإصابة ، مما دفع بالطفل في مثل هذه الأسرة ليأخذ دور الأب أو المعيل وليصبح المسؤول الأول عن الأسرة بما في ذلك المسؤولية الاقتصادية والمالية ، وقد عززت القيم المجتمعية هذا التوجه من قبل الطفل ، حيث يتوقع المجتمع من الطفل في مثل هذه الحالات أن يتصرف كرجل بالغ وان يتحمل المسؤولية الأسرية ولا شك أن هذه التوقعات تفرض على الأطفال أن يتصرفوا كالكبار وان لا يمارسوا طفولتهم كباقي الأطفال ، حيث يصبح اللعب أمراً غير مقبول وتصبح ممارسة بعض الهوايات أمراً غير طبيعي .

وأسهمت الأحداث السياسية التي شهدتها الأراضي الفلسطينية في أثناء الانتفاضة الأولى والتي اندلعت شرارتها في نهاية عام 1987 ، إلى حد كبير في توجه عدد كبير من الأطفال لسوق العمل ، نتيجة الإغلاقات المتكررة للمدارس ولفترات زمنية طويلة ، من قبل السلطات الإسرائيلية ، كما دفع الوضع الاقتصادي المتردي الذي عانت منه معظم الأسر الفلسطينية نتيجة سياسة الإغلاق التي فرضتها السلطات الإسرائيلية على المجتمع الفلسطيني ، في أعقاب حرب الخليج الثانية في عام 1991 ، تلك السياسة التي أدت إلى تدهور ملحوظ في الاقتصاد الفلسطيني ، حيث كان للأوضاع الاقتصادية السيئة تأثير كبير على ازدياد عدد الأطفال

العاملين ، بهدف المساعدة في تعويض الأسرة عن الدخل المفقود بسبب توقف رب الأسرة عن العمل في إسرائيل .

ويمكن النظر إلى ما سبق من عوامل ومسببات للظاهرة ، باعتبارها محددات لجانب العرض من عمالة الأطفال ، في حين يمكن اعتبار العوامل التي تدفع أصحاب العمل لقبول تشغيل الأطفال لديهم ، بمثابة محددات لجانب الطلب على عمالة الأطفال .

وتختلف الأسباب والدوافع التي تدفع أصحاب العمل للطلب على عمالة الأطفال ، فقد أظهرت نتائج الاستبيان الذي تم توزيعه على عينة عشوائية من أصحاب العمل في الضفة الغربية ، والواردة في الجدول رقم (9.4) ، أن 44 % من أصحاب العمل ، يعود السبب في طلبهم على عمالة الأطفال إلى انخفاض معدل الأجور المدفوعة للأطفال ، مقارنة مع العمال من غير الأطفال ، لنفس العمل أو الوظيفة ، في حين أشار 31 % من أصحاب العمل إلى أن السبب وراء تشغيل أطفال لديهم ، يعود إلى رفض العمال من غير الأطفال ، للوظائف والمهن المعروضة من أصحاب العمل ، لأسباب تتعلق بطبيعة هذه المهن والأعمال ، التي في معظمها تتركز على أعمال المناولة والمساعدة لصاحب العمل في أثناء عملة ، فهم لا يريدون العمل " صبيان " لدى صاحب العمل يساعده في إنجاز عمله ، كما أن الأجور المدفوعة لمثل هذه الأعمال تعتبر منخفضة .

ويرى 9 % من أصحاب العمل أن الأطفال أقل إثارة للمتاعب والمشاكل لصاحب العمل ، مقارنة بالعمال من غير الأطفال ، مما يعتبر عاملاً مشجعاً على استخدامهم .

ويستغل بعض أصحاب العمل ، انخفاض الوعي لدى الطفل وإدراكه للحقوق التي منحها له القانون ، حيث أشار 5 % من أصحاب العمل أن عدم معرفة الطفل بالنواحي القانونية لعمل الأطفال ، تعتبر سبباً مشجعاً على تشغيلهم ، حيث إن جهل الطفل بما أعطاه القانون من حقوق وما اشترطه على صاحب العمل من شروط يتوجب توفيرها للطفل العامل ، يشجع صاحب العمل على تشغيل الأطفال ، في حين تكثر مطالب العمال من غير الأطفال وخاصة من ينتمي منهم للنقابات العمالية ، لحقوقهم القانونية من تأمين صحي وإجازات مدفوعة الأجر وغيرها من الحقوق .

الفصل الخامس

الآثار الناتجة عن عمالة الأطفال

1.5 مقدمة

تعاني دول العالم التي تنتشر بها عمالة الأطفال ، من العديد من المشكلات والتأثيرات السلبية الناتجة عن هذه الظاهرة ، التي تصيب الطفل والمجتمع على حد سواء ، فعمل الأطفال له أبعاده الخطرة على التنمية والمجتمع ، كونه يضعف الطاقات والقدرات والإمكانات لجيل المستقبل ، ويؤثر بشكل سلبي ومباشر على الموارد البشرية للدولة وعلى قدراتها التنموية ومستقبل الأجيال الشابة فيها ، كما أن عمل الأطفال يعد انتهاكاً صارخاً لأبسط الحقوق الإنسانية للطفل في التعلم واللعب وفي الحياة الصحية والاجتماعية المستقرة والكرامة ، ويدفع ببراءة الطفولة للبؤس والشقاء والاستغلال ، ويلحق بالأطفال أضراراً صحية ونفسية واجتماعية .

وبالرغم من وجود العديد من الآثار السلبية لعمل الأطفال ، إلا أن ذلك لا يمنع من وجود بعض الجوانب الإيجابية ، التي يمكن تحقيقها إذا ما تم توفير الظروف الملائمة للطفل العامل ، سواء في مكان العمل أو خارجه ، وبما يكفل تجنب الطفل العامل التأثيرات المدمرة التي يمكن أن تصيبه من جراء عمله .

والتأثيرات الناتجة عن عمالة الأطفال ، هي تأثيرات متعددة وذات أبعاد متنوعة ، وذلك من حيث الجهة التي يلحقها التأثير ، حيث نجد أن بعض هذه الآثار، تصيب الطفل نفسه إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وبعضها يصيب أسرة الطفل والمجتمع عامة .

كما يمكن تقسيم هذه التأثيرات ، حسب الفترة الزمنية التي يقع فيها الضرر ، حيث يوجد بعض الآثار التي تظهر في المدى القصير وبعضها يظهر في المدى الطويل وتعد هذه الأخطر والأشد تدميراً ، لكونها تظهر في وقت لا يجدي معه العلاج .

وبشكل عام يمكن تصنيف آثار عمالة الأطفال ، سواء ما يتعلق منها بالطفل نفسه أو بالمجتمع ، وما كان منها مباشراً ، أو غير مباشر، إلى : آثار اقتصادية واجتماعية وصحية ، ونفسية . وسيتم في هذا الجزء من الدراسة ، تناول هذه التأثيرات المختلفة لعمالة الأطفال في الضفة الغربية ، من حيث حجم هذه التأثيرات وأبعادها.

2.5 الآثار الاقتصادية والاجتماعية

فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية الناتجة عن وجود الظاهرة في المجتمع ، فإنها ترتبط بالدرجة الأولى في ارتفاع معدلات البطالة بين البالغين ، حيث يوجد العديد من الأصوات التي تقول إن عمالة الأطفال هي سبب مهم لانتشار البطالة بين الكبار ، وذلك على اعتبار أن كل طفل عامل يأخذ مكان فرد من أفراد القوة العاملة من غير الأطفال ، الأمر الذي يحرم هذا العامل من فرصة عمل كان يمكن أن يحصل عليها لولا وجود هذا الطفل في سوق العمل ، مما يدل على أن مشاركة الأطفال في النشاط الاقتصادي تسبب الفقر وتغذية ، نتيجة ارتفاع معدلات البطالة بين الكبار . وهذا يعني أن إزالة عمالة الأطفال والتخلص منها سوف يعمل على التخلص من البطالة السائدة في صفوف البالغين .

ولا يمكن تعميم هذه النتيجة لكونها تعتمد على نوع العمل الذي يؤديه الطفل ، حيث يبدو تأثير عمل الأطفال على فرص العمل المتاحة للعمال العاديين أكثر وضوحاً ، في حالة الأطفال الذين يعملون كمستخدمين باجر لدى الغير ، في حين يمكن استثناء الأطفال العاملين في المهن الأولية ، أو لحسابهم الخاص في القطاع غير الرسمي ، أو الأطفال العاملين داخل إطار الأسرة بدون مقابل ، من الاستنتاج السابق ، حيث إن تأثير هذين الشكليين من عمالة الأطفال ، يعتبر ضعيفاً جداً على تشغيل الكبار ، وذلك لكون طبيعة الأعمال التي يقوم بها الأطفال في القطاع غير الرسمي لا تجذب الكبار إليها ، كما أن الأطفال العاملين داخل إطار الأسرة لا يشكلون أية منافسة للعمال الكبار على فرص العمل المتوفرة ، لكونهم خارج سوق العمل .

ويعتبر تأثير عمالة الأطفال على معدلات البطالة بين العمال العاديين في الضفة الغربية تأثيراً ضعيفاً ، ويؤكد ذلك ، الإحصاءات التي تشير إلى أن نصف الأطفال العاملين في الضفة الغربية يعملون داخل إطار الأسرة بدون مقابل حيث تبلغ نسبتهم 50.4 % ، كما أن 42.5 % من الأطفال العاملين في الضفة الغربية ، يعملون في المهن الأولية⁸¹ ، التي تشمل الباعة المتجولين في الشوارع ، وملمعي الأحذية ، والعاملين في المنازل ، والمنظفين ، والسعاة ، والحمالين والبوابين ، وجامعي القمامة . وهذه المهن بطبيعتها لا تحتاج إلى أي مهارة أو مستوى تعليمي أو تدريبي متقدم لإنجازها ، كما أن جاذبية هذه المهن للأيدي العاملة من غير

⁸¹ دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية . مسح عمل وانشطة الأطفال (5 - 17) سنة . 1999 (مصدر سبق ذكره)

الأطفال تعتبر منخفضة ، وذلك لأسباب تتعلق بمستوى الأجور المدفوعة لمثل هذه المهن ، بالإضافة إلى محدودية فرص التقدم والتطور أمام من يمارس مثل هذه المهن ، كما أن نظرة المجتمع لهذا النوع من الأعمال هي نظرة ينقصها التقدير والاحترام .

وتؤثر عمالة الأطفال بشكل سلبي على مسار التنمية الاقتصادية التي تسعى الدول لتحقيقها حيث يؤدي وجود الأطفال العاملين خارج العملية التعليمية نتيجة التحاقهم بسوق العمل ، إلى إضعاف ما تملكه الدولة من رأس المال البشري ، والذي يعرف على أنه عنصر العمل الذي يملك مهارات عالية في الإنتاج ، ولديه القدرة على استخدام الآلات والمعدات المتقدمة والمتطورة تكنولوجياً ، وأيضاً لديه القدرة على الإبداع وخلق أفكار جديدة وأساليب حديثة في أداء النشاط الاقتصادي⁸² . وهذه المواصفات لا يمتلكها الفرد إلا من خلال التعليم والتدريب ، بحيث يؤدي حصول الفرد على التعليم والتدريب المناسبين ، إلى تنمية القدرات الذهنية لديه ، ورفع مستوى الكفاءة والمهارة التي يمتلكها .

وانخراط الأطفال في العمل في سن مبكر ، يؤدي إلى حرمانهم من فرصة الحصول على التعليم الكافي ، أو الانخراط في برامج تدريبية قادرة على إكسابهم المهارات والخبرات العملية الصحيحة ، مما يؤدي إلى تدني مستوى الكفاءة التي يمكن لقوة العمل المسندة إليها أن تمتلكها ، الأمر الذي يحول دون تقدم القطاعات الاقتصادية المختلفة ، كما يؤدي إلى تعطيل عمليات الابتكار والتطوير التي يمكن إنجازها بالجهود الوطنية .

وتعتبر معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة التي حققتها دول جنوب شرق آسيا ، خير دليل على أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق التقدم الاقتصادي للدول ، حيث نمت هذه الدول بمعدلات سريعة جداً ، أكثر من أي منطقة أخرى في العالم .

وقد ذكرت الكثير من النظريات التي حاولت تفسير أسباب هذا النمو ، أن مستويات رأس المال البشري في هذه الدول كانت مرتفعة جداً ، ففي عام 1960 كان لدى اليابان رصيد منخفض من رأس المال المادي ، في حين كان يملك رصيداً مرتفعاً نسبياً من رأس المال البشري⁸³ . وهذا ينطبق على كوريا الجنوبية ، حيث بلغت معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي في

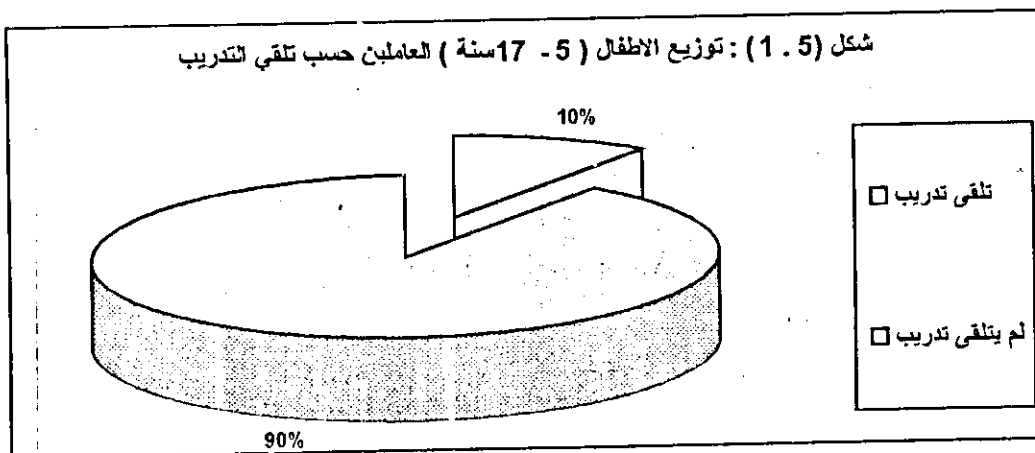
⁸² Debraj .p 100 .

⁸³ المصدر السابق ، ص 10

عام 1987 ما نسبته 88 % من إجمالي الأفراد ممن هم في سن التعليم الثانوي ، وذلك بزيادة بلغت 35 % مقارنة بالنسبة نفسها في عام 1965 ⁸⁴ .

وفي الضفة الغربية ، تشير المعطيات الإحصائية ، أن ما يقرب من نصف الأطفال الذين يعملون هم من المتسربين من المدارس ، حيث تبين الإحصاءات الواردة في الجدول رقم (1.5) أن ما نسبته 45.9 % من الأطفال غير الملتحقين بالمدرسة هم أطفال عاملون . ولا شك أن هؤلاء الأطفال بمحدودية تأهيلهم يصبحون عبئاً على الاقتصاد الوطني ، الذي يتجه بشكل مستمر نحو الاستخدام الأكبر للتكنولوجيا المتطورة . وهذا يؤدي بدوره إلى عدم تقدمهم في العمل واستمرارهم بالقيام بأعمال لا تدر دخلاً كافياً ، مما يكرس دائرة الفقر والجهل في عائلاتهم مستقبلاً .

وقد يظن بعضهم أن التحاق الطفل في عمل ما ، يمثل فرصة لا تعوض لإكسابه التدريب والخبرة العملية في مجال المهنة التي يعمل بها ، إلا أن المؤشرات الإحصائية الواردة في الجدول رقم (2.5) ، تبين أن الأطفال العاملين من ضمن الفئة العمرية (5 - 17) سنة ، في الضفة الغربية الذين تلقوا التدريب ، سواء كان ذلك قبل انخراطهم بالعمل أو في أثناء عملهم ، هي فقط 10.3 % من إجمالي الأطفال العاملين من الفئة العمرية نفسها ، في حين لم تحصل البقية على أي نوع من أنواع التدريب ، مما يعني أن أصحاب العمل غير معنيين بإكساب الطفل العامل لديهم أية مهارات أو خبرات إضافية ، بحيث يظل الطفل العامل مرتبطاً كلياً بصاحب العمل ويؤدي مهام روتينية وبسيطة ، كأعمال المناولة لما يحتاجه صاحب العمل من عدة وأدوات في أثناء عمله .



⁸⁴ Debraj , p120 .

وعلى الرغم من أن العمل في الحرف اليدوية يتطلب درجة عالية من التدريب والمران بحيث يطور العامل مهارته وكفاءته في مجال الحرفة التي يمارسها ، إلا أن الإحصاءات الواردة في الجدول رقم (3.5) ، تبين أن ما نسبته 66.0 % من الأطفال العاملين في الحرف وما إليها من المهن ، لم يحصلوا على أي نوع من التدريب . كما يظهر من الجدول المذكور أن جميع الأطفال العاملين عمالاً مهرة في الزراعة هم أيضاً لم يحصلوا على التدريب .

وليست أوضاع الأطفال الملتحقين بمراكز التدريب المهني التابعة لوزارة العمل الفلسطينية أفضل حالاً ، نظراً للصعوبات التي تواجه هذه المراكز ، والتي تحد من قدرتها على تقديم الدور المطلوب منها ، حيث أنشئت هذه المراكز من قبل السلطات الإسرائيلية بعد احتلالها الضفة الغربية ، بهدف تزويد قطاعات معينة من الاقتصاد الإسرائيلي بعمال شبه مهرة⁸⁵ ، وتشير الدراسات التي تناولت أوضاع هذه المراكز ، أن المنهاج المستخدم في التدريب ، لم يتغير منذ تأسيس هذه المراكز ، كما أن الآلات والمعدات التي يستخدمها الطلاب المتدربين ، قديمة جداً وهي في كثير من الحالات تعتبر غير صالحة للاستعمال ، حيث إن 70 % من هذه المعدات يصل عمرها إلى 20 سنة . كما أن أساليب تقييم الطلاب تعتمد على حضور الطالب وليس على إنجازه ، حيث إن كل طالب يلتحق بدورة تدريبية ، لا بد أن ينجح بها ، إذا ما وازب على الحضور للمركز ، بغض النظر عن مستوى إتقانه للمهنة التي يتدرب عليها⁸⁶ .

ويرى 52% من أصحاب العمل في الضفة الغربية أن العمال لديهم ممن تخرجوا من هذه المراكز ، هم أقل كفاءة في العمل من غيرهم ، والسبب في ذلك كما يراه أصحاب العمل يعود إلى نقص المهارات العملية لدى هؤلاء الخريجين ، وعدم وجود أية فكرة لديهم عن المعدات والآلات التي يستخدمها أصحاب العمل في ورشهم ومؤسساتهم⁸⁷ .

وعند سؤال أصحاب العمل في الضفة الغربية ، من خلال الاستبيان الذي تم توزيعه على عينة منهم ، ما إذا كانوا يشترطون حصول الطفل المتقدم للعمل لديهم على تدريب مسبق كشروط لقبوله في العمل ، أجاب 87 % منهم أنهم لا يشترطون ذلك ، حيث إن المهام التي ينوي صاحب العمل تكليف الطفل الذي سيعمل لديها ، بالقيام بها ، لا تحتاج إلى خبرات سابقة لكونها مهام بسيطة كما أشرنا سابقاً ، في حين أجاب 78 % من أصحاب العمل أنهم يشترطون مرور

⁸⁵ الحشوة ، مازن : التعليم والتدريب في فلسطين ، رام الله : وزارة العمل الفلسطينية ، 1998 ، ص 61 .

⁸⁶ وزارة العمل الفلسطينية ، التدريب المهني - الوضع الحالي والرؤيا المستقبلية ، رام الله 1997 ، ص 15

⁸⁷ المصدر السابق . ص 87

الطفل المتقدم للعمل لديهم ، بفترة تدريبية عندهم وبإشرافهم ، وقد يكون الهدف من ذلك ، هو تخليص صاحب العمل من أية تكاليف خلال هذه الفترة ، بحيث يعمل الطفل خلال فترة التدريب بدون مقابل ، وذلك على افتراض أن صاحب العمل سيقوم بتدريب الطفل ، مقابل العمل بدون أجر .

ونخلص مما سبق أن عمالة الأطفال في الضفة الغربية ، لها تأثير سلبي على مراكمة رأس المال البشري ، وعلى مسار التنمية الاقتصادية ، وهي تأثيرات طويلة المدى ، وغالباً ما لا يتم إدراكها من قبل أسر الأطفال العاملين أو المجتمع ، ففي الوقت الذي قد ترى فيه الأسرة أن عمل أطفالها هو أمر ضروري لبقائها ، فإن عمل الأطفال قد لا يكون كذلك بالنسبة للمجتمع ، أو حتى بالنسبة لأسرة الطفل نفسها على المدى الطويل .

ويمكن لعمالة الأطفال أيضاً ، أن تؤثر على مستويات الأجور السائدة في سوق العمل ، من خلال مساهمتها في إضعاف القوة التفاوضية للاتحادات والنقابات العمالية الممثلة للعمال من غير الأطفال ، التي لا تسمح أنظمتها الداخلية بانضمام الأطفال العاملين إليها ، حيث إن إدراك أصحاب العمل لوجود قوة عاملة من الأطفال مستعدة أن تعمل بما يحدده صاحب العمل من شروط ، سيعمل على تعزيز الموقف التفاوضي لأصحاب العمل مع نقابات العمال ، وبالتالي سيضعف تأثير أي إجراء يمكن أن تقوم به هذه النقابات ، كالإضراب عن العمل مثلاً .

ولكن يمكن القول إن تأثير الظاهرة في الضفة الغربية على مستويات الأجور السائدة في سوق العمل المنظم ، يعتبر ضعيفاً ، استناداً إلى الإحصاءات التي تشير إلى أن ما نسبته 42.5 % من الأطفال العاملين في الضفة الغربية ، يتركزون في القطاع غير الرسمي ، وفي المهن الأولية⁸⁸ ، وبالتالي فهم لا يشكلون منافساً قوياً للعمال الآخرين من غير الأطفال ، في القطاع الرسمي . مما يعني أن الظاهرة تبدو أكثر تأثيراً على مستويات الأجور الخاصة بالأعمال والمهن الأولية ، التي لا تحتاج إلى درجة عالية من المهارة والكفاءة ، والتي يمكن للطفل القيام بها وإنجازها بدرجة الكفاءة نفسها التي يتمتع بها العمال من غير الأطفال .

وللظاهرة أيضاً آثار اجتماعية سلبية يمكن أن تصيب الطفل العامل من جراء عمله ، تتمثل في حالة العزلة الاجتماعية التي يعيش فيها الطفل العامل ، نتيجة العمل ساعات طويلة بعيداً عن

⁸⁸ دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية . مسح عمل وانشطة الأطفال (5 - 17) سنة . 1999 (مصدر سبق ذكره)

الأهل والأصدقاء ، مما يقلص من دائرة علاقاتهم الاجتماعية وقدرتهم على تكوين صداقات أو ممارسة هواياتهم المفضلة ، حيث تشير المعطيات الإحصائية إلى أن معدل ساعات العمل اليومية للأطفال العاملين في الضفة الغربية ، يضل إلى 8 ساعات عمل يومية⁸⁹ ، مما يعني أن معدل ساعات العمل الأسبوعية للأطفال العاملين تتراوح ما بين (40 — 48) ساعة ، في حين أن معدل ساعات العمل الأسبوعية للعمال من غير الأطفال يبلغ 44.9 ساعة⁹⁰ ، كما تصل نسبة الأطفال الذين يعملون أكثر من 35 ساعة عمل أسبوعية إلى 67.4 % ، مقابل 32.6 % يعملون ما بين 1 — 34 ساعة أسبوعياً⁹¹.

وتشير الإحصاءات الواردة في الجدول رقم (4.5) ، والمتعلقة بتوزيع الأطفال العاملين في الضفة الغربية من حيث الأنشطة التي يمارسونها عادة خلال اليوم ، أن ما نسبته 7 % من الأطفال العاملين ، لا يجدون الوقت الكافي للقيام بأي نشاط من الأنشطة التي يمارسها غيرهم من الأطفال ، كما بينت الإحصاءات أن 67.1 % من الأطفال العاملين يقومون باللعب مع أصدقائهم مقابل 82 % من الأطفال غير العاملين ، وفيما يتعلق بممارسة هواية القراءة ، فإن الإحصاءات تظهر تبايناً واضحاً في نسبة الأطفال العاملين الذين يمارسون هذه الهواية مقارنة بالأطفال غير العاملين ، حيث أن ما نسبته 10.1 % من الأطفال العاملين يمارسون هذا النشاط، مقابل 40.8 % للأطفال غير العاملين ، وهذا يعود إلى تدني مستوى التحصيل العلمي بين الأطفال العاملين الأمر الذي يصرف اهتمامهم عن مثل هذه الهوايات ، في حين أن ما نسبته 37.1 % من الأطفال العاملين في الضفة الغربية ، لم ينهوا أكثر من 6 سنوات دراسية⁹².

وقد أبرزت العديد من الدراسات التي تناولت عمالة الأطفال ، طبيعة الآثار الاجتماعية السلبية التي يتعرض لها الطفل العامل ، فقد أظهرت إحدى الدراسات التي أجريت في مصر والتي استخدمت الأسلوب المقارن ، بالاعتماد على عينة من أطفال يعملون في أعمال زراعية وأخرى لأطفال لا يعملون ، توصلت نتائجها إلى وجود فوارق ذات دلالة إحصائية ، فيما يتعلق بالتوافق الشخصي والتوافق الاجتماعي بين العنيتين ، لصالح الأطفال الملحقين بالمدارس

⁸⁹ دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية . مسح عمل وانشطة الأطفال (5 — 17) سنة . 1999 (مصدر سبق ذكره)

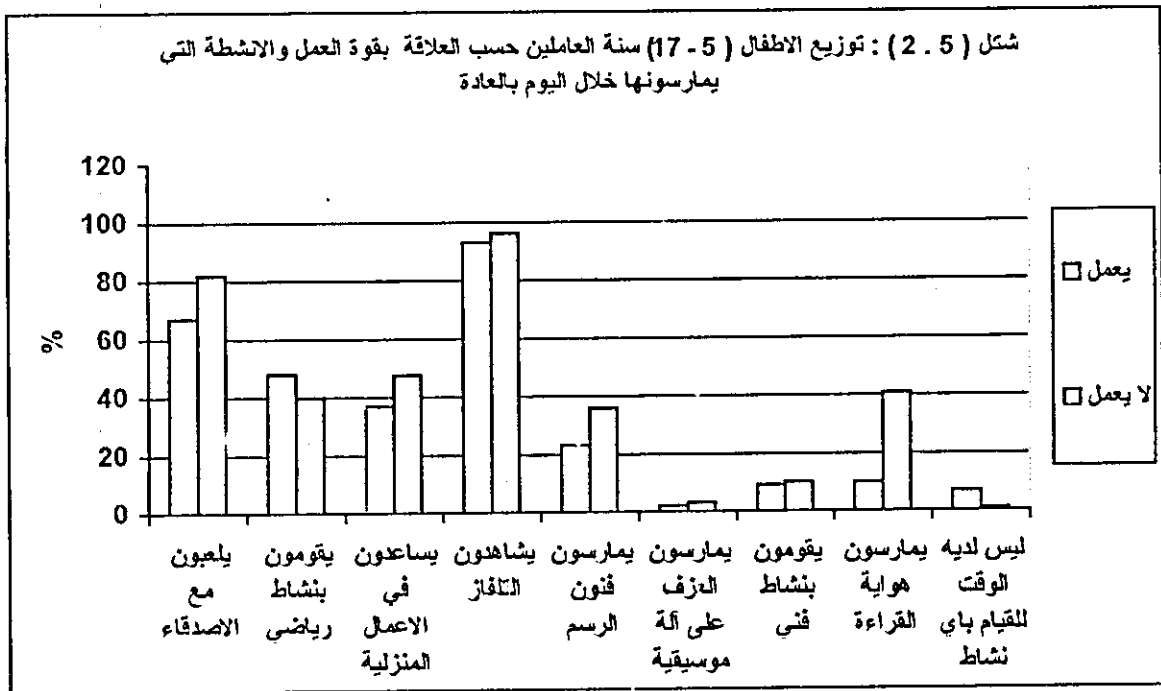
⁹⁰ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني . مسح القوى العاملة . 1999 ، ص 80 (مصدر سبق ذكره)

⁹¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني . 2001 . مسح عمل وانشطة الأطفال (5 — 17) سنة . (تشرين أول — كانون أول، 1998) .

قاعدة بيانات مسح عمل وانشطة الإشارة . رام الله — فلسطين . (بيانات غير منشورة)

⁹² المصدر السابق .

والذين لم يلتحقوا من قبل بأي عمل⁹³، وهذا ناتج عن الاختلاف في طبيعة الأدوار التي يقوم بها الأطفال العاملون ، من حيث حاجتهم للعيش كباقي الأطفال الذين في عمرهم وبين إحساسهم بالمسؤولية الاجتماعية والاقتصادية تجاه أنفسهم وتجاه أسرهم أيضا .



وتعتبر الآثار الاجتماعية لعمالة الأطفال ، الأكثر دماراً على المجتمع الفلسطيني ، هي تلك الناتجة عن وجود 13.1 % من الأطفال العاملين من الأراضي الفلسطينية ، يعملون في المدن الإسرائيلية والمستوطنات ، والذين يتعرضون إلى أشكال عديدة من الظلم والاستغلال ، مما ينتج عنه تأثيرات اجتماعية ونفسية بالغة الخطورة بالنسبة للطفل العامل ولأسرته وللمجتمع الفلسطيني ، حيث يتعرض الأطفال العاملين في إسرائيل ، للاعتداء والإهانة ، ويجبرون على العمل وسط ظروف قاسية .

ويروي العديد من هؤلاء الأطفال مدى الاستغلال الذي يمارس بحقهم من قبل أصحاب العمل الإسرائيليين ، الذين لا يتورعون عن الاحتيال والنصب عليهم ، ورفض إعطائهم ما

⁹³ المجلس العربي للطفولة والتنمية ، ظاهرة عمالة الأطفال في الدول العربية . القاهرة 1998 ، ص 81

اتفق عليه من اجر ، وفي حالة اعتراض الطفل ، يقوم صاحب العمل بتهديده باستدعاء الشرطة الإسرائيلية وقوات حرس الحدود لاعتقالهم .

ويروي أحد هؤلاء الأطفال ما حدث له مع أحد أصحاب العمل في إسرائيل ، حيث رفض صاحب العمل إعطاء الطفل الأجر المتفق عليه ، وعند احتجاج الطفل على ذلك ، قام صاحب العمل باستدعاء حرس الحدود الإسرائيلي ، الذين انهالوا على الطفل بالضرب ، واقتادوه إلى مركز الشرطة ومارسوا عليه الضغوط لكي يرتبط مع المخابرات الإسرائيلية عميلاً لهم⁹⁴.

أن عمل الأطفال في هذا السن الحرج داخل المدن الإسرائيلية ، التي تنتشر فيها كافة سبل الانحراف والفساد ، يمثل أمراً خطيراً جداً على سلوك الأطفال العاملين وعلى أخلاقهم ، حيث يقول أحد الأطفال ، انه بدأ بتعاطي المشروبات الروحية خلال عمله داخل إسرائيل ، واصبح ينفق معظم دخله على الخمر . وهناك العديد من الأطفال العاملين في المدن الإسرائيلية ممن يعتبرون زوار منتظمين لدور السينما المنتشرة في هذه المدن ، التي تعرض الأفلام الإباحية كما ينفق عدد كبير منهم ، مبالغ كبيرة على شراء أجهزة الفيديو الخلاعية ، التي تباع في العديد من المحلات المنتشرة في معظم المدن الإسرائيلية⁹⁵.

والأخطر من ذلك كله ، الدور الذي يمكن أن تلعبه المخابرات الإسرائيلية في استغلال الضغوط الاقتصادية التي يعاني منها الأطفال العاملين في إسرائيل ، والضغط عليهم للتعامل معها ، من خلال إغرائهم بالمال وتوفير فرص عمل وتصاريح الدخول لإسرائيل ، مما يؤكد حجم الخطر الذي يتهدد هؤلاء الأطفال و أسرهم ، وأيضاً يتهدد المجتمع الفلسطيني .

وفي مقابل ما تم ذكره من تأثيرات سلبية خطيرة للظاهرة على صعيد الفرد والمجتمع ، يوجد هناك بعض الآثار الاقتصادية الإيجابية وقصيرة المدى لعمل الأطفال وخاصة على مستوى الأسرة ، حيث يمكن للصغار أن يسهلوا تشغيل أفراد الأسرة الكبار ، فعلى سبيل المثال فإن العديد من البالغين وخاصة النساء يمكنهن أن يدخلن سوق العمل ، لان الأطفال في داخل البيت وبصورة خاصة الإناث منهم ، يمكنهم إنجاز المهام البيتية كانت تقوم بها الأم ، سواء الأعمال المنزلية أو العناية بأفراد الأسرة الصغار وكبار السن أيضاً . وفي هذا الصدد تشير

⁹⁴ سمودي ، علي : جيل المستقبل يواجه الضياع والانحراف في مستوطنات وكيوتسات الاحتلال ، مجلة صوت الجماهير ، العدد 26 / نيسان 2001 . ص 23

⁹⁵ المصدر السابق . ص 24

الإحصاءات إلى أن السبب في بقاء ما نسبته 72.4 % من الإناث في الضفة الغربية ممن هن في سن العمل ، خارج القوى العاملة ، يعود إلى ارتباطهن بالأعمال المنزلية⁹⁶.

كما أن الدخل الذي يحققه الطفل من خلال العمل ، يمكن أن يساعده في تغطية تكاليف التعليم سواء للطفل العامل نفسه ، أو لأطفال الأسرة الآخرين ، خاصة في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية للكثير من أسر الأطفال العاملين ، مما يعني أن للعمل تأثيراً مهماً في حاضر الطفل ومستقبله ، حيث يساعد عمل الطفل في استمرار التحاقه بالعملية التعليمية ، كما يعكس قوة التماسك والتكافل الأسري بين أفراد أسرة الطفل العامل ، من خلال مشاركته في تحمل المسؤولية مع رب الأسرة .

وبالرغم مما سبق ذكره ، إلا أنه من الواجب القول ان هذه الإيجابيات المحدودة وقصيرة المدى لعمل الأطفال ، لا يمكن بأي حال من الأحوال الاستناد عليها حججاً لتبرير تشغيل الأطفال واستغلالهم ، سواء كان ذلك داخل إطار الأسرة أم خارجها .

3.5 الآثار الصحية والنفسية

تعتبر الآثار السلبية التي يتركها عمل الأطفال ، على النواحي الصحية والنفسية للطفل العامل هي الأكثر تأثيراً ودماراً على المجتمع ، مقارنة بالجوانب الأخرى ، ومما لا شك فيه أن إصابات العمل التي يتعرض لها الأطفال بأشكالها كافة ، تؤثر بشكل سلبي في تطور الطفل الجسدي والنفسي ، حيث إن العاملين من الأطفال هم أكثر عرضة للمخاطر والإصابات في أثناء العمل مقارنة مع العمال البالغين .

وتشير الإحصاءات المتعلقة بالأطفال العاملين في الضفة الغربية ، أن ما نسبته 6.6 % من الأطفال العاملين قد تعرضوا للإصابة في أثناء العمل⁹⁷، ولعل ذلك يعود إلى انخفاض درجة الحيلة والحذر التي يبدونها الأطفال العاملين في أثناء تأدية المهام الموكلة إليهم ، وأيضاً انخفاض قدرتهم العقلية على الإدراك الصحيح للمخاطر الموجودة في بيئة العمل ، مما يزيد من فرص تعرضهم للإصابة والخطر .

⁹⁶ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني . مسح القوى العاملة . 1999 ، ص 93

⁹⁷ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطينية ، 2001 . مسح عمل وانشطة الأطفال (5 — 17) سنة . (تشرين أول — كانون أول، 1998) .

قاعدة بيانات مسح عمل وانشطة الاطفال . رام الله — فلسطين . (بيانات غير منشورة)

المستقبل ، في الوقت الذي يكون فيه الإنسان بحاجة إلى كامل قوته وإمكاناته البدنية والذهنية ،
لتساعده في تحصيل فرصة عمل مناسبة تحقق له دخلاً كافياً له ولأسرته ، الأمر الذي يؤدي في
المحصلة إلى تكريس حالة الفقر التي يعيشها الطفل .

الفصل السادس

الأدوات والإجراءات التنفيذية لمكافحة عمالة الأطفال

1.6 مقدمة

إن مكافحة الظاهرة ليست حكراً على الجهات الحكومية والرامية ، بل يجب أن تقدم الجهود من المؤسسات والهيئات المهمة بقطاع الطفولة في فلسطين ، وعلى الرغم من كثرتها ، إلا أن القليل منها ما أعطى عمالة الأطفال الاهتمام المطلوب ، وقد تبين ذلك من خلال الاتصال بالعديد من هذه المؤسسات فترة جمع البيانات اللازمة لإنجاز هذه الدراسة ، ولعل كلاً من الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال فرع فلسطين ، ومكتب اليونيسف ، من أبرز المؤسسات غير الحكومية التي أولت هذه الظاهرة الاهتمام والعناية ، من خلال الدراسات التي قامت بها كل منهما على حدة ، للوقوف على مختلف الجوانب المتعلقة بالظاهرة في الأراضي الفلسطينية .

وفيما يتعلق بالجهات الحكومية ، تأتي وزارة العمل ووزارة التربية والتعليم في مقدمة الجهات التي يمكنها أن تساهم بفاعلية كبيرة في مكافحة هذه الظاهرة ، لذلك سيقصر الحديث على الإجراءات التنفيذية التي تقوم بها كل من الوزارتين ، في سبيل مكافحة عمالة الأطفال والحد من توسعها وانتشارها ، بالإضافة إلى برامج مكافحة الفقر وخلق فرص العمل ، كواحدة من أهم الأدوات التي يمكن من خلالها الحد من توسع عمالة الأطفال وانتشارها ، وعلاج مسبباتها الحقيقية .

2.6 وزارة العمل الفلسطينية

تقوم وزارة العمل الفلسطينية بمراقبة تطبيق أحكام قانون العمل الفلسطيني ، على طرفي الإنتاج ، عمال وأصحاب عمل ، وذلك من خلال جهاز تفتيش منتشر في محافظات الوطن كافة يتولى مهمة ضمان تطبيق أحكام هذا القانون ، كما يعمل على إقامة علاقات مهنية واجتماعية جيدة بين العمال وأصحاب العمل .

وقد تناول قانون العمل الفلسطيني ، الذي تم إقراره بتاريخ 2000/3/29 ، قضية عمل الأطفال في العديد من مواده ، كما تولت وزارة العمل الفلسطينية ، مهمة وضع الإجراءات والترتيبات العملية الكفيلة بضمان التنفيذ السليم لنصوص القانون ، بما يحمي الأطفال العاملين من الاستغلال .

وهناك العديد من الآليات والإجراءات التنفيذية ، التي تتبعها وزارة العمل في سبيل مكافحة ظاهرة عمالة الأطفال في الأراضي الفلسطينية ، حيث تتعامل الوزارة مع هذه الظاهرة علي صعيدين ⁹⁹ : —

الأول — تنظيم عمل الأطفال ممن تقل أعمارهم عن 15 سنة

هؤلاء الأطفال يعملون بشكل يتعارض مع قانون العمل الفلسطيني ، ومع الاتفاقيات الدولية المنظمة لعمل الأطفال ، التي نصت على وجوب منع الأطفال من العمل قبل بلوغهم سن 15 سنة ، أو إتمامهم مرحلة التعليم الإلزامي .

ويقسم تعامل مفتشي وزارة العمل مع هذه الفئة من الأطفال العاملين ، إلى قسمين ، حسب الجهة التي يعمل لديها الطفل ، وذلك كما يلي : —

الفئة الأولى : وهي تضم الأطفال الذين يعملون بشكل منتظم في مؤسسات معلومة لدى وزارة العمل ، حيث يقوم مفتش العمل بإنذار صاحب العمل ، والطلب منه إنهاء عمل الطفل دون قيد أو شرط ، ويمتاز التعامل مع هذه الفئة بتوفر الإمكانية لدى مفتش العمل ، بضبط هؤلاء الأطفال في أماكن عملهم ، ومعرفة الجهة المشغلة لهم .

الفئة الثانية : وهي تضم الأطفال العاملين لحسابهم الخاص دون وجود صاحب عمل مباشر ، أو محل إقامة للمنشأة ، مثل الأطفال الذين يبيعون الصحف والكعك ومنظفي السيارات وغيرها من الأعمال غير المنتظمة ، كما تضم الأطفال العاملين لحساب جهة غير معلومة لمفتش العمل ، وبالتالي لا يمكن ملاحظتها قانونياً . وفي هذه الحالة لا يقوم مفتش العمل باتخاذ أي إجراء تجاه هؤلاء الأطفال ، أو تجاه أسرهم .

⁹⁹ وزارة العمل الفلسطينية . الآليات التي تتبعها وزارة العمل في مكافحة ظاهرة عمل الأطفال . رام الله 1999

الثاني - تنظيم عمل الأطفال ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة

يسمح القانون الفلسطيني ، والاتفاقيات الدولية ، بدخول الأطفال بعد سن 15 سنة إلى سوق العمل ، مع ضرورة توفير الظروف اللازمة لتجنب الأطفال أية تأثيرات سلبية يمكن أن تلحق بهم من جراء العمل .

وفي هذه الحالة يقوم مفتش العمل بإجراء زيارات دورية لمختلف المنشآت التي تشغل الأطفال ، واتخاذ العديد من الإجراءات ، التي تشمل : -

- التأكد من قيام صاحب العمل بإجراء فحص طبي للطفل الذي يعمل لديه ، للتأكد من مدى لياقة هذا الطفل للعمل الذي يقوم به .
 - فحص السجل الخاص بالطفل العامل الذي يجب أن يتضمن كافة المعلومات المتعلقة بالطفل العامل وشروط عمله في هذه المنشأة .
 - سؤال الطفل بصورة مباشرة للاطلاع على وضعه النفسي والجسدي في المنشأة
 - في حالة وجود أية خروقات لشروط تشغيل الطفل التي حددها القانون ، يقوم المفتش باتباع الخطوات التالية وذلك بناء على الصلاحيات التي خوله إياها القانون وهي كما يلي :
- توعية صاحب العمل و إرشاده بما هو مطلوب منه تجاه الأطفال العاملين

عنده وهذا يتم في الزيار : الأولى التي يقوم بها المفتش

— توجيه عقوبة لفت نظر

— التنبيه

— الإنذار

— إصدار مخالفة بحق صاحب العمل

وتعتبر الإجراءات والتدابير السابقة التي تتبعها وزارة العمل للحد من انتشار عمالة الأطفال ، وتحسين وضع الأطفال العاملين ، لا تتعدى الجانب النظري ، ذلك أن الممارسة الفعلية لأجهزة الوزارة المختلفة ، المعنية بهذا الأمر ، تظهر عدم الجدية في معالجة هذه الظاهرة ، فالإدارة العامة للتفتيش المكلفة بمتابعة واقع عمالة الأطفال ومراقبتهم في سوق العمل الفلسطينية تبدو غير حازمة في تطبيق قانون العمل بمواده المنظمة لعمل الأطفال .

ويعتبر مفتشو العمل ، الجهة المسؤولة عن القيام بإجراءات التفتيش على جميع المؤسسات والمشاريع ، بما في ذلك عمالة الأطفال ، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة تجاه من يخالف نصوص القانون المنظمة لعمل الأطفال .

ويقول مفتشو العمل انهم عندما يجدون أطفالاً يعملون دون السن القانوني للعمل ، فإن الخيار الوحيد الذي يمكنهم اتخاذه ، هو الطلب من صاحب العمل الاستغناء عن الطفل وتسريحه من العمل ، ولكنهم لا يشعرون براحة نفسية عند قيامهم بذلك ، خاصة إذا علموا أن سوء الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها أسرة الطفل هي السبب الذي دفعه للعمل ، وبالتالي فإن مفتش العمل يغض الطرف عن هذه الحالات . كما يحجم مفتشو العمل عن تحويل أصحاب العمل المخالفين للقانون إلى القضاء ، حرصاً منهم على تجنب صاحب العمل دفع أية رسوم أو غرامات مالية ، نظراً لسوء الأوضاع الاقتصادية التي يدعيها أصحاب العمل وفي هذه الحالة يقوم مفتشو العمل في متابعة الحالة إدارياً وليس قضائياً¹⁰⁰.

3.6 وزارة التربية والتعليم الفلسطينية

تظهر أهمية الدور الذي يمكن لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية أن تلعبه في سبيل الحد من توسع عمالة الأطفال وانتشارها ، من خلال تحديد طبيعة الأسباب الكامنة وراء تسرب الأطفال من المدرسة ، حيث بينت المعطيات، الإحصائية أن 4.1 % من الأطفال العاملين ممن تتراوح أعمارهم ما بين (5 – 17) سنة ، تركوا المدرسة لأسباب تتعلق بالنظام التعليمي¹⁰¹، المتمثلة في سوء معاملة المدرسين للطلاب ، وبُعد المدرسة عن مكان السكن ، وكون المدرسة المتوفرة للطلاب مختلطة .

وهذا يبين أن الدور الذي يمكن لوزارة التربية والتعليم أن تمارسه للحد من انتشار الظاهرة ، يعتمد بصورة أساسية على التخلص من ظاهرة التسرب من المدارس ، وخاصة خلال مرحلة التعليم الإلزامي ، إذ أن التسرب من العملية التعليمية يعتبر من أهم الأسباب التي تقف وراء توجه الأطفال لسوق العمل ، فالطفل بعد تسربه من المدرسة غالباً ما يتوجه لسوق العمل . وقد وضعت وزارة التربية والتعليم نصب أعينها هدفاً أساسياً قوامه التعليم حق للجميع

¹⁰⁰ Reshmawi , P23

¹⁰¹ دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية . مسح عمل وأنشطة الأطفال (5 – 17 سنة) . 1999 (مصدر سبق ذكره)

وتسعى إلى رفع معدلات الالتحاق بالتعليم الإلزامي إلى 100% وتحقيقاً لهذه الأهداف ، تبنت الوزارة العديد من المشاريع وهي ¹⁰² : —

*** الحد من ظاهرة التسرب**

يعد يعتبر التسرب من المدرسة هدراً تربوياً ، ويؤثر على جميع نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، ويزيد من حجم الأمية ، وهذه الظاهرة منتشرة في المراحل التعليمية كافة ، وفي معظم المدارس ، ومن كلا الجنسين ، والتسرب ينخفض في المراحل التعليمية الأولى ، ويرتفع تدريجياً في المراحل العليا ليصل الذروة في الصف العاشر وما فوق . وقد قامت الوزارة بوضع العديد من الخطط الهادفة إلى تخفيض معدلات التسرب ، بحيث تؤدي هذه الخطط إلى تحقيق ما يلي :

- تسهيل عودة الطلاب المتسربين إلى المدارس
- مساعدة الطالب للتوجه إلى مراكز تعليم الكبار ، إذا كان سنه قد تجاوز السن المسموح به للالتحاق بالمدرسة
- السماح للطالبة المتزوجة بالعودة إلى مقاعد الدراسة ضمن شروط معينة
- تخفيض نسبة الرسوب إلى 5 %

*** إنشاء المباني المدرسية**

تهدف الوزارة من هذا المشروع ، إلى الحد من الاكتظاظ الذي تشهده العديد من المدارس حيث توجد حاجة إلى إنشاء 1200 غرفة صفية سنوياً من أجل الحفاظ على وضع الاكتظاظ الحالي وتجنب ارتفاعه .

*** تدريب المعلمين وتأهيلهم**

حيث وضعت الوزارة خطة شاملة لتدريب تأهيل الجهاز التربوي وإعادة تأهيله ، فباشوت بعقد الدورات التدريبية للمعلمين في مختلف المديرية . وقد سعت برامج التدريب هذه ، إلى تحقيق العديد من الأهداف ، مثل :

- تطوير معلومات المدرسين ومهاراتهم المهنية
- تطوير معايير القياس والتقويم التي يستخدمها المدرس
- تدريب المدرسين على المناهج الفلسطينية الجديدة

¹⁰² وزارة التربية والتعليم الفلسطينية . تقييم الخطة الوطنية للطفل الفلسطيني (قطاع التعليم) للفترة 1996 — 2000 . رام الله

* مشروع الإرشاد التربوي

يسعى هذا المشروع إلى مساعدة الطلبة على التغلب على مشاكلهم النفسية والاجتماعية ، من خلال توفير مرشدين تربويين في المدارس ، وقد تم توفير مرشدين لما نسبته 68 % من مدارس الضفة الغربية .

* الأنشطة اللامنهجية

تلعب هذه الأنشطة دوراً مهماً في صقل شخصية الطالب ، وتحسين تطوره النفسي والجسدي والاجتماعي والسلوكي ، مما دفع الوزارة إلى الاهتمام بهذه الأنشطة وذلك كالتالي :

— الاهتمام بمشروع التعزيز الصحي الذي يهدف إلى مساعدة الطلبة في تبني سلوكيات وأنماط حياة صحية .

— الاهتمام بالبيئة المدرسية وتوفير حديقة لكل مدرسة .

— الاهتمام بالنشاطات الثقافية والرياضية والفنية .

— الاهتمام بالنوادي الصيفية ، لاستيعاب الطلبة وتوجيههم في أثناء العطل الصيفية .

— تحويل العديد من المقاصف المدرسية إلى مقاصف تعاونية بهدف تدريب الطلبة على

السلوك الجماعي التعاوني ، وتعزيز اتجاهات الانتماء للمؤسسة التعليمية والمجتمع

بالإضافة إلى حصول الطالب على نوعية جيدة من الغذاء وبسعر مناسب .

ويمكن لهذه المشاريع في حالة نجاحها أن تسهم إسهاماً كبيراً في مكافحة ظاهرة عمالة

الأطفال ، يعتبر التسرب من المدارس ، وعدم توفر أي أنشطة يمكن للأطفال الانخراط بها أثناء

في العطل الصيفية سبباً مهماً وأساسياً في توجه الأطفال للعمل .

وتجدر الإشارة إلى أن فكرة تحويل المقاصف المدرسية إلى مقاصف تعاونية ، ينطوي

على جانب مهم جداً في مكافحة الظاهرة التي تلعب الظروف الاقتصادية الصعبة دوراً مهماً في

وجودها ، إذ يمكن لهذه المشاريع ، إذا ما تم تطويرها والعناية بها ، أن تحقق دخلاً معيناً

للطالب ، يساعده في تخفيف عبء تكاليف التعليم عن أسرته ، دون الحاجة إلى توجيهه للعمل

بعد الدوام المدرسي أو في أثناء العطل ، وهذا يشجع الأسرة على إبقاء أطفالها في المدارس

وعدم إخراجهم للعمل ، ما دام وجودهم في المدرسة يمكنهم من تحقيق كسب ما من خلال

المقاصف يساعد في تلبية احتياجاتهم المدرسية على الأقل .

ولكن الواقع يعكس الكثير من الجوانب والمعوقات التي تحول دون قدرة الوزارة على إنجاح هذه المشاريع الهادفة إلى الحد من ظاهرة التسرب ، التي من أهمها ، عدم تطبيق قانون التربية ، وخاصة المادة 48 من القانون ، التي تلزم الأب إرسال أطفاله للمدرسة وعدم إخراجهم منها قبل إتمامهم مرحلة التعليم الإلزامي مهما كانت الأسباب¹⁰³.

4.5 برامج مكافحة الفقر وخلق فرص العمل

تلعب الأوضاع المعيشية القاسية التي تواجه الغالبية العظمى من الأسر الفلسطينية ، دوراً مهماً في ازدياد عمالة الأطفال وانتشارها في المجتمع ، مما يؤكد على أهمية السياسات الهادفة إلى الحد من ظاهرة الفقر داخل المجتمع الفلسطيني ، وبرامج التشغيل وخلق فرص العمل ، كأحد أهم الوسائل والإجراءات التي يمكنها الإسهام بفاعلية في مكافحة ظاهرة عمالة الأطفال في فلسطين .

ويدل مفهوم الفقر على وجود أوضاع وظروف معيشية لفئات اجتماعية تنسم بالحرمان على مستويات مختلفة ، أهمها الحرمان المادي الذي يمكن قياسه من خلال البطالة، والازدحام السكاني، وغياب الأمان الوظيفي والسكني، والافتقار إلى الموارد الاقتصادية¹⁰⁴.

وفي فلسطين يتميز الفقر بخصوصية شديدة تتبع من خصوصية القضية الفلسطينية، وما تعرض له الشعب الفلسطيني من أحداث ومأس طوال نصف قرن من الزمن، لا سيما الاقتلاع والتشريد والحروب والاحتلال والحرمان من الحقوق الوطنية ، الأمر الذي أدى إلى إفقار دائم لفئات واسعة من الشعب الفلسطيني .

وهناك العديد من العوامل التي ساعدت على تفاقم الفقر في الأراضي الفلسطينية خلال العقد الماضي ، إذ عملت الانتفاضة الأولى وحرب الخليج الثانية على تراجع الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للفلسطينيين نتيجة للقيود التي فرضت على تدفق العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل ، في الوقت الذي توقفت فيه تحويلات، الفلسطينيين العاملين في دول الخليج إلى ذويهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد عودة أعداد كبيرة منهم نتيجة لحرب الخليج الثانية .

¹⁰³ وزارة التربية والتعليم الفلسطينية ، 2001 (مصدر سبق ذكره)

¹⁰⁴ هلال ، ص 48 .

وحول أسباب الفقر من وجهة نظر الفقراء ، تشير نتائج دراسة حول الفقر في فلسطين إلى أن الأسر الفقيرة تعتبر أن البطالة أو عدم القدرة على الحصول على عمل ، من أهم العوامل التي تؤدي للفقر في فلسطين ، يتلو ذلك الترميل أو الطلاق وهي أسباب من وجهة نظر النساء بشكل خاص ، هذا بالإضافة إلى كبر السن ، ووجود الاحتلال واللجوء ، وعدم توفر مصادر أخرى للدخل مثل الأرض والإرث¹⁰⁵.

وتصطدم المحاولات المتعددة لمكافحة ظاهرة الفقر في فلسطين باستمرار الاحتلال الإسرائيلي وطبيعة المرحلة الانتقالية وغياب حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، وعلى ضوء ذلك فإن عوامل إفقار واستلاب الفلسطينيين لا تزال مستمرة ، حيث انعكست الإجراءات الإسرائيلية وسياسة الحصار الشامل التي اتبعتها إسرائيل منذ انطلاق انتفاضة الأقصى ، على المستوى المعيشي للأسر الفلسطينية ، بحيث ارتفعت معدلات البطالة بصورة لم يسبق لها مثيل ، وبالتالي ارتفعت معدلات الفقر بين السكان الفلسطينيين .

وتشير نتائج مسح القوى العاملة لدورة (تموز - أيلول 2001) ، إلى حدوث زيادة كبيرة في معدلات البطالة السائدة في الأراضي الفلسطينية منذ اندلاع انتفاضة الأقصى ، التي بلغت 25.3 % من إجمالي قوة العمل ، وذلك خلال الربع الثالث من عام 2001 ، في حين بلغت النسبة 10.1 % خلال نفس الفترة من عام 2000¹⁰⁶ .

ويمثل ارتفاع معدلات البطالة إثر فرض الإغلاق الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية مؤشراً واضحاً على مدى ارتباط سوق العمل الفلسطينية بسوق العمل الإسرائيلية ، كما يعكس محدودية القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني للعمال الفلسطينيين .

وقد أدى الارتفاع الكبير الذي طرأ على معدلات البطالة ، إلى اتساع نطاق الفقر بين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية ، فقد أشارت نتائج المسح الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية منذ اندلاع انتفاضة الأقصى ، إلى وجود أكثر من مليوني فلسطيني لا زالوا يعيشون تحت خط الفقر ، كما أن نصف الأسر الفلسطينية أصبح دخلها أقل مما كان عليه قبيل الانتفاضة ، حيث انخفض الدخل الشهري الوسيط للأسر من 2500 شيكل قبل الانتفاضة إلى

¹⁰⁵ هديل القزاز ، نادر سعيد : الفقر في فلسطين ، بيرزيت : جامعة بيرزيت ، 1999 ، ص 85

¹⁰⁶ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2001 . المؤتمر الصحفي حول نتائج مسح القوى العاملة لدورة (تموز - أيلول 2001)

رام الله - فلسطين . ص 2 .

1400 بشيكلاً حتى آب من عام 2001 ، مع العلم أن خط الفقر المكافئ لعام 2001 يبلغ 1642 شيكل للأسرة المعيارية ¹⁰⁷ ، مما يعني أن هناك 60.8 % من الأسر الفلسطينية تقع تحت خط الفقر بواقع 50.5 % في الضفة الغربية و 81.5 % في قطاع غزة ¹⁰⁸ .

وقد نشطت العديد من المؤسسات والهيئات الحكومية وغير الحكومية في تقديم العون والمساعدة للأسر الفلسطينية المحتاجة ، لإنقاذها من حالة الفقر التي تعيشها ، من أهمها وزارة الشؤون الاجتماعية ، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأنروا) ، بالإضافة إلى بعض الجمعيات الخيرية ولجان الزكاة ، وتتباين هذه الجهات من حيث الفئات المستهدفة من برامجها ، ومن حيث طبيعة المساعدة التي تقدمها وحجمها .

٥٦٣٧٩٨

وبالنسبة للمساعدات التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية ، فإنها تتنوع ما بين مساعدات نقدية ومساعدات عينية بالإضافة إلى توفير التأمين الصحي ، ويتقرر صرف أي نوع من المساعدة بعد دراسة الحالة من قبل باحثين اجتماعيين متخصصين ، حيث توجه الوزارة مساعداتها بشكل أساسي إلى الفئات المعدمة التي تعيش في فقر شديد ، وهذه المساعدات ثابتة منذ عدة سنوات ولا تأخذ بعين الاعتبار معدلات غلاء المعيشة ¹⁰⁹ .

أما لجان الزكاة فإنها توجه مساعداتها للأسر التي فقدت معيّلها ، وللنساء الأرامل والأيتام والمسنين والمرضى ، وأغلب مساعداتها تكون على شكل مواد تموينية ، أو ملابس ، أو احتياجات طلبة المدارس ، وتعمل هذه المؤسسات على أسس إغاثية أو خيرية بحتة ، في حين تقتصر المعونات المقدمة من الأنروا على الأسر الفلسطينية في مخيمات اللاجئين فقط .

وفي استطلاع لآراء الفقراء الذين يتلقون مساعدات من وزارة الشؤون الاجتماعية والأنروا ولجان الزكاة ، أكدوا فيه على أهمية المساعدات النقدية كأهم شكل من أشكال المساعدة وخصوصاً للمسنين والمعوقين وذوي الدخل المعدوم أو المحدود ، كما أشاروا إلى تدني قيمة المساعدة وعدم كفايتها لتغطية أكثر الحاجات الأساسية لهم ، فمساعدات وزارة الشؤون الاجتماعية لا تتلاءم مع مستويات غلاء المعيشة المرتفعة باستمرار ، أما مساعدات وكالة الغوث فإنها تقتصر على أسر اللاجئين ولا يمكن لقطاع كبير من السكان الاستفادة منها ، في حين تنصف مساعدات لجان الزكاة بأنها موسمية في أغلب الأحيان ، وعادة ما تكون عبارة عن

¹⁰⁷ الأسرة المعيارية تتكون من بالغين اثنين واربعة أطفال

¹⁰⁸ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2001 . مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية ،

الدورة الثالثة : مموز - آب 2001 ، رام الله - فلسطين . ص 3 .

¹⁰⁹ وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية . تقرير الفقر في فلسطين . رام الله 1998 ، ص 77-78 .

مبالغ قليلة ومساعدات عينية محدودة ، وبشكل عام يمكن تقييم المساعدات من مصادرها كافة بأنها قليلة ولا تكفي لسد احتياجات الأسرة إلا لأيام معدودة ، أما المساعدات العينية والمواد التموينية فهي ذات جودة منخفضة ¹¹⁰ .

وتجدر الإشارة إلى قيام عدة دول عربية وأوروبية بتقديم مساعدات نقدية وعينية وطبية للفلسطينيين خلال انتفاضة الأقصى ، حيث نشطت العديد من الجهات في بعض العواصم العربية لجمع التبرعات لمساعدة الفلسطينيين ، التي اشتملت على مبالغ نقدية ، ومواد غذائية وأدوية ، وإمدادات طبية . كما أقرت القمة العربية الطارئة التي عقدت في تشرين الأول 2000 إنشاء صندوقين لدعم الفلسطينيين برأس مال مقداره مليار دولار ، إلا أن العديد من الدول العربية تماطل بدفع الأموال التي التزمت بها خلال القمة بدعوى الفساد المالي والإداري للسلطة الفلسطينية .

وبالرغم من تعدد الجهات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المهمة بتقديم المساعدات للفقراء والأسر المحتاجة بهدف تخليصهم من حالة الفقر التي يعيشونها ، إلا أن هذه الجهود لم توفق حتى الآن في الحد من تفشي الفقر داخل المجتمع الفلسطيني ، وهذا يعود إلى طبيعة الظروف السياسية السائدة في الأراضي الفلسطينية ، والمتمثلة في الإجراءات الإسرائيلية التعسفية ، ضد المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وسياسة الخنق الاقتصادي وحرمان العمال الفلسطينيين من التوجه إلى أماكن عملهم داخل المدن الإسرائيلية ، مما يؤدي إلى استمرار التزايد في معدلات البطالة وتوسع دائرة الفقر ، بحيث تقف جميع الجهود عاجزة عن التصدي للارتفاع المتزايد في معدلات الفقر .

كما أن المساعدات المقدمة للأسر الفقيرة ، هي في معظمها مساعدات استهلاكية وليست مساعدات رأسمالية ، بمعنى أنها موجهة في معظمها لسد الاحتياجات اليومية دون أن تعطي لمتلقي المساعدة القدرة على إنشاء مشروع ما يمكنه من خلق فرصة عمل مناسبة يستطيع من خلالها توليد دخل ثابت يغنيه عن طلب المساعدة من جديد .

¹¹⁰ هديل القزاز ، نادر سعيد ، ص 95 - 96 (مصدر سبق ذكره)

وما سبق يؤكد على أهمية برامج التشغيل ، الهادفة إلى خلق فرص عمل مناسبة لمستحقي المساعدة من الفقراء ، كسياسة متوسطة وبعيدة المدى لمكافحة الفقر في الأراضي الفلسطينية .

ومنذ عام 1989 بدأ العمل بالعديد من برامج التشغيل في الضفة الغربية وقطاع غزة ، كما تم تخصيص أكثر من 130 مليون دولار لهذه البرامج خلال الفترة من تشرين أول 1993 وحتى تشرين أول 1997 ، التي من أهمها :

- برنامج بكدار والبنك الدولي (البرنامج الطارئ لإيجاد فرص عمل) .
- برامج إيجاد فرص العمل الخاصة بمجموعة العمل القطاعي .
- برنامج الأثروا لإعادة تأهيل المساكن .
- برنامج الأثروا الطارئ لإيجاد فرص عمل (التشغيل الطارئ) .
- برامج إيجاد فرص العمل الخاصة بمؤسسة إنقاذ الطفل ¹¹¹ .

وفيما يتعلق بتأثير البرامج السابقة على تخفيف الفقر فقد بينت إحدى الدراسات الصادرة عن معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) ، التي تناولت تقييم هذه البرامج أن برنامج البنك الدولي وبرنامج الأثروا للتشغيل الطارئ كان لهما أثر إيجابي أكبر على تخفيف حدة الفقر مقارنة بالبرامج الأخرى ، نتيجة الاستخدام الكثيف للعمال ¹¹² .

كما بينت الدراسة المذكورة أن البرنامج الذي يهدف إلى تخفيف الفقر في الأراضي الفلسطينية يجب أن يصمم بحيث ترتفع فيه حصة الأجور من الموازنة العامة للمشايخ ، كما يجب أن تكون معدلات الأجور متدنية لاستثناء غير الفقراء من العمل في هذه البرامج ¹¹³ .

ويشير الخبراء الاقتصاديون أنه لكي تحقق سياسات التشغيل الفلسطينية أهدافها المتمثلة في خلق فرص العمل وتقليل معدلات البطالة ، فإنه يتوجب أن تعمل هذه السياسات على زيادة الطلب على الأيدي العاملة الفلسطينية في سوق العمل الفلسطيني ، وذلك من خلال زيادة معدل إنتاجية العامل الفلسطيني عن طريق التدريب والتأهيل المناسبين ، وأيضاً عن طريق تشجيع الشركات الفلسطينية على زيادة نسبة رأس المال / العمل من خلال الحوافز ، كما ينبغي العمل

¹¹¹ وزارة العمل الفلسطينية . 1998 ، ص 45 (مصدر سبق ذكره)

¹¹² المصدر السابق . ص 60

¹¹³ المصدر السابق . ص 61 — 62

على زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية وتشجيعها ، وتخفيف نسبة ضريبة الدخل على الأجور والرواتب ¹¹⁴ .

¹¹⁴ وزارة العمل الفلسطينية . 1998 ، ص 143 (مصدر سبق ذكره)

الفصل السابع

النتائج والتوصيات

هدفت هذه الدراسة بصورة أساسية إلى استكشاف واقع عمالة الأطفال في الضفة الغربية ، وتوضيح الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة كافة وتحليلها من حيث الأسباب والآثار السلبية الناتجة عنها ، وتحديد المدى الذي يمكن عنده اعتبار هذه الظاهرة من ضمن المشاكل والتحديات الملحة التي تواجه المجتمع الفلسطيني .

وكانت أهم التساؤلات التي طرحتها هذه الدراسة ما يلي : —

- ما هو حجم ظاهرة عمالة الأطفال في الضفة الغربية ، وما هي خصائصها ؟
 - ما هي الأسباب الكامنة وراء وجود ظاهرة عمالة الأطفال وانتشارها في الضفة الغربية ؟
 - ما هي طبيعة التأثيرات التي تتركها انظاهرة على الطفل والمجتمع ؟
 - ما هي طبيعة الآثار التي تتركها الظاهرة على الجوانب الاقتصادية المختلفة؟
- وقد اتضح من الدراسة ، أن هناك 48000 طفل من ضمن الفئة العمرية (5 — 17) سنة في الضفة الغربية ، ممن يعتبرون أطفالاً عاملين سواء باجر لدى غيرهم أو لحسابهم الخاص أو داخل إطار الأسرة بدون أجر ، وهم يمثلون ما نسبته 7.4 % من إجمالي الأطفال من الفئة العمرية نفسها .

وبينت الدراسة أن مصطلح عمالة الأطفال ، يستخدم للتعبير عن أولئك الأطفال الذين يعملون في سن مبكر ساعات طويلة مقابل أجور قليلة ، وضمن ظروف شاقة وخطرة جسدياً وذهنياً ، مما يحول دون حصول الطفل على التعليم المناسب ، وأيضاً الأطفال الذين يتعرضون خلال العمل للمعاملة المهينة والقاسية من صاحب العمل .

وبالنسبة لخصائص عمالة الأطفال في الضفة الغربية ، تبين لنا بأن 38.5 % من الأطفال (5 — 17) سنة العاملين في الضفة الغربية ، تقل أعمارهم عن 15 سنة ، مما يعتبر انتهاكاً للقوانين المنظمة لعمل الأطفال ، وأن 61.5 % منهم تتراوح أعمارهم ما بين 15 — 17 سنة .

ويقوم ما يزيد عن نصف الأطفال العاملين في الضفة الغربية ، في منطقة شمالي الضفة بما نسبته 53.8 % ، وبصورة خاصة في محافظة جنين بما نسبته 44.4 % ، ومعظم الأطفال العاملين في هذه المحافظة هم من الأطفال الإناث بما نسبته 70.3 % .

كما يعمل 40.8 % من إجمالي الأطفال العاملين في الضفة الغربية في القطاع الزراعي ، وبصورة خاصة الإناث بنسبة تصل إلى 80.7 % من إجمالي الأطفال العاملين الإناث ، كما أن 54.3 % من الأطفال العاملين المقيمين في القرى والأرياف ، يعملون في الزراعة ، وفيما يتعلق بالمهن التي يمارسها الأطفال العاملين ، تبين أن 42.5 % منهم يعمل في المهن الأولية .

ويعمل نصف الأطفال في الضفة الغربية ، داخل إطار الأسرة بدون اجر ، بنسبة تبلغ 50.4 % ، مقابل 46.7 % مستخدمين باجر لدى غيرهم ، و 2.9 % يعملون لحسابهم الخاص .

ويتعرض الأطفال العاملين في إسرائيل والمستوطنات من ضمن الفئة العمرية (10 - 14) سنة إلى استغلال واضح من قبل أصحاب العمل الإسرائيليين مقارنة مع نظرائهم الأكبر سناً حيث يعملون ساعات أكثر تصل بالمعدل إلى 46 ساعة عمل أسبوعياً مقابل اجر يومي يصل معدله إلى 60.4 شيقلاً ، في حين يصل معدل ساعات العمل للأطفال الأكبر سناً ممن تقع أعمارهم ضمن الفئة العمرية (15 - 17) سنة إلى 42 ساعة عمل أسبوعياً مقابل اجر يومي يصل بالمعدل إلى 71.2 شيقلاً .

واظهرت الدراسة أهمية العوامل الاقتصادية والاجتماعية ، باعتبارها واحدة من أهم العوامل التي تسهم بقوة في وجود الظاهرة في الضفة الغربية ، حيث تبين أن 65.8 % من إجمالي الأطفال (5 - 17) سنة العاملين في الضفة الغربية ، يعملون لأسباب اقتصادية تتمثل في المشاركة في رفع دخل الأسرة المتدني بما نسبته 28.6 % ، وأيضاً للمساعدة في تمويل مشروعات الأسرة بما نسبته 37.2 % ، وهؤلاء يمكن اعتبارهم في وضع عمالة مؤقتة وليست دائمة ، فقد لا يستمر بعضهم منهم في العمل بعد انتهاء الأسرة من إتمام المشروع التي تحتاج إلى عمل الطفل للمساعدة في تمويله ، حيث إن 57.6 % من هؤلاء الأطفال ما زالوا ملتحقين بالمدرسة ، مما يدل أن توجههم للعمل، يكون في أوقات العطل المدرسية .

كما تلعب العوامل التعليمية دوراً مهماً في دفع الأطفال للعمل ، حيث تبين من الدراسة أن 13.3 % من الأطفال العاملين توجهوا للعمل لعدم وجود بديل أمامهم بعد ترك المدرسة ، مما يوضح أهمية علاج ظاهرة التسرب من المدرسة كأحد الوسائل الهامة في مكافحة ظاهرة عمالة الأطفال . ومن الجدير بالذكر ، أن نسبة الأطفال الذين تسربوا من المدرسة بهدف العمل ، هي نسبة منخفضة مقارنة بالأسباب الأخرى للتسرب ، التي تبلغ 2.8 % ، وهذا يبين أن توجه الأطفال للعمل يأتي نتيجة تسربهم من المدرسة ، فليست الحاجة للعمل هي ما يدفع الطفل للتسرب من المدرسة .

وأظهرت الدراسة طبيعة التأثيرات السلبية الناتجة عن عمالة الأطفال ، التي يمكن أن تصيب الطفل والمجتمع على حد سواء ، وخاصة التأثير السلبي الذي يمكن أن يصيب عملية التنمية الاقتصادية ، ومراكمة رأس المال البشري الفلسطيني ، نظراً لانخفاض مستوى التعليم والتدريب الذي يملكه الأطفال العاملين في الضفة الغربية ، مما يؤدي إلى تدني مستوى الكفاءة التي يمكن لقوة العمل المستقبلية امتلاكها ، حيث تبين من الدراسة أن 45.9 % من الأطفال العاملين هم من غير الملتحقين بالمدرسة ، كما لا يزيد عدد سنوات الدراسة لما نسبته 35.8 % ، عن 6 سنوات دراسية .

ويمكن استعراض أهم النتائج الأساسية التي توصلت إليها الدراسة بما يلي :

- يعتبر الأطفال (10 — 17) سنة ، من منطقة شمالي الضفة الغربية ، الأكثر مشاركة في قوة العمل ، مقارنة مع مناطق الضفة الأخرى ، بنسبة تبلغ 9.1 % .
- هناك ارتفاع في نسبة الأطفال (12 — 16) سنة المشاركين في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية ، خلال الفترة 1995 — 1998 ، بنسبة 0.8 % ، كما حدث ارتفاع في نسبة الأطفال العاملين فعلاً من إجمالي الأطفال المشاركين للفئة العمرية نفسها ، بما نسبته 1.7 % ، خلال الفترة المذكورة .
- توجد علاقة طردية ما بين عمر الطفل وإمكانية توجيهه للعمل ، ويعتبر الأطفال (15 — 17) سنة الأكثر توجهاً للعمل مقارنة مع الأطفال من الفئات العمرية الأخرى ، بما نسبته 61.5 % .
- إن 77.7 % من إجمالي الأطفال العاملين في القرى والأرياف ، تتراوح أعمارهم ما بين 5 — 9 سنوات ، وهي الأعلى مقارنة مع الأطفال العاملين من الفئة العمرية نفسها في مناطق المدن والمخيمات .
- تعتبر نسبة الأطفال (5 — 17) سنة ، العاملين فعلاً من إجمالي الأطفال المشاركين في قوة العمل من منطقة جنوبي الضفة الغربية ، هي الأعلى مقارنة بباقي مناطق الضفة ، بما نسبته 89.7 % ، والباقي يبحث عن عمل ومستعد له .
- يعمل ما نسبته 57.5 % من إجمالي الأطفال (5 — 17) سنة العاملين في منطقة شمالي الضفة الغربية ، في القطاع الزراعي وما يتعلق به من مشاريع ، نظراً لانتشار الأراضي الزراعية في هذه المنطقة .

- من أهم الأسباب التي تسهل استيعاب الأطفال الراغبين في العمل ضمن القطاع الزراعي هو الطريقة الإنتاجية التقليدية المستخدمة في الإنتاج الزراعي التي تعتمد على الأيدي العاملة بشكل كبير، وأيضاً انخفاض جاذبية القطاع الزراعي للقوى العاملة من غير الأطفال، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة المشاريع الزراعية المملوكة للأسرة.
- لا يزيد مستوى التحصيل الدراسي لما نسبته 83.2% من إجمالي الأطفال (5 - 17) سنة العاملين في الضفة الغربية عن مرحلة التعليم الإلزامي، كما لا تزيد عدد سنوات الدراسة لما نسبته 35.8%، عن 6 سنوات دراسية.
- هناك انتهاك واضح لقانون العمل الفلسطيني المنظم لعمل الأطفال، الذي نص على عدم جواز تشغيل الأطفال أكثر من 6 ساعات يومياً، في حين يعمل ما نسبته 86.4% من الأطفال (5 - 17) سنة العاملين مستخدمين بأجر لدى غيرهم، أكثر من 6 ساعات يومياً.
- يوجد إهمال واضح من قبل أصحاب العمل، للجوانب الصحية للأطفال العاملين لديهم حيث لا تزيد نسبة الأطفال العاملين المؤمنين صحياً من قبل صاحب العمل، عن 8.8%، كما لا تزيد نسبة الأطفال الذين أجري لهم كشف طبي قبل العمل، عن 1.3% وهذا يدل على عدم التزام أصحاب العمل بما نص عليه قانون العمل الفلسطيني الذي يشترط إجراء كشف طبي للطفل العامل للتأكد من مدى ملاءمته للعمل على أن يتكرر هذا الكشف في فترات متقاربة.
- لا تزيد نسبة الأطفال العاملين الذين يحصلون على إجازات مدفوعة الأجر، عن 17.9%.
- يوجد 20.6% من الأطفال العاملين الذين تعرضوا للإصابة في أثناء العمل، لم يتم علاجهم من قبل صاحب العمل.
- يصل معدل حجم الأسرة للأطفال العاملين إلى 9.1 أفراد، وهو أعلى من المعدل العام لحجم الأسرة الفلسطينية، والذي يبلغ 6.4 أفراد.
- بلغت نسبة الأسر التي ترى أن عمل أطفالها يعتبر ضرورياً لها 63.1%، كما أفادت 35.5% من الأسر التي لديها أطفال يعملون، أن مستوى معيشة الأسرة سينخفض في حال توقف الطفل عن العمل، وهذا يؤكد أهمية وجود مصادر دعم للأسرة بديلاً عن عمل أطفالها.

- بلغت نسبة الأطفال الذين تسربوا من المدرسة لأسباب تتعلق بالنظام التعليمي ، ما نسبته 4.1 % ، وتتمثل هذه الأسباب في سوء معاملة المعلمين للطلاب وبعُد المدرسة عن مكان السكن ، وكون المدرسة المتوفرة للطلاب مختلطة . وهذا يظهر حجم الدور الذي يمكن لوزارة التربية والتعليم القيام به مساهمة منها في مكافحة ظاهرة عمالة الأطفال ، من خلال تبني خطط تهدف إلى تخفيض معدلات التسرب من المدارس .
- تؤثر الظاهرة بشكل ضعيف ومحدود على معدلات البطالة السائدة بين العمال من غير الأطفال في الضفة الغربية ، فهي لا تحد من فرص العمل المتاحة للعمال العاديين ، وذلك لكون 50.4 % من الأطفال العاملين ، يعملون داخل إطار الأسرة بدون أجر ، وبالتالي فهم خارج سوق العمل ، كما أن 42.5 % من الأطفال العاملين ، يعملون في المهن الأولية التي لا تجذب إليها العمال العاديين لأسباب تتعلق بمستوى الأجور المنخفضة المدفوعة لهذه المهن ، ونظرة المجتمع التي ينقصها الاحترام والتقدير لمن يزاولها .
- يوجد تأثيرات اجتماعية ونفسية خطيرة ، يمكن أن تلحق بالطفل والمجتمع الفلسطيني نتيجة توجه 13.1 % من الأطفال من الضفة الغربية للعمل في إسرائيل والمستوطنات وهم يتعرضون للمعاملة المهينة من قبل أصحاب العمل ، ولعمليات النصب والاحتيال وعدم دفع أجورهم ، وفي حال اعتراضهم على ذلك يتم استدعاء الشرطة وحرس الحدود الإسرائيلية ، الذين يمارسون عليهم الضغوط لإجبارهم على التعامل مع المخابرات الإسرائيلية عملاء لهم ، الأمر الذي يستوجب الانتباه لهذه الفئة من الأطفال العاملين ، وتوفير فرص عمل بديلة لهم داخل مناطق الضفة الغربية ، وذلك على أقل تقدير .
- هناك عدم جدية وانخفاض في مستوى الالتزام الذي تبديه المؤسسات المحلية المعنية في مكافحة عمالة الأطفال في الأراضي الفلسطينية .

التوصيات والسياسات المقترحة لمكافحة الظاهرة : -

يتوجب علينا قبل البدء بمحاولة صياغة أية سياسة أو استراتيجية لمكافحة ظاهرة عمالة الأطفال ، أن نتفق على أن القضاء نهائياً على مثل هذه المشكلة المرتبطة بالعديد من المتغيرات المجتمعية ، لن يحدث طفرة واحدة ، خاصة في ظل قصور الظروف الاقتصادية والاجتماعية الراهنة ، لذلك لا بد من الاعتراف بأن هذه الظاهرة يمكن أن تستمر فترة زمنية إلى أن يحدث تغيير شامل متكامل لجميع السياسات الاجتماعية والاقتصادية ، بما يؤدي إلى زوال العوامل المسببة لانتشارها ، وبالتالي فإن التعامل مع الظاهرة ، يجب أن يقوم على أساس تقليل آثارها السلبية على الفرد والمجتمع في المدى القصير ، وهذا يقتضي من واضعي السياسات الاقتصادية والاجتماعية تحديد تدابير ملائمة للتخفيف من وطأة المخاطر التي يتعرض لها هؤلاء الأطفال خلال الفترة التي تستغرقها عملية التغيير .

وفي إطار الاعتراف بأن هذه المشكلة من المشاكل المتعددة الأبعاد ومتشعبة الأسباب ، فلا بد من تناولها من جانب المهتمين ، كفريق موحد ، يتصدى لها من خلال وضع سياسات متكاملة في جميع المجالات الاقتصادية، والتعليمية، والصحية، والتشريعية، والرعاية الاجتماعية، للقضاء عليها من جذورها ، حيث إن علاج المشكلة لا يمكن أن يتم بواسطة التشريعات القانونية وحدها .

وهذا يؤكد أن التصدي للظاهرة ، يتطلب بالأساس التصدي لمشكلة الفقر وسوء الأوضاع الاقتصادية والمادية التي تواجه أسر الأطفال العاملين ، وهو ما نقره الجهات الدولية الأكثر عناية بالتصدي المباشر لعمل الأطفال مثل منظمة العمل الدولية ، حيث يؤكد خبراءها بأن القضاء الفعلي على عمل الأطفال يتطلب معالجة الأسباب والدوافع المؤدية لها .

وفيما يتعلق بواقع عمالة الأطفال في الضفة الغربية ، فقد يظن بعضهم أن انخفاض حجم الظاهرة النسبي في الضفة الغربية ، مقارنة مع بعض الدول العربية والأجنبية ، لا يجعل من مكافحتها ضرورة ملحة أمام المجتمع الفلسطيني ، إلا أن ذلك لا يبرر بأي حال من الأحوال إنكار وجود الظاهرة وإهمال محاولات التصدي لها بصفاتها مشكلة ذات أبعاد خطيرة على المجتمع في حاضره ومستقبله ، خصوصاً وأن هذه الظاهرة تزداد مع تردي الأوضاع الاقتصادية للسكان الفلسطينيين ، والتي باتت أكثر سوءاً منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في نهاية شهر أيلول من عام 2000 ، وذلك من حيث ارتفاع نسبة الفقر ومعدلات الإعاقة وانتشار البطالة ،

إذ تشير المعطيات الإحصائية إلى حدوث ارتفاع كبير في معدلات البطالة خلال الانتفاضة ، والتي وصلت إلى 25.3 % في الربع الثالث من عام 2001 ، مقارنة مع 10 % خلال الفترة نفسها من عام 2000¹¹⁵ ، وترافق ذلك مع حدوث زيادة في معدلات الإعاقة التي ارتفعت من 4.8 أفراد خلال الربع الثالث من عام 2000 لتصل إلى 6.6 أفراد خلال الفترة نفسها من عام 2001 ، وفي الضفة الغربية ارتفع معدل الإعاقة من 4.3 أفراد إلى 5.7 أفراد خلال الفترات الزمنية المذكورة¹¹⁶ ، كما حدث ارتفاع ملحوظ أيضا على معدل الفقر بين الأسر الفلسطينية منذ بدء انتفاضة الأقصى ، إذ وصل إلى 60.8 % في الفترة تموز - آب من عام 2001 ، بواقع 50.5 % في الضفة الغربية و 81.5 % في قطاع غزة ، في حين بلغ معدل الفقر في الأراضي الفلسطينية للعام 1998 ما نسبته 20.3 %¹¹⁷.

وبالتالي فلا ضير من التعامل مع هذه الظاهرة من باب الوقاية خير من العلاج . إذ إن الكثير من المؤشرات السياسية والاقتصادية والديمقراطية الفلسطينية ، تشير إلى استمرار بقاء التحديات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني منذ عقود زمنية طويلة ، والتي أسهمت بفاعلية في تدني مستوى المعيشة لآلاف الأسر الفلسطينية مما ساعد على وجود الظاهرة وانتشارها ،

وقد خرجت هذه الدراسة بالعديد من التوصيات التي يمكنها أن تشكل قاعدة لما يمكن وضعه من سياسات لمكافحة الظاهرة : —

- من المهم ، أن يقوم صانعو السياسة والجهات المعنية ، بوضع تعريف واضح لعمالة الأطفال ، وذلك بهدف تحديد السياسات وتطوير برامج فعالة للتصدي لظاهرة عمل الأطفال ، إذ إن التمييز بين "عمالة الأطفال" و"تشغيل الأطفال" يعتبر مهماً لاختيار وتطوير سياسات واستراتيجيات تجمع بين حظر عمالة الأطفال وتنظيم تشغيل الأطفال .
- تتطلب مواجهة الظاهرة تبني استراتيجيات بعيدة ، ومتوسطة ، وقصيرة المدى ، بحيث تتضمن الاستراتيجيات بعيدة المدى التركيز على عملية التنمية نفسها ، بهدف التخلص من عمالة الأطفال ومعالجة جذورها ، وفي المدى المتوسط يجب الاهتمام بالعملية

¹¹⁵ الجهاز المركزي لإحصاء الفلسطيني ، 2001 . المؤتمر الصحفي حول نتائج مسح القوى العاملة لدورة (تموز - أيلول 2001) ،

رام الله - فلسطين ، ص 3

¹¹⁶ المصدر السابق ، ص 4

¹¹⁷ الجهاز المركزي لإحصاء الفلسطيني . الفقر في الأراضي الفلسطينية . 2000 ، ص 31 (مصدر سبق ذكره)

التعليمية لتحسينها وتطويرها ، بما يخفض من تسرب الأطفال من المدرسة من أجل البحث عن العمل ، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من توسع الظاهرة وانتشارها ، وفي المدى القصير يجب التركيز على عملية الرعاية الاجتماعية والإنسانية للأطفال العاملين بما يحسن من شروط عملهم ومعيشتهم ويعوضهم جزئياً عن الحرمان من التعليم ، بحيث تستهدف هذه الاستراتيجية تنظيم عمالة الأطفال ، وإزالة أية آثار جسدية أو نفسية سلبية على صحة الطفل أو نموه الجسدي والاجتماعي والعقلي .

- تعزيز ودعم البرامج الحكومية وغير الحكومية الهادفة إلى تخفيف حدة الفقر، إن احتمال توجه الأطفال للعمل يتضاعف عندما تكون الأسرة قادرة على تغطية احتياجاتها الأساسية وتلبيتها .
- الاهتمام بدعم برامج الإقراض للمشاريع الصغيرة ، بهدف إيجاد مشاريع مدرة للدخل للأسر المحتاجة ، بما يمكن من استيعاب أفراد الأسرة من غير الأطفال ، العاطلين عن العمل ، ضمن هذه المشاريع ، مع ضرورة متابعة الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع ذات العلاقة ، لهذه المشاريع ، من خلال الإشراف عليها والمساعدة في تسويق الإنتاج ، حتى يكتب لها النجاح .
- العمل على زيادة حجم الموازنة الخاصة بوزارة الشؤون الاجتماعية ، من أجل رفع حجم المساعدات التي تقدمها الوزارة للأسر المحتاجة ، بما يغنيها عن إلحاق أطفالها بسوق العمل في سن مبكر .
- ضرورة التنسيق بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية تجنباً لازدواج المعونات والمساعدات المقدمة لبعض الأسر في الوقت الذي لا تصل فيه أية مساعدات لأسر أخرى .
- إن وجود ما نسبته 11.2 % من الأطفال العاملين الذين توجهوا للعمل بهدف ملء الفراغ بعد ترك المدرسة ، يؤكد على ضرورة قيام وزارة الشباب والرياضة المؤسسات المهمة بالطفولة والشباب ، بتفعيل دورها في المجتمع ، وتوسيع المنطقة الجغرافية التي تقوم بخدماتها بما يتيح المجال لأكثر عدد من الأطفال الاستفادة من الخدمات الاجتماعية والتثقيفية والترفيهية المختلفة التي تقدمها هذه المراكز والمؤسسات .

- القيام بتنظيم حملات للتوعية العامة بهدف زيادة وعي صانعي السياسة والمشرعين وأصحاب العمل والآباء والأمهات والمعلمين والأطفال أنفسهم بشأن حقوق الطفل وظاهرة عمالة الأطفال وأثرها السلبي على الأطفال والمجتمع .
- إعطاء منطقة شمالي الضفة الغربية اهتماماً أكبر في برامج مكافحة الفقر ، وخاصة محافظة جنين التي تعتبر الأكثر فقراً بين محافظات الضفة الغربية حيث يبلغ معدل الفقر في هذه المحافظة ما نسبته 20.5 % وهو أعلى من معدل الفقر في الضفة الغربية والبالغ 14.5 %¹¹⁸ ، حيث تتركز الظاهرة في تلك المنطقة بصورة واضحة ، وخاصة بين الأطفال الإناث ، كما يجب على وزارة الزراعة الفلسطينية تقديم الدعم الكافي للمزارعين في شمالي الضفة الغربية من أجل تخفيض تكاليف الإنتاج الزراعي ، مما يقلل من اعتماد الأسر على الأطفال ، سواء من داخل الأسرة ، أو الأطفال من الأسر الأخرى ، للعمل في الزراعة في سن مبكر من أجل تخفيض التكاليف .

وبالنسبة للدور المطلوب من وزارة العمل الفلسطينية القيام به ، فإن الدراسة توصي بما

يلي : —

- على وزارة العمل أن تقوم بزيادة عدد مفتشي العمل وتدريبهم للتصدي لظاهرة عمالة الأطفال وتعزيز آليات التفتيش ، وهناك حاجة إلى وجود تنسيق بين وزارة العمل والمرشدين في المدارس والأخصائيين الاجتماعيين توجهاً للوصول لإجراءات فعالة للحد من انتشار عمالة الأطفال . كما يجب على مفتشي العمل التعامل بجدية وحزم مع أصحاب العمل المخالفين لنصوص قانون العمل الفلسطيني المنظمة لعمل الأطفال ، وتجنب الناحية العاطفية في هذه الحالات ، إذ أن إلزام صاحب العمل بتسريح الأطفال ممن تقل أعمارهم عن 15 سنة من العمل ، لا يجوز أن يعتبره مفتش العمل من باب قطع الأرزاق .
- على وزارة العمل أن تعطي اهتماماً أكثر لمراكز التدريب المهني التابعة للوزارة ، من حيث تطوير البرامج التدريبية ونظام التدريب المعمول به ، وتحديث الآلات والمعدات المستخدمة بالتدريب .

¹¹⁸ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني . الفقر في الأراضي الفلسطينية . 2000 (مصدر سبق ذكره)

• على وزارة العمل القيام بعمل ترتيبات في المدى القصير ، بالتعاون مع الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة ، لتنظيم أوضاع الأطفال العاملين في الشوارع الذين يعملون باعة متجولين أو أصحاب بسطات على الأرصفة ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة ، دون أن يتم حظر عمل هؤلاء الأطفال بشكل مفاجئ وفوري ، ما دامت العوامل المؤدية لعملهم موجودة ، إذ إن حظر البيع في الشوارع قد يدفع الأطفال نحو أشكال أخرى من العمالة الاستغلالية والمحظورة بدرجة أكبر .

• بالرغم من عدم قدرة مفتشي العمل على تطبيق القانون الذي يقضي بمنع الأطفال دون سن 15 سنة من العمل على أولئك الأطفال العاملين باعة متجولين في الشوارع ، نظراً لكون الجهة التي يعملون لحسابها غير معروفة لمفتش العمل ، إلا إن باستطاعة وزارة العمل بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم والجهات المعنية الأخرى ، متابعة هؤلاء الأطفال والتعرف على ظروفهم الأسرية وتحديد الأسباب التي دفعتهم للعمل ، في سبيل تحسين ظروف أسرهم المعيشية ، وإنهاء عمل هؤلاء الأطفال وتسهيل عودة من تسرب منهم إلى المدرسة .

أما فيما يتعلق بدور وزارة التربية والتعليم ، فإن الدراسة تقدم التوصيات التالية لتنفيذ دور الوزارة في مكافحة الظاهرة ، وهي كما يلي : —

• تحسين نوعية التعليم في فلسطين ، والارتقاء بمستوى الإشراف التربوي ، وتعزيز الإجراءات الكفيلة بتخفيض معدلات التسرب من المدارس ، والاهتمام بتطبيق المادة 48 من قانون التربية والتعليم التي تقضي بمحاكمة ولي أمر الطفل الذي يحرم طفله من الالتحاق بالمدرسة .

• تعزيز فكرة المقاصف التعاونية التي تبنتها وزارة التربية والتعليم ودعمها ، بحيث يساهم جميع الطلبة المحتاجين في هذه المقاصف ، نظير حصة من الأرباح ، بما يحقق للطالب دخلاً معيناً يساعده في الأنفاق على تكاليف الدراسة ، دون أن تضطر الأسرة إلى إخراج طفلها من المدرسة لبحث عن عمل .

قائمة المراجع

المراجع بالعربية

- 1 . الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2000 . التقرير السنوي — 2000 . اطفال فلسطين — قضايا واحصاءات . سلسلة احصاءات الطفل (رقم 3) . رام الله ت فلسطين .
- 2 . الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2001 . اطفال فلسطين — قضايا واحصاءات . التقرير السنوي 2001 . ملخص تنفيذي . رام الله — فلسطين .
- 3 . الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 1999 . مسح القوى العاملة : النتائج الاساسية . (دورة نيسان ت حزيران ، 1999) . سلسلة تقارير مسح القوى العاملة (رقم 13) . رام الله — فلسطين .
- 4 . الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2000 . مسح عمل وتشغيل الاطفال (5 — 17) . (تشرين اول — كانون اول ، 1998) قاعدة بيانات مسح عمل وانشطة الاطفال . رام الله — فلسطين . (بيانات غير منشورة)
- 5 . الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2001 . المؤتمر الصحفي حول نتائج مسح القوى العاملة لدورة (تموز — ايلول ، 2001) ، رام الله — فلسطين .
- 6 . الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2001 . مسح اثر الاجراءات الاسرائيلية على الاوضاع الاقتصادية للاسر الفلسطينية ، الدورة الثالثة : تموز ، آب 2001 ، رام الله — فلسطين .
- 7 . الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2001 . قاعدة بيانات مسح المؤسسات التعليمية للعام الدراسي 1999/2000 — وزارة التربية والتعليم . رام الله — فلسطين .
- 8 . دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية ، 1999 . مسح عمل وانشطة الاطفال (5 — 17 سنة) . النتائج الاساسية ، (تشرين اول — كانون اول ، 1998) المؤتمر الصحفي حول نتائج مسح عمل وانشطة الاطفال (5 — 17) . رام الله — فلسطين .
- 9 . دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية ، 1998 . التقرير السنوي ، 1998 . اطفال فلسطين — قضايا واحصاءات . سلسلة احصاءات الطفل (رقم 1) . رام الله — فلسطين .
- 10 . دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية ، 1999 . التقرير السنوي — 1999 . اطفال فلسطين — قضايا واحصاءات . سلسلة احصاءات الطفل (رقم 2) . رام الله — فلسطين .
- 11 . دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية ، 1999 . مسح القوى العاملة : التقرير السنوي ، 1999 . رام الله — فلسطين .

12. دولة فلسطين ، قانون العمل الفلسطيني — المادة 93 . 2000
13. دولة فلسطين ، قانون العمل الفلسطيني — المادة 97 . 2000
14. دولة فلسطين ، قانون العمل الفلسطيني — المادة 94 . 2000
15. منظمة العمل الدولية . اتفاقية حظر اسوا اشكال عمل الاطفال رقم 182 . جنيف 1999
16. منظمة العمل الدولية . اتفاقية العمل رقم 138 . جنيف 1973 .
17. منظمة الامم المتحدة . اتفاقية حقوق الطفل — المادة الاولى . نيويورك 1989 .
18. منظمة الامم المتحدة . اتفاقية حقوق الطفل — المادة 32 . نيويورك 1989 .
19. منظمة الامم المتحدة . اتفاقية حقوق الطفل — المادة 28 . نيويورك 1989 .
20. موقع اسلام اون لاين على الانترنت ، حملة قطرية لمنع ظاهرة اطفال الهجن ، 2 شباط 2001 .
21. موقع اسلام اون لاين على الانترنت . مواجهة عمالة الاطفال بوابة باكستان للاسواق الغربية ، 3 ايلول 2000 .
22. وزارة العمل الفلسطينية . اوراق العمل الكاملة — المجلد الاول . رام الله 1998 .
23. وزارة العمل الفلسطينية . التدريب المهني الوضع الحالي والرؤيا المستقبلية . رام الله 1997
24. وزارة العمل الفلسطينية . الآليات التي تتبعها وزارة العمل في مكافحة ظاهرة عمل الاطفال . رام الله 1999 .
25. وزارة العمل الفلسطينية . اوراق العمل الكاملة — المجلد الثاني . رام الله 1998 .
26. وزارة التربية والتعليم الفلسطينية . تقييم الخطة الوطنية للطفل الفلسطيني (قطاع التعليم) للفترة 1996 — 2000 ، رام الله 2001 .
27. وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية . تقرير الفقر في فلسطين . رام الله 1998 .
28. جامعة القدس المفتوحة . مبادئ القانون وحقوق الانسان . عمان : جامعة القدس المفتوحة ، 1995
29. الحركة العالمية للدفاع عن الاطفال . تشغيل الاطفال في الضفة الغربية . القدس : الحركة العالمية للدفاع عن الاطفال ، 1997
30. الحشوة ، مازن : التعليم والتدريب في فلسطين ، رام الله : وزارة العمل الفلسطينية ، 1998 .
31. الحريري ، محمد : عمالة الاطفال في الوطن العربي ، (رقم الطبعة غير مذكور) ، القاهرة 2001
32. عبد الله ، احمد : عمل الاطفال الابعاد الدولية والاقليمية ، (رقم الطبعة غير مذكور) ، القاهرة : مركز الجيل ، 1998 .
33. عطاسف ابو غضيب ، سمية الصفدي : اوضاع عاملات مشاغل الخياطة في منطقة شمالي الضفة الغربية ، (رقم الطبعة غير مذكور) ، نابلس : مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ، 1997

- 34 . مطر ، خولة : دوافع عمل الاطفال في الدول العربية ، دراسة مقدمة الى ندوة حول المخاطر الاجتماعية والتربوية لظاهرة عمل الاطفال في الوطن العربي ، دمشق : 2001
- 35 . المجلس العربي للطفولة والتنمية . ظاهرة عمالة الاطفال في الدول العربية . القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية ، 1998
- 36 . هديل القزاز ، نادر سعيد : الفقر في فلسطين ، (رقم الطبعة غير موجود) ، بيرزيت : جامعة بيرزيت ، 1998 .
- 37 . هلال ، جميل : معالم الفقر في الاراضي الفلسطينية ، مجلة السياسة الفلسطينية ، العدد 12 / خريف 1996 .
- 38 . سمودي ، علي : جيل المستقبل يواجه خطر الضياع والانحراف في مستوطنات وكيبوتسات الاحتلال ، مجلة صوت الجماهير ، العدد 26 / نيسان 2001
- 39 . جريدة الاخبار المصرية . القاهرة . العدد 28431 / 20 فبراير 2001 ، صفحة الاقتصاد
- 40 . جريدة البيان الاماراتية . الامارات . العدد 36541 / 16 مايو 2001 ، صفحة الاقتصاد
- 41 . جريدة البيان الاماراتية . الامارات . العدد 36187 / 5 سبتمبر 2000 ، صفحة الاقتصاد

المراجع بالانجليزية :

1. ILO , Statement by Michel Hansene Director General of ILO to the Conference on Child Labour , Amsterdam : ILO , Feb 1997 .
2. ILO , Child labour What,s to be Done , Document for Discussion at The Formal Tripartite Meeting at The Ministerial Level , Geneva : ILO K feb 1999 .
3. Human Rights Watch , The Small Hands of Slavery Bonded Child Labour in India , New York : Human Rights Watch , 1996 .
4. U . S Department of State , Human Right Report : N.P , n . p , 1999.
5. Ankar , Melkas , Economic Incentives for Children and Families to Eliminate or Reduce Child Labour , Geneva : ILO , 1996 .
6. Faraaz, Siddiqi , Child Labour Issues Causes and Interventions , Geneva : ILO , 1993
7. Fred, Marks , Child Workers in Israel , N.P : n.p , 1999 .
8. Kebebew Ashagrie , Statistics on Working Children and Hazardous Child Labour , Geneva : ILO , 1998 .
9. Kebebew Ashagrie , Methodological Child Labour Surveys and Statistics , Geneva : ILO , 1997 .
10. Mitesh , Badaiwala , Child Labour in India , Geneva : ILO , 1998 .
11. Ray , debraj . Development Economics , New Jersey : Princeton University Press , 1998

12. Reshmawi , Mervet , **National Report on Child Labour in The West Bank and Gaza Strip** , Geveva : ILO , 1997 .
13. Glopal March Against Child Labour , **Status Report on Form of Child Labour** , wep site ([www . glopal march . org](http://www.glopalmarch.org)) , 2000
14. U . S department of labour , **Sweat and Toil of Children** , N.P : n.p , 1998 .
15. **World of Work** , Child Labour is Growing in Africa , Geneva . 23435 / Fep 1998 .

الجداول

Tables

جدول (1. 1) التنظيمات المتعلقة بالحد الأدنى من العمر اللازم للعمل والتعليم الإلزامي في دول مختارة

الدولة	العمر الأدنى المطلوب للحصول على التعليم الإلزامي	العمر الأدنى للقيام بالأعمال الخفيفة	العمر الأدنى للقيام بالأعمال الخطرة والشاقة
بنغلادش	10	14	18 — 16
بوليفيا	13	14	18
تشيلي	13	15	21 — 18
الصين	16	16	18
كوستاريكا	15	15 — 12	18
ساحل العاج	13	14	18 — 16
جيبوتي	15	14	16
اكوادور	14	15 — 12	18
مصر	14	12	—
فرنسا	16	16	18 — 16
الهند	14	14	18
إيران	10	15	18
العراق	12	15	18
إيطاليا	13	15	18 — 15
نيبال	11	14	18
نيجيريا	12	12	18
باراغواي	13	15	18
بيرو	12	16 — 14	18
إسبانيا	15	16	18
سيريلانكا	15	14	18 — 16
سويسرا	15	15	18 — 16
تايلاند	15	12	18
تركيا	14	15	18
فلسطين	15	15	18

Source of Table Faraz Siddiqi "Child Labor - Issues, Causes & Interventions". Geneva
ILO1993P. 7.

جدول رقم (1.2) : توزيع الأطفال العاملين في العالم ، حسب المنطقة ، والعدد ، ومعدل العاملين فعلاً ومعدل المشاركة في قوة العمل

المنطقة	معدل الأطفال العاملين %	معدل المشاركة في قوة العمل %	أعداد الأطفال العاملين (بالمليون)
آسيا	61	21	150
أفريقيا	31	41	80
أمريكا اللاتينية	7	17	18
أوقيانوسيا	1	10	2.5

: Source Kebeber Ashagrie Statistics on Working Children and Hazardous Child Labour, Geneva : ILO 1998.

جدول (2.2) : توزيع الأطفال العاملين تحت سن 15 سنة في العالم خلال الفترة 1980 — 1990

المنطقة	1980 %	1985 %	1990 %
أفريقيا	17.0	18.0	21.3
أمريكا اللاتينية	4.7	5.6	0
آسيا	77.8	75.9	72.3
أوروبا	0.3	0.2	0.1
أوقيانوسيا	0.2	0.2	0.2

Faraaz Siddiqi Child Labour Issues Cause & Interventions , Geneva : ILO 1993P , 10.

جدول (3. 2) : مقارنات دولية لنسبة الأطفال من ضمن الفئة العمرية (10 — 14 سنة) حسب الجنس ومعدل المشاركة في القوة العاملة ، للعام 1995

الدولة	حجم الظاهرة (بالآلف)	النسبة لمجموع الأطفال من نفس العمر	الإناث	الذكور
تركيا	811	11.9	344	467
إيران	411	4.7	190	220
ماليزيا	75	3.2	33	42
المكسيك	699	6.7	264	453
الأرجنتين	149	4.5	65	48
رومانيا	3	0.2	1	2
إيطاليا	12	0.4	5	7
إندونيسيا	2054	9.6	866	1189
السنغال	327	31.4	160	167
نيجيريا	3546	25.8	1094	2452
البرازيل	2822	16.2	925	1897
الصين	11575	11.6	5661	5914
الباكستان	2835	17.7	1030	1805

Source : Global March Against Child Labour Status Report on Worst Form of Child Labour
() Web Site www.globalmarch.org.

جدول(4.2): مقارنات بين الدول العربية فيما يتعلق بالأطفال (10 - 14 سنة) حسب الجنس والمشاركة في القوة العاملة

الدولة	حجم الظاهرة	النسبة	إناث	ذكور	ملاحظات
المغرب	172 ألف	5.6	127	45	
موريتانيا	71	23.9	35	36	
الجزائر	58	1.6	—	—	معظمهم من الإناث
تونس	0	--	—	—	
ليبيا	200	0.25			
مصر	850	11.2	263	587	تشير التقديرات الحكومية لعام 2000 إلى وجود 1.309 مليون طفل عامل من ضمن الفئة العمرية 6 - 14 سنة
السودان	1034	29.4	348	685	
الصومال	390	32.9	179	211	
الأردن	4	0.68	—	—	معظمهم من الذكور
لبنان	11.430	—	—	—	الإحصاءات الرسمية تشير إلى وجود 5936 طفل عامل من ضمن الفئة (10 - 14 سنة) ، بما نسبته 0.6 % معظمهم من اللبنانيين وبعضهم سوريين
سوريا	115	5.8	67	48	
العراق	74	2.9	29	46	
اليمن	—	20.2	—	—	
قطر	0	—	—	—	النمط الأكثر شيوعا لتشغيل الأطفال في سن مبكرة ، هو في سباقات الجوال " الهجن " وهذا ينطبق على باقي دول الخليج العربي
الكويت	0	—	—	—	
السعودية	0	—	—	—	
البحرين	0	—	—	—	
فلسطين	—	5.7	—	—	
عمان	1	0.5	—	—	

Source : Global March Against Child Labour Status Report on Worst Form of Child Labour
() Web Site www.globalmarch.org.

جدول (5. 2) : التوزيع القطاعي لعمالة الأطفال في 26 دولة حسب نوع القطاع والجنس

القطاع الاقتصادي	الذكور %	الإناث %	المجموع %
الزراعة، الصيد، الغابات، الأسماك	68.9	75.3	70.4
المناجم والتعدين	1.0	0.9	0.9
التصنيع	9.4	7.9	8.3
البناء والتعمير	2.0	1.9	1.9
التجارة ، المطاعم ، الفنادق	10.4	5.0	8.3
النقل والتخزين والاتصالات	3.8	—	3.8
الخدمات الشخصية وخدمة المجتمع	4.7	8.9	6.5

: Source Kebeber Ashagrie Statistics on Working Children and Hazardous Child Labour
Geneva : ILO 1998.

جدول (1. 3) : توزيع الأطفال العاملين (10 — 17 سنة) حسب العلاقة بقوة العمل (مشارك ، غير مشارك) والمنطقة، 1999

العلاقة بقوة العمل	المنطقة			
	شمالي %	وسط %	جنوب %	المجموع %
مشارك بقوة العمل	9.1	5.2	7.3	7.3
غير مشارك بقوة العمل	90.9	94.8	92.7	92.7
المجموع	100	100	100	100

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2000 . التقرير السنوي — 2000 . أطفال فلسطين — قضايا وإحصاءات. سلسلة إحصاءات الطفل (رقم 3) . رام الله — فلسطين . ص 68

جدول (2 . 3) : توزيع الأطفال (5 - 17) سنة حسب نوع التجمع السكاني والعلاقة بقوة العمل (مشارك ، غير مشارك)

نوع التجمع السكاني	العلاقة بقوة العمل	
	مشارك (%)	غير مشارك (%)
حضر	6.0	94.0
ريف	7.1	92.9
مخيم	3.4	96.6
المجموع	6.0	94.0

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2001. مسح عمل وانشطة الأطفال (5 - 17) . (تشرين أول - كانون أول ، 1998) . قاعدة بيانات مسح عمل وانشطة الأطفال . رام الله - فلسطين . (بيانات غير منشورة)

جدول (3 . 3) : توزيع الأطفال العاملين (5 - 17) سنة في الضفة الغربية حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	النسبة (%)
5 - 9	6.0
10 - 14	32.5
15 - 17	61.5
المجموع	100

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2001. مسح عمل وانشطة الأطفال (5 - 17) . (تشرين أول - كانون أول ، 1998) . قاعدة بيانات مسح عمل وانشطة الأطفال . رام الله - فلسطين . (بيانات غير منشورة)

جدول (4 . 3) : توزيع الأطفال (5 - 17) سنة العاملين حسب فئات العمر ونوع التجمع السكاني

فئات العمر	نوع التجمع السكاني			
	حضر	ريف	مخيم	المجموع
9 — 5	22.3	77.7	—	100
14 — 10	36.9	61.4	1.7	100
17 — 15	32.3	62.4	5.3	100
المجموع	33.2	63.0	3.8	100

ملاحظة : (—) تعني عدم وجود عدد كافٍ من المشاهدات في هذه الفئة

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2001. مسح عمل وانشطة الأطفال (5 - 17) . (تشرين أول — كانون أول ، 1998) . قاعدة بيانات مسح عمل وانشطة الأطفال . رام الله — فلسطين . (بيانات غير منشورة)

جدول (5 . 3) : توزيع الأطفال (5 - 17 سنة) العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل

مكان العمل	الضفة الغربية	قطاع غزة	إسرائيل	المستوطنات
النسبة %	65.9	21.0	2.7	1.04

المصدر : دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1999. مسح عمل وانشطة الأطفال (5 - 17 سنة) : النتائج الأساسية، (تشرين أول — كانون أول ، 1998) . المؤتمر الصحفي حول عمل وانشطة الأطفال (5 - 17 سنة) رام الله — فلسطين .

جدول (6 . 3) : توزيع الأطفال العاملين (5 - 17) سنة حسب المنطقة (شمال، وسط ، جنوب)

المنطقة	النسبة المئوية
شمال الضفة	53.8
وسط الضفة	20.1
جنوب الضفة	26.1
المجموع	100

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2001. مسح عمل وانشطة الأطفال (5 - 17) . (تشرين أول — كانون أول ، 1998) . قاعدة بيانات مسح عمل وانشطة الأطفال . رام الله — فلسطين . (بيانات غير منشورة)

جدول (7 . 3) : توزيع الأطفال العاملين (10 — 17 سنة) حسب المنطقة والجنس ، 1999

الجنس	الضفة الغربية			قطاع غزة	المجموع	نسبة الأطفال العاملين
	شمالي	وسط	جنوب			
ذكور	34.0	18.7	26.0	21.4	100	89.7
إناث	60.3	17.5	14.8	7.4	100	88.8
المجموع	36.3	18.5	25.0	20.2	100	89.7

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2000 . التقرير السنوي — 2000 . أطفال فلسطين — قضايا وإحصاءات . سلسلة إحصاءات الطفل (رقم 3) . رام الله — فلسطين . ص 69

جدول (8 . 3) : توزيع الأطفال (5 — 17) سنة العاملين حسب المحافظة والجنس

المحافظة	الجنس		
	ذكور %	إناث %	المجموع %
جنين وطوباس	40.0	70.3	44.4
طولكرم وقلقيلية	5.7	4.0	5.4
نابلس وسلفيت	21.0	8.6	19.2
رام الله والبيرة	17.6	11.1	16.7
القدس	7.2	1.2	6.3
بيت لحم وإريحا	2.7	4.8	3.0
الخليل	5.8	—	5.0
المجموع	100	100	100

ملاحظة : (—) تعني عدم وجود عدد كافٍ من المشاهدات في هذه الفئة
المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2001 . مسح عمل و أنشطة الأطفال (5 — 17) . (تشرين أول — كانون أول ، 1998) . قاعدة بيانات مسح عمل و أنشطة الأطفال . رام الله — فلسطين . (بيانات غير منشورة)

جدول (3 . 9) : توزيع الأطفال العاملين (5 - 17 سنة) حسب النشاط الاقتصادي والجنس

الجنس			النشاط الاقتصادي
المجموع	إناث (%)	ذكور (%)	
40.8	80.7	35.3	الزراعة والصيد والحراة
17.7	9.9	18.8	التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية
15.5	—	17.6	البناء والتشييد
20.2	3.6	22.5	التجارة والمطاعم والفنادق
5.8	5.8	5.8	الخدمات والفروع الأخرى
100	100	100	المجموع

ملاحظة : (—) تعني عدم وجود عدد كافٍ من المشاهدات في هذه الفئة
 المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2001. مسح عمل و أنشطة الأطفال (5 - 17) . (تشرين
 أول - كانون أول ، 1998) .. قاعدة بيانات مسح عمل و أنشطة الأطفال . رام الله - فلسطين . (بيانات غير
 منشورة)

جدول (3 . 10) : توزيع الأطفال (5 - 17 سنة) العاملون حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة
(مدن ، قرى ، مخيمات)

النشاط الاقتصادي	مدن %	قرى %	مخيمات %	النسبة المئوية
الزراعة والصيد و الحراجة	18.4	54.3	3.5	40.8
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	32.6	10.1	14.2	17.7
البناء والتشييد	10.2	16.8	39.7	15.5
التجارة والمطاعم والفنادق	31.8	13.5	30.9	20.2
الخدمات والفروع الأخرى	7.0	4.8	11.7	5.8
المجموع	100	100	100	100

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2001. مسح عمل و أنشطة الأطفال (5 - 17) (تشرين أول - كانون أول ، 1998) . قاعدة بيانات مسح عمل و أنشطة الأطفال . رام الله - فلسطين . (بيانات غير منشورة)

جدول (3 . 19) : توزيع الأطفال العاملين (10 — 17 سنة) حسب عدد السنوات الدراسية

للطفل ، 1999

السنوات الدراسية	النسبة %
0	0.7
1 — 6	30.9
7 — 9	52.3
10 — 12	16.1

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2000 . التقرير السنوي — 2000 . أطفال فلسطين — قضايا وإحصاءات . سلسلة إحصاءات الطفل (رقم 3) . رام الله — فلسطين .

جدول (3 . 20) : توزيع الأطفال (5 — 17) سنة العاملون حسب النشاط الاقتصادي وعدد

ساعات العمل الأسبوعية

النشاط الاقتصادي	عدد ساعات العمل الأسبوعية		
	1 — 34	35 +	المجموع
الزراعة والصيد والحراة	65.1	34.9	100
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	11.7	88.3	100
البناء والتشييد	8.8	91.2	100
التجارة والمطاعم والفنادق	22.3	77.7	100
الخدمات والفروع الأخرى	4.9	95.1	100
المجموع	32.6	67.4	100

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2001 . مسح عمل و أنشطة الأطفال (5 — 17) . (تشرين أول — كانون أول ، 1998) . قاعدة بيانات مسح عمل و أنشطة الأطفال . رام الله — فلسطين . (بيانات غير منشورة)

جدول (3 . 21) : توزيع الأطفال العاملين (10 — 17 سنة) حسب ساعات العمل الأسبوعية

ساعات العمل الأسبوعية	النسبة %
1 — 14	8.9
15 — 35	21.0
35 +	70.1
المجموع	100

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2000. التقرير السنوي — 2000. أطفال فلسطين — قضايا وإحصاءات. سلسلة إحصاءات الطفل (رقم 3). رام الله — فلسطين .

جدول (3 . 22) : توزيع الأطفال العاملين (10 — 17 سنة) حسب الفئة العمرية ومكان العمل ومعدل الأجور وساعات العمل الأسبوعية

مكان العمل	معدل الأجر اليومي		معدل ساعات العمل الأسبوعية	
	(14 — 10)	(17 — 15)	(14 — 10)	(17 — 15)
الضفة الغربية	22.4	46.0	42	46
قطاع غزة	16.4	25.0	41	46
إسرائيل والمستوطنات	60.4	71.2	46	43

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. التقرير السنوي — 2000. أطفال فلسطين — قضايا وإحصاءات. سلسلة إحصاءات الطفل (رقم 3). رام الله — فلسطين . ص 76

جدول (23.3) : معدل ساعات العمل اليومية ومعدل الأجر اليومي للأطفال (5 - 17) سنة في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل

المؤشر	مكان العمل		
	الضفة الغربية	قطاع غزة	إسرائيل والمستوطنات
معدل ساعات العمل اليومية	8.0	8.7	8.2
معدل الأجر اليومي بالشيقل	35.0	17.2	62.5

المصدر : دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ، 1999 . مسح عمل وانشطة الأطفال (5 - 17 سنة) : النتائج الأساسية ، (تشرين أول - كانون أول ، 1998) المؤتمر الصحفي حول نتائج عمل وانشطة الأطفال (5 - 17 سنة) . رام الله - فلسطين .

جدول (3 . 24) : توزيع الأطفال العاملين (5 - 17 سنة) حسب مزايا العمل المقدمة لهم

مزايا العمل	النسبة المئوية
يحصلون على إجازات مدفوعة	17.9
يتلقون حوافز ومكافآت	12.9
يحصلون على فترة استراحة	81.8
يتقاضون بدل ملابس	12.2
يتقاضون بدل مواصلات	28.8
هؤمنون صحيا	8.8
طلب منهم عمل كشف طبي قبل العمل	1.3

المصدر : دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ، 1999 . مسح عمل وانشطة الأطفال (5 - 17 سنة) : النتائج الأساسية ، (تشرين أول - كانون أول ، 1998) المؤتمر الصحفي حول نتائج عمل وانشطة الأطفال (5 - 17 سنة) . رام الله - فلسطين .

جدول (3 . 25) : توزيع الأطفال (5 — 17 سنة) العاملون حسب النشاط الاقتصادي والتعرض للإصابة

النشاط الاقتصادي	التعرض للإصابة	عدم التعرض للإصابة	المجموع
الزراعة والصيد والحراجه	2.7	97.3	100
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	9.9	90.1	100
البناء والتشييد	13.0	87.0	100
التجارة والمطاعم والفنادق	6.2	93.8	100
الخدمات والفروع الأخرى	7.9	92.1	100
المجموع	6.6	93.4	100

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2001. مسح عمل وانشطة الأطفال (5 — 17) . (تشرين أول — كانون أول ، 1998) . قاعدة بيانات مسح عمل وانشطة الأطفال . رام الله — فلسطين . (بيانات غير منشورة)

جدول (3 . 26) : توزيع الأطفال العاملين (5 — 17) سنة حسب عدد السنوات الدراسية لرب الأسرة وعلاقة الطفل بقوة العمل

عدد سنوات الدراسة	يعمل (%)	لا يعمل (%)	المجموع (%)
0	11.0	88.9	100
1 — 6	9.2	90.8	100
7 — 9	6.8	93.2	100
10 — 12	5.6	94.4	100
13 +	4.3	95.7	100
المجموع	7.4	92.8	100

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2001. مسح عمل وانشطة الأطفال (5 — 17) . (تشرين أول — كانون أول ، 1998) . قاعدة بيانات مسح عمل وانشطة الأطفال . رام الله — فلسطين . (بيانات غير منشورة)

جدول (3 . 27) : توزيع الأطفال (5 - 17) حسب مهنة رب الأسرة وعلاقة الطفل بقوة العمل

مهنة رب الأسرة	يعمل (%)	لا يعمل (%)	المجموع (%)
المشرعون وموظفو الإدارة العليا	7.0	93.0	100
الفنيون والمتخصصون والكتبة	4.1	95.9	100
العاملون في الخدمات والباعة في الأسواق	4.8	95.2	100
العمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك	20.2	79.8	100
العاملون في الحرف وما إليها من المهن	5.5	94.5	100
مشغلو الآلات ومجمعوها	5.6	94.4	100
العاملون في المهن الأولية	6.8	93.2	100
المجموع	7.2	92.8	100

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2001 . مسح عمل و أنشطة الأطفال (5 - 17) .
 (تشرين أول - كانون أول ، 1998) . قاعدة بيانات مسح عمل و أنشطة الأطفال . رام الله - فلسطين .
 (بيانات غير منشورة)

جدول (1. 4) : نسب الفقر في الضفة الغربية حسب المحافظة ، 1998

المحافظة	الفقر		فجوة الفقر		شدة الفقر		الفقر المدقع	
	القيمة	المساهمة	القيمة	المساهمة	القيمة	المساهمة	القيمة	المساهمة
جنين	20.5	8.7	5.8	9.1	3.3	9.2	13.3	9.1
طولكرم	16.4	5.4	4.5	5.5	2.5	5.6	10.7	5.7
قلقيلية	15.9	3.0	3.4	2.3	1.8	2.3	6.7	2.0
نابلس	18.4	9.3	3.6	6.7	1.6	5.3	7.6	6.2
رام الله	6.6	3.2	1.9	3.5	1.0	3.4	4.6	3.6
القدس	3.1	1.4	1.2	2.0	0.8	2.5	2.3	1.7
بيت لحم/أريحا	13.3	4.0	3.7	4.1	2.2	4.5	8.3	4.0
الخليل	20.4	14.2	5.0	13.1	2.6	12.0	12.3	13.8
المجموع	14.5	100	5.5	100	3.0	100	12.5	100

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2000 . الفقر في الأراضي الفلسطينية (كانون ثاني - كانون أول ، 1998) . رام الله - فلسطين .

جدول (2. 4) : توزيع الأطفال (5 - 17 سنة) العاملون حسب أسباب العمل والالتحاق بالمدرسة

أسباب العمل	ملتحق بالمدرسة %	غير ملتحق بالمدرسة %	المجموع %
المشاركة في رفع دخل الأسرة	17.2	41.5	28.6
المساعدة في مشروع للأسرة	57.6	14.1	37.2
الاستقلال والاعتماد على النفس	3.1	16.5	9.4
ملء الفراغ في العطل الرسمية	20.8	0.3	11.2
لا يوجد بديل بعد ترك المدرسة	1.0	27.1	13.3
غير ذلك	0.3	0.5	0.3
المجموع	100	100	100

المصدر : دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ، 1999 . مسح عمل وانشطة الأطفال (5 - 17 سنة) : النتائج الأساسية ، (تشرين أول - كانون أول ، 1998) المؤتمر الصحفي حول نتائج عمل وانشطة الأطفال (5 - 17 سنة) . رام الله - فلسطين .

جدول (3. 4) : توزيع الأطفال (5 - 17 سنة) العاملين حسب تأثيرات توقف الطفل عن العمل من وجه نظر أسرهم والمنطقة

وجهة نظر الأسرة حول توقف الطفل عن العمل	النسبة
مستوى المعيشة سينخفض	35.5 %
يكتسب الطفل عادات سيئة	7.2 %
لا يكسب الخبرة العالية	4.1 %
لا يحدث شيء	46.3 %
أخرى	5.0 %

المصدر : دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ، 1999. التقرير السنوي - 1999. أطفال فلسطين - قضايا وإحصاءات . سلسلة إحصاءات الطفل (رقم 2) . رام الله فلسطين .

جدول (4 . 4) : توزيع الأطفال (5 - 17 سنة) حسب علاقة رب الأسرة بقوة العمل وعلاقة الطفل بقوة العمل

علاقة الطفل بقوة العمل			علاقة رب الأسرة بقوة العمل
المجموع	غير مشارك	مشارك	
100	66.3	33.7	عمالة
100	86.4	136.6	بطالة
100	96.7	3.3	خارج القوى العاملة
100	94.0	6.0	المجموع

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2001 . مسح عمل وانشطة الأطفال (5 - 17 سنة) . (تشرين أول - كانون أول ، 1998) . قاعدة بيانات مسح عمل وانشطة الأطفال . رام الله - فلسطين . (بيانات غير منشورة) .

جدول (4 . 5) : نسب الفقر في الضفة الغربية حسب حجم الأسرة. 1998

حجم الأسرة	الفقر		فجوة الفقر		الفقر المدقع	
	القيمة	المساهمة	القيمة	المساهمة	القيمة	المساهمة
1	25.2	6.1	8.7	8.4	22.6	9.5
2 — 3	12.2	11.9	3.8	14.8	8.2	13.8
4 — 5	11.1	16.7	2.6	15.1	5.6	14.5
6 — 7	11.5	20.9	2.3	16.4	5.0	15.7
8 — 9	17.8	22.0	4.6	22.2	10.1	21.6
10 +	20.1	22.4	5.2	23.1	12.9	24.9
المجموع	14.5	100	3.7	100	8.4	100

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. الفقر في الأراضي الفلسطينية (كانون ثاني — كانون أول ، 1998) . رام الله — فلسطين .

جدول (4. 6) : نسب التسرب من المدارس حسب المديرية والجنس للعام الدراسي

1999/1998

المديرية	ذكور (%)	إناث (%)	كلا الجنسين (%)
جنين	2.5	2.6	2.5
نابلس	3.0	2.3	2.7
سلفيت	2.3	1.5	1.9
طولكرم	2.0	2.5	2.2
قلقيلية	2.7	3.3	3.0
رام الله	2.7	2.0	2.4
القدس	0.4	1.4	0.9
ضواحي القدس	2.8	2.8	2.8
بيت لحم	2.6	1.4	2.0
أريحا	3.0	1.8	2.4
الخليل	2.5	2.4	2.4
جنوب الخليل	3.4	3.0	3.2
مجموع الضفة الغربية	2.6	2.3	2.4
غزة	0.7	0.7	0.7
شمالي غزة	1.7	1.4	1.6
خان يونس	1.3	1.1	1.2
مجموع قطاع غزة	1.1	1.0	1.0
مجموع الأراضي الفلسطينية	1.0	1.8	1.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001. قاعدة بيانات مسح المؤسسات التعليمية للعام الدراسي 2000/1999 - وزارة التربية والتعليم . رام الله - فلسطين . (بيانات غير منشورة) .

جدول (7 . 4) : توزيع الأطفال العاملين (5 - 17) سنة غير الملحقين بالمدرسة حسب سبب ترك المدرسة والجنس

الأسباب	ذكور (%)	إناث (%)	المجموع (%)
سوء معاملة المعلمين	1.1	0.7	0.9
العمل	4.5	0.3	2.8
الزواج أو الخطبة	0.2	21.7	8.9
العائلة اختارت ذلك	5.6	21.1	11.9
عدم الرغبة في الدراسة	40.4	20.4	32.3
بعد المدرسة عن مكان السكن	1.1	4.9	2.7
الإعاقة	7.0	6.6	6.8
عدم القدرة على النجاح	33.5	16.8	26.7
المدرسة المتوفرة مختلطة	—	1.3	0.5
أخرى	6.6	6.2	6.5
المجموع	100	100	100

المصدر : دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ، 1999 . مسح عمل وانشطة الأطفال (5 - 17 سنة) : النتائج الأساسية، (تشرين أول - كانون أول ، 1998) . المؤتمر الصحفي حول نتائج مسح عمل وانشطة الأطفال (5 - 17 سنة) . رام الله - فلسطين .

جدول (1 . 5) : توزيع الأطفال (5 - 17) سنة العاملين حسب الالتحاق بالمدرسة والعلاقة بقوة العمل

الجنس	ملتحق بالمدرسة %			غير ملتحق بالمدرسة %		
	يعمل	لا يعمل	المجموع	يعمل	لا يعمل	المجموع
ذكور	7.7	92.3	100	71.0	29.0	100
إناث	1.5	98.5	100	9.4	90.6	100
المجموع	4.7	95.3	100	45.9	54.1	100

المصدر : دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ، 1999 . مسح عمل وانشطة الأطفال (5 - 17) سنة : النتائج الأساسية ، (تشرين أول - كانون أول ، 1998) . المؤتمر الصحفي حول نتائج مسح عمل وانشطة الأطفال (5 - 17 سنة) . رام الله - فلسطين

جدول (2 . 5) : توزيع الأطفال (5 - 17) سنة العاملين في الضفة الغربية حسب الفئة العمرية وتلقى التدريب (تشرين أول - كانون أول ، 1998)

الفئة العمرية	تلقى التدريب	لم يتلقى التدريب	المجموع (%)
5 - 9	—	100	100
10 - 14	8.0	92.0	100
15 - 17	12.6	87.4	100
المجموع	10.3	89.7	100

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001 . مسح عمل وانشطة الأطفال (5 - 17) . (تشرين أول - كانون أول ، 1998) . قاعدة بيانات مسح عمل وانشطة الأطفال . رام الله - ، فلسطين . (بيانات غير منشورة)

جدول (3.5) : توزيع الأطفال العاملين في الضفة الغربية حسب المهنة وتلقى التدريب

المهنة	تلقى تدريب %	لم يتلقى تدريب %	المجموع
العاملون في الخدمات والباعة في الأسواق	28.2	71.8	100
العمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك	0.4	99.6	100
العاملون في الحرف وما إليها من المهن	34.0	66.0	100
مشغلو الآلات ومجموعها	23.7	76.3	100
العاملون في المهن الأولية	7.2	92.8	100
المجموع	10.3	92.7	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001 . مسح عمل وانشطة الأطفال (5 - 17) . (تشرين أول - كانون أول ، 1998) . قاعدة بيانات مسح عمل وانشطة الأطفال . رام الله - فلسطين (بيانات غير منشورة)

جدول (4.5) : توزيع الأطفال (5 - 17 سنة) العاملين في الضفة الغربية حسب العلاقة بقوة

العمل والأششطة التي يمارسونها خلال اليوم بالعادة

النشاط	يعمل %	لا يعمل %
يلعبون مع الأصدقاء	67.1	82.0
يقومون بنشاط رياضي	48.3	39.9
يساعدون في الأعمال المنزلية	36.8	47.7
يشاهدون التلفاز	93.1	96.2
يمارسون فنون الرسم	23.1	35.7
يمارسون العزف على آلة موسيقية	2.2	3.3
يقومون بنشاط فني (مسرح ، تمثيل ، دبكة)	9.1	10.2
يمارسون هواية القراءة	10.1	40.8
ليس لديه الوقت للقيام بأي نشاط	7.0	1.1

المصدر : دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ، 1999 . مسح عمل و أنشطة الأطفال (5 - 17) سنة : النتائج الأساسية ، (تشرين أول - كانون أول ، 1998) . المؤتمر الصحفي حول نتائج مسح عمل و أنشطة الأطفال (5 - 17 سنة) . رام الله - فلسطين

جدول (5.5) : توزيع الأطفال العاملين (دون سن 18 سنة) حسب استخدام العنف ضدهم

من صاحب العمل

استخدام العنف	شمالي	وسط	جنوب	المجموع
يوجد عنف	34.6	30.8	40.9	35.9
لا يوجد عنف	62.4	69.2	59.1	64.1
المجموع	100	100	100	100

المصدر : الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال . تشغيل الأطفال في الضفة الغربية . القدس 1997 . ص 112

Abstract

The study discussed , the child labour phenomenon in the West Bank , and its treating policies, aiming to understand the different sides of the phenomenon , through its volume , causes and the effects resulting from .

The study's significance arises from the necessity of forming a clear view of its nature in the West Bank , the definition of its spreading through the Palestinian society , at a time when the subject suffers from the dearth of the studies concerning this phenomenon .

The study concentrated , mainly , on identifying the actual children's employment in the West Bank , analysing all the domain sides , besides defining the policies that have to be followed in order to limit its rampancy through the society , and getting rid of its negative effects .

The researcher depended on the descriptive method, assisted by the statistical tables and frames. The study depended, mainly, on the process of surveying the children's work and activities at the age of (5 – 17) years, that had been conducted by the Palestinian Central Bureau of Statistics, between October to December 1998, where the results of the mentioned survey as a main source for the data and statistical indicators used in this study.

This study consisted of an introduction and seven chapters . The introduction elaborated on the study's problem , its aims , methods used on implementing the study , besides a review of previous studies related to the subject .

In the first chapter , the researcher dealt with the children's employment concept , where he explained what is meant by children's employment , and the criteria used for distinguishing between what is accepted and the rejected of the duties conducted by children .

The researcher explained that the children's employment indicates to harmful , unaccepted works that deprive the child of his childhood , as the child is pushed in for long , daily hours of work , for very low wages , this forbids the child from having his opportunity for enough education .

Children's employment shows also the ugly exploitation , and hard and brutal treatment by the employer .

In the second chapter of the study , the case of the actual children's' employment on the international and regional scales was dealt with in order to make sufficient comparison of the phenomenon's scale and volume within some Arab and foreign countries .

Then the researcher's discussed the relationship of this phenomenon with the economic changes , which have swept the world since the end of the last century , ha also explained the role of the industrial countries in employing children as a means of enforcing their industrial supremacy and ensuring their share in the international markets in the face of many developed countries .

The third chapter dealt with the different characteristics distinguishing the children's employment in the West Bank , concerning its volume , the age of children involved in this phenomenon , and the characteristics .

The study revealed that there are 63600 children , of the age of (5 - 17) years , are employed in Palestinian territory , that's equivalent to 6.2% of the whole children of this age , of these children there are 48000 are working children in the West Bank , equivalent to 7.4% of the whole number of children at this age , the phenomenon concentrate at the northern part of the West Bank , 53.8 % besides , the employed children are mainly employed in the agricultural domain , making up to 40.8 % of the whole number of employed children .

The fourth chapter dealt with the causes of this phenomenon , economic , educational , demographic , social and political factors , causing the children's employment . It was cleared that the hard economical situation of the families , is considered to be an important factor in leading the children to work , in addition to the principal role of children's leaving of schools .

The fifth chapter dealt with the negative effects of the phenomenon on the child , his family and the whole society . The study concentrated on the economic effects of the children's employment, where it was explained effects of the children's employment , where it was explained that the phenomenon averages in the West Bank , and the wages of the adult workers , is known to be a slight one , because 50.4 % of employed children are working within the families activities , with no wages " family work " ,

and 42.5% work at simple works considered as neglected and undesired by adult workers .

In the sixth chapter , the needed way and executive procedures for treating the phenomenon and limiting its spreading were discussed , where as mechanics followed by palestinian ministry of labour in dealing with children working were cleared , and so were the projects put by the palestinian ministry of education to limit the phenomenon of leaking children from school which is considered one of the main reasons which force children to work . In addition to programmes encountering poverty and projects of creating job opportunities as a means of limiting this phenomenon by stopping spread of poverty among the palestinian society .

Finally , the researcher discussed the most prominent results and recommendations of the study , where he assured that the final elimination of this phenomenon , related to several variations , will never achieved in one step , especially during the incapacity of the economical and social circumstances , the matter that shows the need for dealing with this problem as a united team , who can confront it through integral policies in all domains , economical , educational , health , legal , and social welfare , aiming to eliminate it thoroughly , as treatment of this phenomenon can't be achieved through legal regulations alone .